# قاسيون

العدد 505
السبت 4 حزيران 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (25.914.329) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)


## الافتتاحية

# نحو حوار وطني شامل علني وشفاف

◄ حمزة منذر

جاء مرسوم العفو الصادر عن السيد رئيس الجمهورية وما تبعه من قرار بتشكيل هيئة مهمتها وضع الأسس لحوار وطني، في ظروف داخلية وخارجية معقدة تتطلب مواجهتها جهوداً خارقة وإبداعية في معالجتها على المستوى الوطني والاجتماعي والديمقراطي.

ففي ظروف ازدياد مخاطر التدخل الخارجي الدولي السافر وعلى جميع المستويات بشؤون سورية الداخلية، عبر التصريحات وفرض العقوبات والحملات الإعلامية المعادية، والتحضير لاتخاذ قرارات في مجلس الأمن وصولاً لعقد ما يسمى «مؤتمر أنطاليا» في تركيا الأطلسية، جاء استحقاق الدخول في حوار وطني لمعالجة الأزمة الداخلية وضرورة الخروج منها بحلول جذرية حقيقية وشاملة ودون تأخير، لأن المصلحة الوطنية العليا تتطلب ذلك بعد كل ما شهده وطننا من تراكم للمشكلات وازدياد منسوب الاستياء الشعبي وخطورة حجم الفجوة بين المجتمع والدولة مما يعرض الوحدة الوطنية لأكبر المخاطر.

عند الحديث عن الحوار الوطني في سورية، لابد من التأكيد على أنه ينبغي ألاّ تشارك فيه إلاّ قوى لا شبهة وطنية عليها لا في ماضيها ولا في حاضرها، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الاستقواء بالخارج على الوطن.

وإذا كان الحوار الوطني وسيلةً، فإن الهدف الأكبر لما ستصل إليه سورية بعد الحوار هو تعزيز الوحدة الوطنية والدفاع عن كرامة الوطن والمواطن حتى يتسنى لها مواجهة أعداء الخارج وأتباعهم في الداخل.

وهنا لابد من التأكيد على ضرورة إجراء حوار وطني علني وشفاف لا تشارك فيه قوى سياسية وطنية مستقلة فقط، بل يجب أن تشارك فيه كل قوى المجتمع المهتمة بالشأن العام، وهذا يتطلب أن تكون جلسات الحوار ومواضيعه معلنة على كل وسائل الإعلام الوطني المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية، حتى لا يشعر أحد ما في المجتمع أن هناك من يقرر عنه دون علمه ومشاركته. وهذا يؤدي إلى إقناع الشارع والرأي العام الداخلي بأن الحوار وطني صرف ولا يتأثر بإملاءات خارجية، وكذلك لا يخضع لأية اعتبارات عرقية أو عشائرية أو مناطقية أو فئوية، وهي مفاهيم مرفوضة وتعيدنا لما قبل قيام الدولة الوطنية الجامعة.

نحن مع الإسراع في إطلاق الحوار دون أن يعني ذلك القفز فوق ضرورة إنضاج كل القضايا التي ستطرح على بساط الحوار الرصين والمسؤول، خصوصاً أن الحوار هو ممر إجباري للخروج من الأزمة ووضع الأسس الصحيحة لبناء الدولة القوية والعادلة، والتي على رأس أهدافها تأمين كرامة المواطن في «كلمته ولقمته» لأنه الأساس في الدفاع عن كرامة الوطن.

إن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تؤكد أن أهم مواضيع الحوار العتيد يجب أن تتمركز على ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

١ ـ اقتصادياً واجتماعياً:

التأكيد على دور الدولة الاقتصادي- الاجتماعي ومنع تمركز الثروة بأيدي قلة من طواغيت المال حتى تتمكن من معالجة قضايا الفقر وغلاء الأسعار وازدياد معدلات البطالة وتردي معدلات النمو وغياب العدالة الاجتماعية، وهذا يتطلب:

ـ القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية المتوحشة التي طبقت في مرحلة الحكومتين السابقتين، واللتين يجب محاسبتهما سياسياً وشعبياً وقانونياً.

ـ وهذا يفرض التفكير بصياغة نموذج اقتصادي جديد قادر على تحقيق أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، ولدى سورية كل الإمكانات لتحقيق ذلك.

ـ الحرب على قوى الفساد واجتثاثها لأنها تتحمل القسط الأكبر مما يحدث في البلاد الآن، وكنا ومازلنا نصفها بإحدى أهم بوابات العبور للعدوان الخارجي.

٢ ـ على المستوى السياسي والديمقراطي:

ـ إذا كان قانون الانتخابات الحالي قد أضعف وشل الحركة السياسية في البلاد، وأنتج سلطة تشريعية غير قادرة على محاسبة السلطة التنفيذية، فإن مشروع قانون الانتخابات الجديد وبصورته الحالية- ولا يتسع المكان لمناقشته تفصيلاً- لا تجعله يختلف عن سابقه إلا في القضايا الشكلية- الإجرائية، وهذا يتطلب من المشاركين بالحوار الوطني معالجة الخلل في مشروع القانون الجديد بحيث يتحول إلى قانون عصري تكون فيه البلاد دائرة انتخابية واحدة وعلى قاعدة النسبية.

ـ الإسراع في إصدار قانون للأحزاب على أساس وطني شامل يمنع قيام أية أحزاب على أساس الانتماء القومي أو الديني أو العشائري، وهذا يتطلب إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة، والتي يريد البعض الآن سحبها من التداول.

ـ إصدار قانون الإعلام والمطبوعات بما يؤدي إلى قيام السلطة الإعلامية الرابعة ولعب دورها في كشف مواقع الخلل والحرب على الفساد وتعميق الثقافة الوطنية في البلاد.

٣ ـ على المستوى الوطني العام:

ـ طرح موضوع تحرير الجولان على الشعب كقضية وطنية جامعة عبر المقاومة الشعبية واستعادة زمام المبادرة والانتقال من دور المانعة والدفاع إلى دور قيادة المقاومة لتحرير الأرض واستعادة دور سورية الإقليمي عربياً وفي كل هذا الشرق العظيم.

ـ إن ما نراه الآن من ازدياد العدوانية الأمريكية- الصهيونية تجاه بلدنا وشعوب المنطقة لا يمكن مواجهته والانتصار عليه إلاّ بتعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة قوى المجتمع على الأرض استعداداً للمواجهة المرتقبة والقريبة، لأن استراتيجية التحالف الإمبريالي- الصهيوني هي نقيض السلام على طول الخط.

وهذا يجعل الالتزام بخيار المقاومة الشاملة أحد أهم ركائز الحوار الوطني المنتظر.

■■



## سورية على مفترق طرق... ص ٨ـ١٠

◄ زوبعة الفضائح الحكومية بدأت بالظهور..

**الحكومة الحالية تنسف أرقام سابقتها.. وغياب العقلية المؤسساتية.... 6**

◄ على أبواب الذكرى الـ ٤٤ للنكسة

**صفحات من تاريخ الحركة الثورية في الجولان السليب... 10**

# دعوات بحرينية لقلب المعادلة مع النظام

بالتزامن مع دعوة الملك البحريني حمد بن عيسى آل خلفية إلغاء العمل بما يسمى حالة السلامة الوطنية (الاسم الملطف لقانون الطوارئ) جدد ناشطون سياسيون بحرينيون الدعوة إلى الخروج في تظاهرات حاشدة «لقلب المعادلة مع النظام والاحتلال السعودي» والتأكيد من جهة أخرى على أن ثورتهم لم ولن تنتهي.

وتطبيقاً للرفع التدريجي لمظاهر حالة «الطوارئ» التي أعلنتها السلطات البحرينية في منتصف آذار بالتزامن مع اشتداد الاحتجاجات الشعبية، بدأ سحب مدرعات الجيش من شوارع المنامة لتحل مكانها قوات الأمن.

غير أن الناشطين عبر صفحة «ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير» على موقع فيسبوك جددوا الدعوة إلى التظاهر «بقوة في مختلف الميادين» للتعبير عن «انطلاقة حقيقية من شأنها قلب المعادلة مع النظام والاحتلال السعودي» وللتأكيد «أن ثورتنا لم ولن تنتهي حتى ينتزع شعبنا(..) حقه المشروع في تقرير المصير».

وفي توجيهات إلى المتظاهرين، أكد الناشطون ضرورة التظاهر في الشوارع والميادين العامة




و«تجنب التظاهر في الأزقة الداخلية»، وطالبوا «الحركة بالعودة إلى الأماكن المهمة والأمامية» تمهيداً للوصول إلى «ميدان الشهداء» في إشارة إلى دوار اللؤلؤة الذي شكل في السابق معقل الحركة الاحتجاجية، وهدمته السلطات البحرينية.

وكانت وزارة العدل البحرينية حذرت الجمعيات السياسية من أي نشاط يترتب عليه تهديد للأمن والحريات، ووصفت ما تعرضت له المملكة بـ«المؤامرة» وليس «انتفاضة» كما أراد البعض توصيفها، في حين شدد رئيس الوزراء البحريني الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة على أنه «لا تساهل في المصلحة العليا للوطن».

وهدد بمواجهة أي «محاولة للعودة إلى الوراء» و«تآمر على مصلحة الوطن» بحزم، بينما وصفت وزارة الخارجية الأمريكية دعوة ملك البحرين إلى حوار وطني في مطلع الشهر المقبل بأنها «خطوة إيجابية».

بالمقابل تسود مناخات من انعدام الثقة وخصوصاً مع قبول استقالات نواب المعارضة واستمرار اعتقال قياديين في المعارضة وإفادات متوترة عن حملة تضييق واسعة على مؤيدي الحركة الاحتجاجية.

وكانت «جمعية الوفاق» المعارضة دعمت التظاهرات إلا أنها لم تطالب بـ«إسقاط النظام» مشددة في المقابل على ضرورة قيام ملكية دستورية في البحرين ووضع حد «لاحتكار» الأسرة الحاكمة للسلطة.

■■

## بصراحة

### لماذا أضرب عمال مرفأ طرطوس للمرة الثانية؟!

◄ عادل ياسين

مرة أخرى يعلن عمال مرفأ طرطوس إضرابهم عن العمل من أجل مطالبهم التي تقدموا بها في مرات سابقة، ومازالت لم تنفَّذ إلى الآن، وهي زيادة أجورهم، وإعادة توزيع الكتلة النقدية على العمال المياومين والمؤقتين من عمال الإنتاج بشكل عادل، حيث يتعرضون لمخاطر عدة أثناء تفريغ شحنات البضائع من السفن والبواخر.

إن حرمان العمال من حقوقهم هذه يأتي بسبب ادعاء إدارة المرفأ أن طبيعة عملهم قد تبدلت، فلم يعد العمل اليدوي هو الأساس، بل أصبح التحميل والتنزيل بشكل آلي بواسطة الروافع، وبالتالي فإنهم لم يعودوا يعانون أثناء عملهم كما في السابق. والسؤال: هل من الضرورة كي يحصل العمال على حقوقهم أن يعلنوا عن إضراب أو اعتصام أو احتجاج؟

ستقودنا الإجابة عن هذا السؤال للبحث في الظروف التي يعمل ضمنها العمال، والقوانين المطبقة التي تميز بينهم من حيث الحقوق والواجبات، والشروط القاسية من طبيعة الأعمال التي يستحقون عنها أجوراً عادلة وحوافز مجزية، تميزهم عن الآخرين القابعين خلف المكاتب وفي أجواء مريحة، لا يتعرضون فيها لحر الصيف أو برد الشتاء.

ويعود هذا التفاقم في أوضاع العمال إلى القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة بعدم تشغيل اليد العاملة تحت حجة قلة الموارد وفائض العمالة في المنشآت، فأصبحت تلك المنشآت تعاني من عجز حقيقي في اليد العاملة أثّرت على خطوط الإنتاج وعلى الخطط الإنتاجية، وكذلك أثّرت على المشاريع الخدمية، فكان الحل من وجهة نظر الإدارات، ومن قَبْلها الحكومة، لتلافي ذاك النقص الحاصل، إجراء تعيينات جديدة بعقود مجحفة بحق العمال، حيث جرى التعيين على أساس الفاتورة أو بصفة مؤقتين أو مياومين، والكثير منهم لا يتقاضى سوى الأجر المحدد في سلم الأجور، وهو الحد الأدنى المنصوص عليه في بدء التعيين. وهذه الظاهرة ليست محدودة في مكان ما أو في موقع إنتاجي بعينه، بل هي عامة نجدها في أغلب أماكن العمل التي تعاني من نقص في اليد العاملة بسبب التسريح، كما حصل مع عمال محروقات بانياس، أو بسبب الوفاة، أو الخروج على المعاش أو الاستقالة.

إن استمرار الإدارات بحرمان العمال من حقوقهم سيجعلهم يلجؤون إلى طرق ووسائل تعيد لهم هذه الحقوق، خاصة وأن الوضع الاقتصادي الضاغط بسبب غلاء الأسعار الذي أدى إلى تدنٍّ في مستوى معيشة العمال، يدفع العمال للقيام بالاحتجاج المطلوب منه تنبيه المسؤولين وأصحاب القرار إلى مطالب العمال وضرورة الاستجابة لها وتأمينها وعدم تأخيرها تحت أية حجج أو مبررات مما تطرحه الإدارات تسويقاً لقراراتها التي تتخذها، مع العلم أن هذه الإدارات والحاشية المحيطة بها تحصل على كامل امتيازاتها دون نقصان، بالإضافة إلى ما يدخل إلى جيوب الكثيرين منهم عبر عمليات الفساد والصفقات الجانبية الجارية في كل مكان وزمان.

إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة السورية، أوصلتها إليه السياسات الحكومية من خلال قراراتها ومراسيمها، حيث كانت تصب ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني ووضعه تحت رحمة وقيادة قوى السوق، وإلا ماذا يعني توقف الكثير من شركات القطاع العام عن الإنتاج؟ وماذا يعني تأجير المواقع السيادية كالمرافئ والأسواق الحرة؟ وماذا يعني طرح جزء مما تبقى من شركات أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار؟ وماذا يعني فتح باب الاستيراد على مصراعيه للبضائع الأجنبية وتحرير الأسواق وجعلها تحت تصرف التجار والناهبين؟

إن هذا النهج الاقتصادي بمقدماته ونتائجه، قد أدى إلى تفاقم الأزمات الكبرى، ومنها البطالة والفقر وانخفاض مستوى المعيشة، حيث انعكست هذه الأزمات بشكل واضح على مستوى معيشة الطبقة العاملة السورية بشكل عام، وجعلتهم يئنون تحت وطأة الفقر والحاجة، وهذا الوضع الذي وصل إليه العمال لابد من أن يدفع الحركة النقابية باتجاه المطالبة بتعديل أوضاع هؤلاء العمال، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وأهمها زيادة أجورهم، وتثبيتهم في أماكن عملهم.. وإلا سيبحث العمال عن نصير جديد!.

■■

# المطلوب هو توسيع الحوار النقابي العمالي



◄ عادل ياسين

**دعا اتحاد عمال دمشق إلى جلسات حوارية مع نقابيي دمشق حول الحدث الجاري حالياً في البلاد، والذي - كما نعلم جميعاً- جاء بمثابة زلزال أصابت ارتداداته العنيفة كل طبقات الشعب السوري، ونقلته إلى واقع جديد من حيث التفكير والممارسة على الأرض، وهو ما يعني بدء تشكل فضاءات جديدة في البلاد يجري التعبير الأولي عنها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من خلال ما تطرحه بعض القوى من شعارات ومواقف متباينة ينقصها النضج، حالها كحال الحراك الشعبي الذي مازال بعد في حالته الجنينية من حيث قدرته على بلورة شعاراته ومطالبه لكي تأتي معبرة عن تراكم الاحتقان على مدار عقود من الزمن، والذي شكل بصورة أساسية جذر الحراك والاندفاع إلى الشارع بعد غياب عنه استمر ما يقارب الخمسين عاماً.**

إذاً خبرة هذا الحراك في التعبير عن نفسه في بدايتها، وهو الآن يكوّن خبرته وتجربته ليس من خلال النزول إلى الشارع فقط، بل أيضاً من خلال الوعي السياسي الذي يتشكل ويحدد المواقف مما هو جار على الأرض، وعبر الحوار الدائر بين أفراد المجتمع، والذي لا يخلو منه أي لقاء بين اثنين، والذي يمتد إلى المجموعات ذات التوجهات السياسية المتعددة.

أن هذا الفضاء السياسي الجديد الذي يتكون سيفضي إلى تكوينات سياسية جديدة، إلى جانب التكوينات القديمة التي قد تستطيع التكيف والتعايش مع ما هو جديد، ولكن ليس بطريقتها القديمة من حيث الفكر والممارسة، لأن الحراك قد تجاوزها بما خلقه من مفاهيم جديدة جعلته يتقدم عليها بمساحات قد لا يتمكن من اللحاق به أو الاقتراب منه إلا من يستطيع إلى ذلك سبيلاً عبر تطوير ديناميته ومفاهيمه وأطره العصرية.

إن ما يجري الآن في المجتمع من تحولات عميقة (فكرية، سياسية، حقوقية) ستعكس نفسها بالضرورة على شكل منظمات وهيئات، وستطال النقابات والمجتمع المدني، حيث سيؤثر الحراك فيها تأثيراً فاعلاً وحاسماً باتجاه إعادة هيكلتها، وتطويرها بما يتوافق مع المصالح الحقيقية لمن تمثلهم.

وليس سراً أن الحركة النقابية ليست بعيدة عما يجري، بل هي مشاركة به بأشكال مختلفة، ولابد أن يصيبها ويؤثر فيها هذا الحراك العام ويطرح داخلها تساؤلات هامة تحتاج إلى إجابات واضحة وجلية تقدمها للطبقة العاملة، والمجتمع عموماً، وهذه مسؤولية تتحملها الحركة النقابية نتيجة موقعها الذي تحتله، ونتيجة دورها الذي قامت وتقوم به حتى الآن.

إن فتح الحوار داخل الحركة النقابية الآن يعتبر بحد ذاته هاماً جداً سياسياً واجتماعياً، والمهم في هذا الحوار هو أنه أكد على قضايا مهمة وهي حق الاختلاف بالرأي، والمطالب المشروعة للمتظاهرين، وأن ليس كل من يتظاهر هو شريك بالمؤامرة.. ليس المطلوب أن نكون جميعاً لوناً واحداً أو رأياً واحداً، سورية ملك للجميع وحمايتها مسؤولية الجميع، عدم التفريط بسلاح الوحدة الوطنية تحت أي ضغط..إلخ. لقد أكد العديد من النقابيين في الجلسات الحوارية على نقاط جوهرية وهامة وهي:

-١ ضرورة محاسبة الحكومة السابقة على سياساتها الاقتصادية التي عمقت الأزمات الاجتماعية، وأعادت توزيع الدخل الوطني لمصلحة الأغنياء الذين ازدادوا غنى وازداد الفقراء فقراً، وفرطت بالاقتصاد الوطني وسخرته لمصلحة الناهبين الجدد.

-٢ ضرورة مكافحة الفساد وضرب مواقعه ومحاكمة رموزه مهما كانت صفتهم ومواقعهم.

-٣ التأكيد على دور الحركة النقابية في الدفاع عن القطاع العام ومكافحة الفساد والدفاع عن المنتج الوطني، وعن حقوق العمال، خاصةً عمال القطاع الخاص الذين يتعرضون الآن للتسريح والتوقيف عن العمل.

إن شكل (الحوار) الذي تم حتى الآن غير كاف، ولن يؤدي الغرض المطلوب إلا بمده إلى تحت، أي إلى قواعد الطبقة العاملة في مواقعها الإنتاجية، لأن هذا إن تم سيعطي الحوار مضموناً آخر غير شكلي، بل سيعطيه محتوى ديمقراطياً تستطيع الطبقة العاملة من خلاله التعبير عن نفسها، وهي صاحبة المصلحة الحقيقية في الحفاظ عليه والدفاع عن مواقع الإنتاج، وفي الحفاظ والدفاع عن حقوقها ومطالبها، وفي الحفاظ والدفاع عن سلامة ووحدة سورية أرضاً وشعباً، بالإضافة إلى أن الطبقة العاملة ستتمكن من التعبير عن رأيها بقياداتها النقابية ابتداءً من اللجنة النقابية وصولاً إلى قيادة الاتحاد، ومحاسبة هذه القيادات على أدائها ودورها المفترض في الدفاع عن الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع العام الصناعي، وحمايته من السياسات التي أضعفت دوره الوطني في تحقيق النمو المطلوب والتنمية الحقيقية، التي لم تلمس الطبقة العاملة نتائجها مثلها مثل فقراء الشعب السوري الذين لم يلمسوا سوى الحرمان والبطالة والفقر.

إن استمرار الحوار النقابي العمالي والمضي به قدماً، سيفتح الآفاق عند الطبقة العاملة، وسيعبد الطريق أمامها لكي تتجاوز الحركة النقابية موقفها الذي كان مدافعاً إلى حد بعيد عن السياسات التي انتهجتها الحكومة، بل كانت تسوق لها في كثير من الأحيان موقفها داخل الحركة العمالية، فهي وافقت على تصنيف الحكومة لشركات القطاع العام (رابح، خاسر، حدي)، ووافقت على دخول مستثمرين لشركات القطاع العام تحت حجة أن الحكومة ليس لديها موارد تدعم بها الشركات المخسرة (بردى)، ووافقت على مشروع الحكومة في تثبيت العمال المؤقتين الذين لم يثبتوا، ولم تفعل ما هو مطلوب منها تجاه مئات من العمال المسرحين تحت حجج مختلفة، ووافقت على ما جاء بقانون العمال /١٧/ بعد أن كانت معترضة على قسم هام من مواده.. وغيرها الكثير من القضايا التي لا مجال لذكرها جميعاً.

إن استمرار الحوار يعني طرح كل ما يتعلق بالطبقة العاملة وحركتها النقابية، ابتداءً من تحكم السلطات التنفيذية وغير التنفيذية بمجريات الانتخابات النقابية من اللجنة النقابية، إلى قيادة الحركة وفرض تلك السلطات لبعض القيادات النقابية التي تعبر في مواقفها عن الذي أوصلها إلى هذه المواقع وليس عن الذين ينبغي أن تمثلهم، وهذا الأمر سيان في القطاع العام أو الخاص حيث أرباب العمل يفرضون القيادات النقابية التي تتوافق معهم وبالتضاد من مصالح العمال في هذا القطاع الواسع الذي يشكل أغلبية الطبقة العاملة السورية.

إن إعادة النظر والمراجعة الواسعة من خلال الحوار لبرنامج الحركة النقابية ولآليات عملها ولخطابها النقابي ولتحالفاتها (التشاركية)، سيضع الحركة النقابية على سكتها الصحيحة، وسيضيق إلى حد بعيد الهوة التي اتسعت في الأعوام السابقة بين الطبقة العاملة وحركتها النقابية، وهذا سيعزز وحدة الطبقة العاملة والتفافها حول قيادتها النقابية في مواجهة كل القوى المعادية الداخلية والخارجية التي تريد من الطبقة العاملة أن تنقسم كما تريد لسورية أيضاً أن تنقسم.

فليستمر الحوار فهو خير للطبقة العاملة وللوطن..

■■

## إلى الغيورين على أبناء الوطن
## الصمامات الفاسدة ما زالت موجودة في مستودع عدرا

لا يكاد يمر يوم إلا ونسمع قصصاً مؤلمة من شتى أنحاء البلاد عن حرائق أو انفجارات تسببت بها أسطوانات الغاز المنزلية، مؤدية في الحدود الدنيا إلى حروق خطرة وحالات اختناق حادة وإصابات متنوعة، وقد تتعدى ذلك في معظم الأحيان لتكون النتيجة أقسى وأكثر مأساوية..

ومما لا شك فيه أن الكثير من هذه الحوادث يقع بسبب الإهمال أو سوء الاستخدام أو قلة الانتباه والحذر، ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، ففي كثير من الحالات المثبتة، كان السبب الأساسي في وقوع الكارثة هو سوء أسطوانة الغاز نفسها، أو عدم صلاحية الصمام المركّب عليها، أو له ارتباط بموضوع صفقة من صفقات الصمامات الفاسدة، الذي مازال بنتائجه الكارثية التي وقعت فعلاً في سنوات خلت، والتي قد تقع، يفرض نفسه كواحد من أهم الأمثلة على استخفاف بعض المسؤولين بحياة المواطنين وسلامتهم..

من المعروف أن السوق السورية راحت تعاني من نقص حاد في أعداد أسطوانات الغاز المنزلية مع مطلع الألفية الثالثة، وذلك مع تنامي الطلب عليها بسبب التزايد الطبيعي للسكان، وهو ما لم يكن بإمكان «شركة محروقات» ومن خلفها وزارة النفط استشرافه أو إيجاد حلول له!!، فوقعت شركة الغاز عقداً بشراء مليون ونصف صمام من اسبانيا، وعلى هذا الأساس تم تشكيل لجنة للذهاب إلى اسبانيا حيث أمضت هناك مدة أسبوع، وتم توريد كمية وقدرها ٥٠٠٠٠٠ ألف صمام، والمفاجأة أنه وبعد إجراء الاختبارات عليها تبين أنها مخالفة في نسبة كمية النحاس، وأنها عاطلة نتيجة لوجود «سن عكسي»، وفق المواصفات السورية، فكشف الممنوع، ودخلت الوزارة في ورطة، وما زالت الكمية موجودة في مستودع عدرا.

ولمن يهمه الأمر نقول: إن الثبوتيات المتعلقة بهذا الموضوع موجودة في شركة توزيع الغاز بعدرا إضافة لشركة «محروقات»، ووزارة بدورها على إطلاع بكل الصفقة، وإذا كان هناك من يريد متابعة الموضوع في الجهات المعنية ومحاسبة المسؤولين عن هذا الاستخفاف بحياة المواطنين.. فليشمّر عن ساعديه.. «ويورجينا عرض كتافه».

فهل يبقى مصير الناس بأيدي الفاسدين، وتبقى سلامتهم وطمأنينتهم تحت رحمة قنبلة موقوتة تشاركهم منازلهم.. لا أحد يعلم متى تنفجر؟؟! والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه بقوة هو: من المسؤول عن هدر أموال الدولة في هذه الصفقة؟ وأين المحاسبة على الرغم من وضوح المخالفة؟ وماذا فعلت اللجنة طيلة أسبوع في اسبانيا؟ وكيف يتحول أحد أعضاء اللجنة الموقعة على الصفقة «الفاسدة» مديراً لإدارة عمليات الغاز؟ وما مصير الكمية هل ستتحول للتلف أم أن احد الفاسدين سيجتهد ويحولها للاستخدام «الدموي»؟.

■■

## بيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
## العقوبات تعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية السورية

لم يكن أمرا مستغربا أن يصّدر الاتحاد الأوروبي قرارا جديدا بفرض عقوبات على مسؤولين سوريين، وذلك بالنظر إلى أن سياساته باتت متطابقة مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إذ يعبر عن شجبه وإدانته لرزمة العقوبات الأوروبية الأمريكية على سورية، وللتصعيد في لهجة الخطاب الأورو - أمريكي تجاه سورية، فإنه يسجل ما يلي:

أولا، إن هذه العقوبات تعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية السورية، وهي تمس مبدأ السيادة، وحق الدول في إدارة شؤونها الداخلية بعيدا عن هيمنة القوى الخارجية. وهي بالفعل تستهدف زعزعة أمن واستقرار البلد، وتشجع القوى المتطرفة في زيادة حدة تطرفها.

ثانيا، يهم الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أن يؤكد على أن عصر الاستعمار قد ولى، وأفل نجمه، وأن أي تفكير وحنين أوروبي لعصور الاستعمار القديم التي أوجدها عبر اتفاقيات سايكس بيكو لا طائل منها، لأن الشعوب العربية لن تسمح بتاتا أن تكرر مأساتها، وتحت أي مسميات أو ذرائع.

ثالثا، من الأهمية بمكان التأكيد على أن هذه العقوبات تطال الشعب السوري، لأن الفعالية السورية تنطلق بخطى حثيثة نحو الإصلاح، فأي عقوبات تشكل عقبة كأداء أمام مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري الذي بدأته القيادة السورية. من هنا فإننا نجد أن هذه العقوبات سوف تؤخر من عجلة الإصلاح، وسوف تعيق المضي في سرعة إنجازه وفق البرنامج الوطني المحدد له.

رابعا: إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، إذ يتابع وباهتمام مواقف الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية، فإنه يستشعر النفاق الدولي، وازدواجية المعايير الدولية في التعاطي مع الأزمات، فما يحصل في سورية شأن داخلي، سعت القيادة السورية لإيجاد مقاربات وحلول إصلاحية، مازالت ماضية، وعازمة كل العزم لتطبيقها، في حين أن إسرائيل التي تحتل أراضي الفلسطينيين، ومنذ عقود، وسبّبت بولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ترفض أن يكون لهذا الشعب كيان، بل وتمارس عليه كل أنواع العنصرية، والاضطهاد، فحري بالاتحاد الأوروبي، وحري بفرنسا التي تفتخر بالثورة الفرنسية، ومبدأ العدالة والديمقراطية أن تنظر بعين واحدة في مقارباتها لشؤون الشرق الأوسط، لا أن يكون المبدأ الذرائعي هو المحدد لسياساتها.

خامسا، إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وانطلاقا، من موقعه، وتمثيله لملايين العمال العرب، وعلاقاته الدولية والإقليمية ، فإنه يستنكر بشدة قرارات الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي، ويدعو كل المنظمات النقابية العربية والدولية، إلى اتخاذ موقف واضحة ، يؤكد على مبدأ سيادة الدول، وحقها في إدارة شؤونها دون تدخل خارجي، وعلى دعم الوحدة الوطنية السورية، وتشجيع القيادة السورية على المضي في برنامجها الإصلاحي.

■■

## أحد مسببات الاحتقان الشعبي الذي تجلى بالاحتجاجات والمظاهرات

# مصادرة الدراجات النارية حرم البعض وسيلة تنقُّلهم والبعض الآخر باب رزقهم!

◄ يوسف البني

**يعرف المواطنون على اختلاف مستوى تعليمهم وثقافتهم أن الكثير من القرارات والإجراءات والقوانين ،تأتي خدمةً لمتنفذ أو لمسؤول كبير أو لوسيط أو تاجر له تشابكاته مع فاسدي جهاز الدولة الكبار، وذلك لتنفيذ مآرب شخصية يجني من ورائها المتشاركون الفاسدون الأرباح الفاحشة الظالمة غير المشروعة ، حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بمصالح الكثير من المواطنين ، وحتى لو أدت تلك القرارات إلى اتساع الشرخ بين المواطنين والنظام السياسي، وأثارت حنق المواطنين على من يحكم باسمهم ، وخسَّرت الدولة مبالغ طائلة كان من الممكن أن تدعم الخزينة العامة.. ولعل ما جرى في قضية الدراجات النارية يأتي في هذا السياق..**



فبعد حصول أحد المتنفذين المقربين من دوائر القرار على رخصة استيراد دراجات كهربائية، فرضت السلطات السورية رسوم تسجيل تتراوح بين أربعة آلاف وسبعة آلاف ليرة سورية على الدرجات النارية، مؤكدة أن من لا يدفع رسوم التسجيل تصادر دراجته وترسل إلى معمل الصهر في حماة. وعند تنفيذ القرار لم يراعَ كون الدراجة مهربة أو نظامية، كما جرى التغافل عن مدى أهميتها وضرورتها لدى صاحبها، وكانت النتيجة آلاف الدراجات المصادرة، الأمر الذي جعل النقمة تتفاقم ضد السياسات الحكومية على مختلف الأصعدة، وكانت هذه جزءاً من مسببات الاحتقان الشعبي الذي أدى نتيجة اختزانه بعدد هائل من الجزئيات المماثلة إلى تفجر الاحتجاجات والمظاهرات..

### سياسات سببت الاحتقان

أصدرت وزارة الداخلية قرارها القاضي بمصادرة الدراجات النارية في جميع المحافظات السورية، عن سابق قصد أو أنها لا تدري ما أهمية هذه الدراجات لدى أبناء الريف، وخاصة المزارعين، فهي وسيلة تَنقُّلهم ونقلهم لأدواتهم وخدمة حقولهم، وهي بالنسبة للبعض الآخر (باب رزق) تعمل على توصيل المواطنين وتأمين نقلهم ومواصلاتهم بين المفارق الممتدة على خطوط النقل العامة والقرى البعيدة في الأرياف المترامية الأطراف. وجاء قرار وزارة الداخلية دون سابق إنذار أو مقدمات أو مبررات، وبدأت المطاردة في كل مكان لتلك الدراجات التي كانت تشكل الوسيلة الأساسية لانتقال المواطنين والمزارعين بين الأرياف ومن وإلى حقولهم وقضاء حاجاتهم بأيسر السبل وأقل الأضرار البيئية والاقتصادية! وتم تنفيذ هذا القرار بطريقة تثير الحقد والاحتقان لدى المواطنين ضد الدولة، فقد كانت الكثير من عمليات المصادرة تتم عبر مداهمة البيوت دون استئذان، والبحث عن دراجة أبلغ عنها أحد المخبرين لتتم مصادرتها، أو مطاردة راكبي الدراجات في الشوارع وتعريضهم لحوادث أثناء الملاحقة، لأن البعض من مالكيها يحاولون الهرب بدراجاتهم كي يبقوا محتفظين بها نظراً لأهميتها الكبيرة بالنسبة لهم.

فماذا تركت الحكومة السابقة للفلاحين وأبناء الريف؟! فقد دمرت زراعتهم بالبذار الفاسد وغلاء مستلزمات وأدوات الإنتاج، وفي بعض بلديات القرى لا يُسمح للفلاح بتربية بقرة بجانب بيته أو دابة أو عشر دجاجات، وبعض قوانين الإدارة المحلية لا تسمح له ببناء بيت ريفي لأبنائه في أرضه الزراعية، وها هو أخيراً لا يحق له اقتناء دراجة نارية ينتقل بها بين الحقل والبيت ويقضي بواسطتها حاجاته البَيتية الضرورية، وهنا نسأل: ماذا يحق لأبناء الريف بعد؟!ألا يحق لهم التظاهر والمطالبة بتحسين الوضع المعيشي ورفع الظلم؟!

### الدراجة النارية عصب الحياة الريفية

استغرب الكثير من المواطنين مالكي الدراجات قرارَ مصادرة هذه الدراجات وإتلافها، والبعض منهم اعتبر القرار عملاً تخريبياً لإثارة حقد المواطنين ضد الدولة. وبعضهم استحسن هذا القرار للتخلص من راكبي الدراجات المشاغبين والزعران، ومن أجل معرفة تأثير هذا القرار وسيئات تنفيذه كان لـ«قاسيون» لقاءات مع مواطنين صودرت دراجاتهم، وزودونا بالتصريحات التالية:

- المواطن محمود ع قال: «إن هذه الدرجات التي تمت مصادرتها هي عصب حياتنا في الريف، وهي وسيلتنا للتنقل بين منازلنا وحقولنا، وهي كما نقول بالمثل الشعبي (هي رجلنا ويدنا) وإن مصادرة الدراجات في الريف أقعدت المزارعين وأبقت الكثير من الأراضي دون رعاية ، وهذه الحملة أجبرت المواطنين على شراء دراجات جديدة، فهي من الأهمية بحيث لا يستغني عنها الفلاح، بغرض الذهاب إلى الحقل في الفجر أو عند الغروب إن كان للسقاية أو لحمل أدواته أو لأية غاية يستفيد منها الفلاح في عمله، وإن هذه الخطوة قصَّرت أيدينا وأضرت بزراعتنا وخدمتنا لأرضنا، وبالتالي أضرت بالإنتاج، الأمر الذي صعَّب علينا تسيير أمور معيشتنا، وفي البحث عن السبب من المؤكد أن يتأجج الغضب ضمن نفوس الفلاحين على هذه الممارسات التي ما كانت يوماً لمصلحة المواطنين».

- المواطن عبد القادر الذي التقيناه على مفرق طريق من مدينة النبك إلى القرى المحيطة بها، قال: «إن هذه الدراجات هي وسيلتنا الوحيدة للوصول إلى قرانا، وقد حرمتنا حملة المصادرات هذه من الراحة والسهولة في الوصول إلى قرانا وبيوتنا، وكذلك فإنها الوسيلة الوحيدة لكسب لقمة العيش بالنسبة لمن كان يقوم بخدمة التوصيل، والتي كانت كثيراً ما تخلق جواً من الإلفة والتواصل الاجتماعي بين المسافرين والناقلين ، وهذه الخطوة أيضاً حرمت الكثيرين من المواطنين من باب رزقهم الذي تحايلوا به على صعوبة الأيام، وإذا كان لابد من مصادرة الدراجات بحجة الإزعاج أو بحجة استخدامها لوسائل غير مشروعة ، فكان الحل الأمثل باتخاذ الخطوات الضرورية جداً والهامة لحياة الناس في الأرياف المترامية الأطراف ، وهي وجوب اقتران هذه الحملة، أو حتى قبل البدء بها ، بتأمين المواصلات لجميع القرى والأرياف ، وربطها بشبكة طرق جيدة تحكمها قوانين جيدة وصحيحة».

### حجة منطقية لحملة ظالمة

- المواطن حسان الصباغ قال: «أنا مع تنفيذ هذه الحملة ضمن شق واحد منها، ولكنها ظالمة للكثير من المواطنين في الشق الآخر، فالدراجات النارية في المدن المكتظة والشوارع المزدحمة قد تسببت بالكثير من الحوادث المؤلمة والمميتة أحياناً، والأمر لم يعد يتوقف عند حاجة الأهالي لهذه الدراجات، وإنما أصبحت هذه الدراجات وسيلة للتسلية والتشفيط وإشاعة الضجيج والرعب، فالدراجات التي يقودها المراهقون وتجوب الشوارع وهي تنطلق كالشهب وتطلق الأصوات المريعة المزعجة، أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الناس والشوارع والطرقات ، وخاصة عندما يستعملها المراهقون والصبية لمعاكسة الفتيات على أبواب المدارس وإزعاج المارة وخلق الفوضى ودب الرعب والهلع في قلوب التلاميذ، والقيام بحركات بهلوانية، هنا فقط تكون مصادرة الدراجة النارية مفيدة، ولكننا لا نلبث أن نرى هذه الدراجات تعود من جديد إلى الشوارع، لذلك بدلاً من المصادرة، كان من المفروض إيجاد حل جذري لهذه الظاهرة السيئة، وذلك بقيام كل الجهات بتنفيذ مسؤولياتها الأساسية، فعلى وزارة الداخلية تكليف دوريات خاصة للدراجات النارية على الطرق العامة والمحاور الرئيسية وبالقرب من الحدائق العامة والمنتزهات وأمام المدارس، لقمع هذه الظاهرة، وقبل خطوة الملاحقة والمصادرة كان من المفروض نشر الوعي والثقافة المرورية بين جميع المواطنين باستخدام جميع الوسائل المتاحة وخاصة الإعلامية، وتطوير شبكة الطرق العامة والاهتمام بوسائل السلامة المرورية، للحد من حوادث السير».

### الإضرار بالمواطنين خدمةً للمتنفذين

- المواطن إسماعيل س. قال: «تذرعت الحكومة بأسباب متعددة وكاذبة لمصادرة الدراجات، فمرة قالت لأنها مهربة وغير مرخصة ومع ذلك فقد تمت مصادرة الدراجات المرخصة مع المهربة ضمن الحملة، ومرة قالت لا يستوفي سائقوها الشروط القانونية لقيادتها من رخصة القيادة إلى وضع الخوذة، ومع ذلك تمت مصادرة دراجة من يحقق هذين الشرطين، ومرة تذرعت بالإزعاج والحوادث التي تسببها الدراجات النارية في المدن والأحياء المزدحمة، ومع ذلك صادرت الدراجات في القرى والأرياف التي يحتاج أهلها للدراجة كوسيلة نقل ووسيلة معيشة، من هنا أرى أن مصادرة الدراجات ليست أكثر من لعبة التجار المدعومين بالتعاون مع أصحاب القرار، ومن المؤكد أنه بعد الانتهاء من حملات المصادرة هذه ستعود الدراجات إلى الانتشار في الشوارع أكثر من ذي قبل، والتجار الآن يقومون باستيراد المزيد من هذه الدراجات وإدخالها إلى البلد بصورة قانونية وأحياناً غير قانونية، فإذا كانت الدراجة ممنوعة فكيف تسمح الدولة باستيرادها؟! من هنا أيضاً نرى أن الدولة تعلم بحاجة الكثير من المواطنين لهذه الوسيلة الهامة لحياتهم، وتعلم أنه لا يمكن تسويق المستورَد الجديد في ظل امتلاك معظم المواطنين لها، ولا حل لهؤلاء التجار بتصريف دراجاتهم المستوردة سوى بالتواطؤ مع الجهات المسؤولة بإصدار قرار مصادرة الدراجات الموجودة بين أيدي المواطنين ليقوموا بشراء البديل، نظراً لحاجتهم الماسة لها، فمن هم هؤلاء التجار؟! ومن يدعمهم ويسمح لهم بالتلاعب باحتياجات المواطنين؟ فهل من العدل أن تراعي القرارات والممارسات الحكومية متنفذاً ومصالحه الشخصية الطماعة على حساب إيذاء وإضرار شرائح كبيرة من المواطنين السوريين؟!».

### قرار خاطئ وتنفيذ سيئ

في كثير من مراكز المحافظات أقدمت قيادات الشرطة على تنظيم حملات واسعة قامت بمصادرة حوالي ٢٢ ألف دراجة، الأمر الذي أشاع حالات من الاستياء لدى سكان المناطق التي يعتمد أهلها على هذه الوسيلة في تنقلاتهم وتسيير أمورهم، وقد رافق تنفيذ هذه القرارات الكثير من الظواهر الخطيرة التي أججت احتقان المواطنين وغضبهم من هذا القرار ومنفذيه، فقد أقدم أصحاب دراجات مصادرة في ناحية أرمناز في إدلب على إحراق سيارة مدير الناحية، ولم تتمكن آليات الإطفاء من إخماد النيران فيها، وفي ناحية سرمين تدهورت سيارة مدير الناحية أثناء ملاحقته دراجة نارية يمتطيها مزارع، وقذف أصحاب دراجات نارية مصادرة في أريحا عناصر الشرطة بالزجاجات الفارغة تحت يافطة (لا يجبرك على المر سوى الذي أمر منه). وفي حلب توفي شاب في العقد الثاني من العمر أثناء مطاردة دورية لفرع مرور حلب له خلال قيادته لدراجة نارية في حي المرجة، الأمر الذي دفع الشاب لزيادة سرعته قبل أن تتدهور دراجته ويدهسه باص للنقل الداخلي على خط الدائري الجنوبي.

إن قرار مصادرة الدراجات النارية هو سلاح ذو حدين، تم التذرع ببعض المخالفات والحوادث لتنفيذه خدمةً لأحد المتنفذين، والذي حصل على رخصة استيراد دراجات كهربائية، لعلمه أن الكثير من المواطنين لا يستطيعون الاستغناء عنها كوسيلة نقل بين القرى أو للفلاح للوصول إلى حقله أو لاستخدامها كوسيلة لتحصيل لقمة العيش أو لتسيير الأمور الحياتية اليومية، ولو كان سبب المصادرة فقط المشاكل والحوادث والإزعاجات التي تسببها الدراجات، لما سمحت الدولة باستيراد البديل عن المصادَرة، أو لكانت اكتفت بمصادرة الدراجات في مناطق يحددها قانون يحظر دخول الدراجات النارية إلى الشوارع الرئيسية بالمدن، ويحظر تواجدها أمام المدارس والحدائق العامة، وفي حال عدم الالتزام تتم مصادرة الدراجة، أما أن تُنفَّذ قرارات المصادرة على المزارعين وساكني المناطق الريفية، الذين تعتبَر الدراجة من أهم الوسائل لحياتهم اليومية، بالتساوي مع المراهق الذي يزعج المواطنين ويسبب المشاكل، فهذا لا يجوز، ويجب الفصل والتحديد ضمن قرارات وقوانين مدروسة وواضحة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشرائح الكبرى في مجتمعنا السوري المناضل.

■■



**● تم تنفيذ قرار المصادرة بطريقة تثير الحقد والاحتقان لدى المواطنين ضد الدولة، فقد كانت الكثير من عمليات المصادرة تتم عبر مداهمة البيوت دون استئذان، للبحث عن دراجة ومصادرتها، أو مطاردة راكبي الدراجات في الشوارع وتعريضهم لحوادث أثناء الملاحقة**

**● إن الدراجات التي تمت مصادرتها هي عصب الحياة في الريف، وهي وسيلة للتنقل بين المنازل والحقول، وإن مصادرتها أقعدت المزارعين وأبقت الكثير من الأراضي دون رعاية**

**● الدراجات التي يقودها المراهقون وتجوب الشوارع وهي تنطلق كالشهب وتطلق الأصوات المريعة المزعجة، ويستعملها المراهقون والصبية لمعاكسة الفتيات على أبواب المدارس وإزعاج المارة وخلق الفوضى والرعب، والقيام بحركات بهلوانية، هنا فقط تكون مصادرة الدراجة النارية مفيدة**

**● مصادرة الدراجات ليست أكثر من لعبة التجار المدعومين بالتعاون مع أصحاب القرار، والتجار الآن يقومون باستيراد المزيد من هذه الدراجات وإدخالها إلى البلد بصورة قانونية وأحياناً غير قانونية، فإذا كانت الدراجة ممنوعة فكيف تسمح الدولة باستيرادها؟!!**

## مطبات

### الأفعال.. ليست للريح

◄ عبد الرزّاق دياب

أسقطتنا الوعود بالضربة القاضية، وها نحن على مفترق الطرق نصيح بالذاهبين من الحلم: ارجعوا ما زال لدينا متسع من الوقت لنغفو على أريكة الأمل، ونقسو على الجرح المفتوح بكحول الشفاء لكنهم يفاجئون أنفاسنا بكلمات قادتنا إلى هذه اللحظات التائهة.

بالأمس حلمنا بالياسمين يطوق البيوت، وبالمشاوير الهانئة على طريقة الزمن السعيد ، وأطفال يركبون أرجوحة الفرح غير مكترثين بمجلس الأمن وصيحات اليأس ، وشعراء يقترفون القصائد الماجنة عن نساء لسنا في (عبقر) ، وشباب مستقبليون لا ماضويون يجترحون مديح سيف بن ذي يزن وحمزة البهلوان، ويركبون الجدار الذي قاد الزير سالم إلى قيامة تسمى (البسوس).

بالأمس سمعنا خطبة الزمن الجميل.. السوري سينافس جيرانه في الدخل، السياحة قاطرة المستقبل القادم، الميترو سيخلصنا من الركوب على بعضنا، وسيخلصنا أصحاب الشركات الملونة من عقدتنا الجنسية التي ورثناها من ركوب النقل الداخلي لعقود، سندخل دمشق من أجمل بواباتها وصولاً إلى الدهشة في بوابتها الثامنة، نتسوق على هوانا في (السناتر، المولات)، نشتري لأولادنا ما يشاؤون دون عقدة آخر الشهر، نصيّف في الجبل والبحر والشوارع دون (مطمورة) أو جمعية نتقاتل عليها من سنة مع أصدقائنا بحجة عملية جراحية لقريب، أو ولادة مفاجئة، أو عطل في الغسالة والبراد .

بالأمس.. عشنا وهم الخطط الخمسية، وعدنا بالنعيم الذي ستحققه لنا الخصخصة، وبالشركات الكبرى التي ستبني لنا مدناً ريفية هادئة، بالعقارات التي من الممكن أن يكون للفقير فيها حصة السقف، بالقروض التي ندفعها على مهل بلا فوائد، وسموها بالعادلة والمنصفة والخارقة.

ظننا مصدقين أننا تجاوزنا زمن الطوابير، فالكلمات التي حفظتها المنابر عن ظهر قلب (لحست) قلوبنا قبل العقول، اعتقدنا أننا نمشي إلى زمننا دون عقود إذلال، ودون صاحب عمل متكبر، وأن بإمكاننا أن ندخل إلى مبنى البلدية دون إذن المستخدم، ودون رشوة لموظفي الديوان والمكتب الفني بينما رئيس المجلس البلدي يدعي العفة قبل اقتسام المعلوم.

اليوم.. ما زالت الوعود تتكرر، وما زال سدنة الفساد في مؤسساتنا، بل أن البعض يعلن بفجور انتهازيته، فالارتباك المؤسساتي أرض خصبة لزيادة الحصص، والقرارات التي كانت تنام تحت (كارتابل) المدير صالحة للاستثمار، والوساطات ينتعش زمنها، وكما تم استثمار عصر العقود الموسمية والسنوية، يستثمر اليوم التثبيت على قاعدة الفرص والملاكات والشواغر، ومكافحة الفساد تعني أن يدفع الفاسد أكثر ليخرج من القائمة.

اليوم.. محاسب خرج من وظيفته بتهمتين من الهيئة المركزية الرقابة والتفتيش يعود إلى وظيفته بعد سبع سنوات من الطرد إلى وظيفة أخرى، وبتقريرين تفتيشيين لم ينفعا في محاسبته بل إكرامه رغم أنف من يحب ويكره، والآن يجلس على كرسيه القديم وبعينيه نظرة استعادة الماضي ممزوجاً بشرف مستعاد .

اليوم.. الفاسدون يرفعون شعارات التأييد للوطن كما لو أنهم لم يُعملوا فيه أنيتهم المترنحة، ولم يعبّدوا شارعاً على عجل، ولم يرصفوه ببلاط هش، ولم يدخلوا مناقصة متفق عليها، ولم يدفعوا رشوة لأحد .. كأنهم ولدوا للحظة التاريخية التي يحتاجهم الوطن فيها خطباء من عصر (ميرابو)، ولكنهم في لحظة اختلاط الوقائع نسوا أننا لم ننسَ الوجوه والتاريخ وأيديهم التي امتدت إلى جيوبنا .. وأعمار أبنائنا وهذه الأرض التي تسمى وطننا .

اليوم يطلق وزير جديد تصريحاً بأنه لن يتهاون مع المرتشين، ولن يسمح بها .. بالأمس كانت التهديدات الحكومية بالضرب بيد من حديد على أيدي الفاسدين.. اليوم نحتاج إلى أكثر من الوعود والتصريحات.. الأفعال صالحة دائماً، أما الأقوال فالريح أولى بها .

■■

# لمن الأولوية: لتشجيع الاستثمار أم لحماية الأمن الوطني؟

◄ نزار عادلة

**باسم تشجيع الاستثمار قدمت الحكومة السورية السابقة أهم المرافق الاقتصادية إلى شركات أجنبية، وبدأت الخطوة الأولى بتقديم أكثر من ٤٧٪ من مساحة مرفأ طرطوس إلى شركة فلبينية، ومن ثم مرفأ اللاذقية عام ٢٠٠٨، وسبق ذلك صدور المرسوم ٥٥ لعام ٢٠٠٢ بالسماح للوكالات الخاصة بالعمل إلى جانب شركة التوكيلات الملاحية في المرافئ، ومنذ ذلك التاريخ والاحتجاجات تتوالى في كل مؤتمر نقابي، وكان رد الطاقم الحكومي، وتحديداً وزير النقل السابق، بأن عقود الاستثمار لن تؤدي إلى الضرر بالمصلحة الوطنية أو الخصخصة!.**



### أبعاد التجربة

مر على التجربة الآن ثماني سنوات، وفشلت الوكالات الخاصة في كل ما جاء به المرسوم، والذي جرى، هو أن الوكالات الخاصة سحبت الأعمال من شركة التوكيلات الملاحية التابعة للدولة، واستنزفت الأموال التي كانت تصب في خزينة الدولة، لمصلحة حفنة من القطاع الخاص. وخلال هذه السنوات الثماني لم يجر تقييم لعمل الوكالات الخاصة، ولم تُراجَع التجربة، والأخطر هنا المذكرة الموجهة قبل أشهر إلى القيادة السياسية من هيئة الإمداد والتموين في الجيش العربي السوري، والتي تحذر من الخطورة الأمنية التي نجمت بعد التخلي عن الشركة العامة للتوكيلات الملاحية لمصلحة الوكالات الخاصة. هيئة الإمداد شرحت المعاناة الكبيرة في تعامل الوكالات الخاصة لاسيما لجهة التأثير على كشف سرية ما يدخل إلى سورية وإلى الجيش تحديداً.

وقبل مذكرة هيئة الإمداد حذرت نقابة عمال النقل البحري والجوي في اللاذقية بتاريخ ٢٠٠٨/١/٩ في مذكرة إلى الجهات المسؤولة قالت: «إننا لا ننظر إلى المرافئ من الناحية الاقتصادية البحتة فحسب، بل ننظر لها بشكل أعم وأكبر، ونشمل الجانب الاجتماعي، وكذلك الجانب الأمني والعسكري، وباعتبارنا في حالة مواجهة دائمة مع العدو الصهيوني والمخطط الأمريكي الذي عجز حتى الآن عسكرياً وسياسياً عن اختراق وحدتنا الوطنية، ونرفض أن تتاح الفرصة لمن لم يستطيعوا النيل من المواقف الوطنية لسورية بالقوة العسكرية والسياسية، أن يتمكنوا من ذلك عن طريق الاقتصاد». لكن الجهات الوصائية لم ترد على تحذيرات النقابة من الأخطار الأمنية والعسكرية، ولم ترد على مذكرة هيئة الإمداد في الجيش حيث تفتَّش حاويات مستوردة خصيصاً للجيش، بل وتهمَل لأشهر في مستودعات القطاع الخاص.

مذكرة النقابة وهيئة الإمداد تقول علناً إن هناك أسلحة ومواداً ممنوعة تدخل إلى سورية عن طريق الوكالات الخاصة، ولم تحرك الجهات الوصائية ساكناً بل كانت تدافع عن الوكالات الخاصة، وعن التطوير الكبير الذي طرأ على عمل المرافئ والطرائق الحديثة المتبعة من خلال الاعتماد على أحدث التجهيزات والوسائل الحديثة بفضل الاستثمار.

النتائج الميدانية والوقائع تقول:

١. لم يتم استقدام أي خط ملاحي أو بواخر جديدة، بل اقتصر عمل هذه الوكالات على سحب الخطوط والبواخر التي كانت تعمل بتوكيل الشركة العامة للتوكيلات الملاحية، مخالفة بذلك شروط الترخيص التي حددها المرسوم باستقدام خطوط ملاحية جديدة.

٢. زادت نسبة البطالة بعد أن فقدت التوكيلات الملاحية ٦٠٠ كاتب تعداد كانوا يعملون بصورة دائمة في الساحات والمستودعات. وتناقص عدد العمال في الشركة من ١٤٣٠ إلى ٥٥٤ عاملاً.

٣. لم تقدم الوكالات الخاصة الأدوات اللازمة للتفريغ والتي هي من أهم التزامات الوكالات الخاصة ، مع عدم وجود مندوب عن الوكالة الخاصة أثناء سحب البضائع عند عمليات التفريغ والتحميل، مع استخدام الأساليب الملتوية من هذه الوكالات وتقديم حسابات غير دقيقة لصاحب البضاعة، وزيادة الغرامات التي تُدفع بالقطع الأجنبي جراء التأخير في تفريغ الحاويات وخاصة العائدة للقطاع العام، لأن من مصلحة الوكالات الخاصة زيادة الغرامات كونها بالمحصلة تقود للشركة الناقلة نفسها التي تملك أو تدير تلك الوكالة الخاصة، بينما كانت شركة التوكيلات تمثل الدولة ولا تحقق أية فائدة من هذه الغرامات، لذلك كانت تتلافى التأخير وتساهم في التقليل من الغرامات.

يقول اتحاد العمال في مذكرة أخرى: «كانت التوكيلات الملاحية تقدم وسطياً لخزينة الدولة ضريبة دخل بحدود ٥٠٠ مليون ل س، وتدفع ١٤٧ مليون ل س رواتب لعمالها، وهي اليوم تشغل ٥٠٤ عمال، بينما جميع الوكالات الخاصة والبالغ عددها ٨٠ وكالة لا تشغل سوى ٦٠٠ عامل».

وكانت التوكيلات الملاحية تقبل من شركات ومؤسسات القطاع العام والوزارات كتاب تعهد بتقديم بوالص الشحن خلال ٦٠ يوماً، وتسمح بالإفراج عن البضاعة تجنباً من تأخير وتعطيل الشركات والمعامل عن الإنتاج، أما الوكالات الخاصة فلا تسمح بذلك مما يسبب الخسائر ويلحق الضرر بالاقتصاد الوطني نتيجة الغرامات الكبيرة. وفي هذا الصدد حدثنا عشرات المدراء في شركات القطاع العام كيف تهمل المواد الأولية، وتبقى أشهراً في المستودعات مما أدى إلى توقف شركات عديدة عن الإنتاج، والسؤال الهام هنا: أليس هذا الوضع بمعرفة الحكومة السابقة؟

مجموع ما تدفعه الوكالات الخاصة الثمانون ضريبة دخل سنوياً لا يتجاوز ٢٠٠ مليون ل س، والرقم الضريبي غير معروف بدقة، وهناك تهرب ضريبي يتجاوز نصف مليار ل س. ومؤخراً كان الاتجاه لدى الحكومة السابقة تصفية شركة التوكيلات الملاحية وإبعادها عن العمل، وكان اقتراح اتحاد العمال في هذا الصدد الإبقاء على الشركة وإعطائها وكالة البواخر التي تحمل بضائع القطاع العام والجيش، والمرسوم ٥٥ لم يتضمن أي نص يجيز للوكيل الخاص التوكيل عن ناقلات النفط، وهي تقوم بذلك. والإبقاء على رسوم الوكالة وعدم تخفيضها أو إلغائها نزولاً عند رغبة أصحاب الوكالات الخاصة، ويكفي تهربهم الضريبي.

بشكل عام كان المطلب العمالي بقاء شركة التوكيلات الملاحية كوكيل حكومي يخضع لرقابة معينة يعد أكثر وثوقيةً وأمناً بالنسبة للبضائع الخاصة، ولكن لم تكن هناك متابعة من وزارة النقل، وكانت الحرب مكشوفة والصراع قائماً بين شركة التوكيلات والوكالات الخاصة، وأمام مطالبات التوكيلات الخاصة بإلغاء عمولة شركة التوكيلات، فإن القرار كان معداً في اللجنة الاقتصادية بتحويل شركة التوكيلات إلى هيئة إدارية بـ٥٠ موظفاً، وعلى الوكالات الخاصة نهب مئات الملايين التي كانت تصب في خزينة الدولة، السؤال المطروح: الأولوية لمن؟ تشجيع الاستثمار- علماً أن ما جرى من استثمار ليس سوى عملية نهب وسرقة- أم حماية الأمن الوطني؟!. ■■

# محافظ ديرالزور يشارك بدفن مرسوم الاستثمار!

## مأساة عاطل عن العمل بعد عشر سنوات من الانتظار!

**إنها ليست حكاية خيالية ، بل مأساة أخرجتها الحكومات السابقة وطاقمها الليبرالي، وتكررت ولا تزال على مدى عشر سنوات تقضي على أحلام شباب الوطن، العاطلين عن العمل من كلّ النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية، وبالتالي تفقدهم حقوقهم ومواطنيتهم وحتى إنسانيتهم، وتقتل كل الآمال لديهم.**

**إنها حال عشرات الآلاف في دير الزور، ومئات الآلاف في المنطقة الشرقية، والملايين في الوطن، ومع ذلك نذكرها لنبينها لأنها تصلح مسلسلاً من عشرات الحلقات، لكن في النهاية يُهزَم البطل، وينتصر أعداء الشعب والوطن.**

**أحد المواطنين الشباب، نابغة محبوب من كل من عرفه، ومجرد ذكر اسمه في حيه أو بلدته برمتها يوحي ويبعث الأمل والتفاؤل له ولأسرته، لكن الواقع حرمه من كلّ ذلك. هو من مواليد ١٩٧٩/٦/١٩، وحالت ظروفه الاقتصادية والاجتماعية دون متابعة تعليمه، لكنه لم ييأس واتبع دورةً تدريبية لمدة عام في المعهد المهني وحصل على شهادة منه في قطاع الإنشاء والتعمير عام ١٩٩٧ بدرجة جيد جداً، وسجل في الشؤون الاجتماعية بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦، وفي كلّ عام يجدد أوراقه على أمل الترشيح لفرصة تحقق حلمه بأن يعمل ويكوّن أسرةً ويساعد والديه، ولم يقطع الأمل رغم أنه أصبح عبئاً على نفسه وأسرته، وجاءته الفرصة أخيراً في ٢٠١٠/٩/١٦ ورشحته مديرية الشؤون للعمل في حقول الرميلان النفطية بموجب مذكرة التبليغ، وتقدم بأوراقه الثبوتية مباشرةً وصار يبني أحلاماً ويتابعها بالذهاب والعودة عدة مرات ويتحمل أعباءً مادية إضافية مرهقةً أخرى، وكان الجواب دائماً: انتظر، وتمهل، لم تأتِ موافقة الوزارة بعد. ويتلقى الوعود المعسولة. وأخيراً وبعد طول انتظار أُبلغ في بداية هذا الشهر الخامس من ٢٠١١ أي بعد ثمانية أشهر من الانتظار أُبلغ أن الشركة رفضت تعيينه وأوقفت المسابقة.**

**ومع ذلك بقي معلّقاً أمله بخيط واه، أوهى من خيوط العنكبوت، فتوجه بمعروض إلى وزير النفط يعرض حاله ويسأله ويتساءل عن الأسباب، وهل تمّ تعيين غيره من المحسوبين، ومن تسبب بإيقاف المسابقة؟ علماً أن شركة نفط حقول الرميلان هي التي طلبت من مديرية الشؤون الاجتماعية، وأنّ عمره عندما سجل في الشؤون ٢١ عاماً وحالياً ٣١ عاماً. ولم يحصل على حقه حتى الآن.. فلجأ لـ«قاسيون» لإيصال صوته وصوت أمثاله من الشباب الذين يعشقون الوطن، بينما الآخرون يحاولون قتل أية بارقة أمل فيهم، وحرمانهم من إنسانيتهم، وحقوقهم بالعمل والحياة على تراب وطنهم.**

**بعد كلّ هذا لم يبق كلام مباح، فلتسكت الحكاية.. ولم يبق شيء إلا وحاولت قوى النهب والفساد والليبراليين الجدد ومن يدعمهم من الخارج والداخل إفساده.. وأن الحل ليس مسألة هذا المواطن أو ذاك، بل أن يكون الحلّ شاملاً وجذرياً بمحاسبة كل من خطط ونفذ وساند السياسات الاقتصادية - الاجتماعية الليبرالية، وغيب الحريات الديمقراطية التي تشكل الرقيب الحي الذي يحافظ على كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كلّ اعتبار.**

**زهير مشعان**



إن إشراك المجتمع الأهلي وإعطاء الصحافة حقها في الرقابة وتسليط الضوء على ما تقوم به الدوائر والمؤسسات الحكومية هي الضمانة الوحيدة التي يمكن أن تكون السيف القاطع لكل أشكال الفساد كبيرة وصغيرة وخاصة فيما يخص العقود الاستثمارية وغيرها من أنواع العقود .

من هنا نجد أنفسنا ملزمين وبدافع وطني صرف بتسليط الضوء على بقعة سوداء من بقع الفساد والتسويف والمماطلة، لنضع النقاط على الحروف ولنؤكد أن الفساد والفاسدين وجمهورهم هم الجسور الحقيقية لعبور العدو الخارجي مسنوداً ومدعوماً من هؤلاء الداخليين الذين يشكلون الخطر الأكبر على الوطن وكرامته. لقد قام أحد المستثمرين بتوقيع عقد مع مجلس مدينة ديرالزور والقاضي باستثمار خطوط النقل الداخلي بمدينة ديرالزور بموجب عقد رسمي يحمل رقم /٢٦٤/ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٧، وبين أخذ ورد وانتظار تصديق العقد أصولاً، وبعد ما يقارب الشهرين، تم تصديق العقد من المحافظ رئيس المكتب التنفيذي وبقرار ذي رقم /٤٩٢/ تاريخ ٢٠٠٩/٩/٩، وبما أن المشروع استثماري قام المستثمر بالتقدم إلى هيئة الاستثمار السورية بطلب تشميل هذا المشروع بمرسوم الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ وأحكام المرسوم التشريعي رقم /٥٤/ لعام ٢٠٠٩ بحيث يستفيد من الإعفاءات والمزايا والتسهيلات الواردة فيهما ويخضع لأحكامها .

وفعلاً تم تشميل هذا المشروع بمرسوم الاستثمار وصدر قرار عن هيئة الاستثمار السورية لحمل الرقم /١٩٧/. لكن ماذا حصل في دوائر الفساد وعلى يد الفاسدين قام مجلس مدينة ديرالزور بفسخ العقد دون علم المستثمر بموجب قرار يحمل الرقم /٦٦١/ تاريخ ٢٠١٠/٨/٣ بحجة أنه مضى عام على تصديق العقد ولم يتم التنفيذ، لكن مجلس المدينة تجاهل أو هو بالأساس جاهل لما جاء في قرار هيئة الاستثمار، والذي لا يحق بموجبه لمجلس المدينة فسخ هذا العقد لأنه شمل بمرسوم الاستثمار، ثانياً أن المهلة التي أعطيت للمستثمر من هيئة الاستثمار هي ٢٤ شهراً، فقام مجلس مدينة ديرالزور بعد أن تقدم المستثمر بالاعتراض على قرار الفسخ وإصدار قرار معاكس يلغي القرار السابق، أي قرار فسخ العقد بقرار يحمل الرقم /٦٩١/ تاريخ ٢٠١٠/٨/١٠، لكن أن يستسلم الفساد بسهولة فهذا من المحال، فدخل الفاسدون من باب الطلب من المستثمر بأن يقوم بتحويل شركته الفردية إلى شركة تضامنية فاستجاب المستثمر لذلك وقام بتحويل الشركة إلى شركة تضامنية وبموافقة هيئة الاستثمار السورية وبقرار منها يحمل الرقم /٥٢٧/ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٧ .

عندها بدأ المستثمر بتجهيز باصات النقل، لكن المفاجأة الكبرى كانت متمثلة بوجود مستثمر آخر غيره، حيث قرأ تصريح رئيس دائرة العقد بمجلس مدينة ديرالزور، وتحديداً في صحيفة الزميلة الفرات الصادرة بديرالزور وبالعدد رقم /١٧٤٨/ تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، وهذا ما صرح به رئيس دائرة العقود عبد الناصر الموسى قائلاً إنه تم التعاقد مع مستثمر جديد .

والسؤال كيف تم التعاقد مع هذا المستثمر قبل فسخ العقد مع المستثمر الأول؟ ثم كيف يتم التعاقد دون الإعلان عن مزايدة علنية؟ وقد تقدم المستثمر الأول بشكوى إلى المحافظ ديرالزور وكانت الباصات قد وصلت من الصين فكان الرد من مجلس مدينة ديرالزور أن قام بمراسلة هيئة الاستثمار السورية مع وزارة النقل مؤكداً أن قرار التشميل قد ألغي، وعندما قام المستثمر بمراجعة الهيئة ووزارة النقل تبين له كذب هذا الادعاء وزيفه، وذلك من خلال الكتاب رقم /٥١٢/ ٩٧ تاريخ ٢٠١١/٢/٧، والذي تؤكد فيه هيئة الاستثمار أن قرار التشميل ما يزال ساري المفعول ولم يتم إلغاؤه ، بعد ذلك قام المستثمر بمراجعة مجلس مدينة ديرالزور لاستلام أمر المباشرة، لكنه تفاجأ من جديد بكتاب صادر عن محافظ ديرالزور يطلب فيه التأكد من أن باصات المستثمر جديدة وليست مجددة والبالغ عددها /١٥/ باصاً، وهي ما تزال موجودة أمام مبنى المحافظة منذ تاريخ ٢٠١١/١/١٧ ولها بيانات جمركية أصولية صادرة عن الجهات ذات العلاقة بشكل نظامي.

من خلال ما تقدم نجد أنفسنا أمام عدة تساؤلات: كيف يتم فسخ العقد من طرف واحد دون علم الطرف الآخر المتعاقد علماً أن المشروع مشمل بقانون الاستثمار رقم /٨١/؟. كيف يتم التعاقد مع مستثمر آخر دون دفتر شروط إلى الإعلان عن مزايدة وقبل فسخ العقد السابق بشكل أصولي ونظامي؟. لماذا لم يقم محافظ ديرالزور بتشكيل لجنة فنية لتقوم بمعاينة الباصات والتأكد من أنها جديدة وليست مجددة؟ أم أن وضع العصي بالعجلات سمة أساسية لعمل دوائر محافظة ديرالزور وخاصة في مثل مشاريع كهذه ؟ ثم من يتحمل كل هذه المصاريف وقيمة الباصات التي لا يمكن أن تعمل إلا بالنقل الداخلي حسب ما هي مصممة؟!.

ألم يكتف الفاسدون بما وصلت إليه البلاد أم أنهم مازالوا مصَرين على تسليمها لأعداء الوطن وأخذها من الداخل؟ نطالب محافظة ديرالزور بالعمل الفوري على حل هذه المعضلة وفق القوانين والأنظمة المعمول بها ومحاسبة المقصرين والمسيئين في مجلس محافظة ديرالزور وخاصة في دائرة العقود وإلا سنغير ونقول إن الكعكة موزعة على الجميع.

**مكتب قاسيون - البوكمال**

# في طرطوس.. نسمع جعجعةً ولا نرى طحيناً



صلاح معنا

**عندما تسلم محافظ طرطوس الحالي مهامه تفاءل الكثيرون بقدومه، خاصة أنه بدأ مهامه بالكثير من الجولات والزيارات الميدانية إلى مختلف البلديات والمنشآت بالمحافظة للاطلاع على واقع الحال فيها ومعالجة مشاكل وقضايا المواطنين، ولكن الكثيرين من الذين تفاءلوا به بدؤوا يشعرون بالتشاؤم والخيبة، لأن الكثير من المشاكل والكثير من الوعود لم تحل، وبقيت حبراً على ورق.**

المواطن يريد أفعالاً ملموسة وليس مجرد وعود دون تنفيذ، خاصةً أن المواطنين توقعوا من المحافظ وبقية المسؤولين اهتماماً أكبر بعد كل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وتوقعوا كذلك البدء بمسيرة الإصلاح الشامل المنشودة والتي عبر عنها رئيس الجمهورية في كلمته التوجيهية أمام مجلس الوزراء، وخاصة في مجال احترام كرامة المواطن وقيام المسؤولين على مختلف المستويات بالعمل المباشر على الأرض لحل قضايا الناس، وليس الجلوس في المكاتب الفخمة والعيش في برج عاجي.

ويؤكد المواطنون أن العديد من دوائر الدولة مازالت على حالها رغم كل ما يحدث في البلد، فلم يتعظ الكثير من رؤساء الدوائر الحكومية وبعض الموظفين بالتقيد بخدمة المواطن، وتسيير أموره والالتزام بالدوام وبخدمة المواطنين، فمازلنا نلمس أهمال الكثيرين وهروبهم من الدوام قبل الساعة الواحدة لبعض الموظفين بدون حسيب ورقيب!.

ومن الوعود التي خلفها المحافظ ذلك الذي قطعه للفلاحين بتقديم الدعم الزراعي منذ بداية العام الحالي، وقام المزارعون بإجراء المعاملات ثلاث مرات وخاصة في الكشف الحسي ولم يحصل أحد منهم الدعم حتى الآن رغم الوعود بذلك أكثر من مرة.

ورغم الزيارات الكثيرة والمتكررة التي قام بها المحافظ للعديد من البلديات والبلدان فلم يحدث أي تطور ملموس فمثلاً زار المحافظ بلدة يحمور ثلاث مرات وقدم المواطنين الشكاوى المرة تلو الأخرى حول المخطط التنظيمي والنظافة والقلعة الأثرية وغيرها ولكن للأسف لم ينفذ شيء، فكأن بلدية يحمور تعيش في جمهورية الواق واق رغم أنها من ضواحي مدينة طرطوس وحدث هذا مع بلديات الحميدية وتركب وبستان الحمام وبحوزي وغيرها وفي سهل عكار ايضاً لم يجر تنفيذ الوعود كشق وتعبيد طرق زراعية يحتاج إليها أهالي سهل عكار بشكل عاجل...

وتردد الحديث بالمحافظة طويلاً عن مؤسسة مياه طرطوس ومديرها الذي يتعامل مع الموظفين والمتعهدين بشكل غريب، وكأنه يملك المؤسسة وليس يديرها، فجرت مئات حالات النقل التعسفي والتميز بين المتعهدين ورائحة الفساد التي يتحدث عنها الجميع، ولكن لا حياة لمن تنادي. وأما عن مرفأ طرطوس فعمال المناوبة المظلومون ضغطوا على جرحهم مؤقتاً لأن مدير المرفأ هددهم بالطرد إذا لم تعجبهم قراراته؟!.

وبالنسبة لحالة البيئة والنظافة فحدث ولا حرج.. القمامة في كل مكان وخاصة على الطريق البحري (طرطوس - الحميدية) وفي مزرعة ضهر الطاحون والهيئة والحميدية ووادي الشاطر وغيرها رغم أن محافظتنا سياحية. وأما أحوال مدينة طرطوس فلها نصيب من الإهمال والتقصير، خاصةً في أحياء الرمل والفمقة واليرانية حيث الكثير من الطرقات المهملة والحفر المنتشرة في الشوارع وكأن بلدية طرطوس نائمة.

هذا غيض من فيض من مشاكل محافظة طرطوس الكثيرة والتي يحتاج كل منها مقالاً خاصاً، وليس ما أوردنا هنا سوى أقوال وهموم الناس والمواطنين والذي لسان حالهم يقول: نريد افعالاً وليس مجرد كلام ووعود. ■■

# مرسوم يضيع بين أقوال الموظفين
# تعليمات الدورة الصيفية الاستثنائية ربما تصدر في الشتاء!

◄ نمر محمد الذيب

تناقلت بعض وسائل الإعلام مؤخراً أنباء عن قرار صدور المرسوم رقم (١٧٨) للعام ٢٠١١، وهو القاضي بالسماح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب دراسات التأهيل والتخصص الذين استنفذوا فرص التقدم للامتحانات، بالتقدم من خارج الجامعة إلى امتحانات الدورة الصيفية للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ . وذكر في المادة الأولى من هذا المرسوم أنه يسمح لهؤلاء الطلاب المذكورين الذين استنفذوا فرص التقدم للامتحانات المسموح بها من داخل الجامعة أو خارجها بنتيجة امتحانات الدورة الإضافية الممنوحة بالمرسوم رقم (٢٧٦) للعام ٢٠١٠، أو نتيجة امتحانات الفصلين الأول أو الثاني من العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، ممن استفادوا من دورة استثنائية سابقة أو لم يستفيدوا، يسمح لهم التقدم إلى الدورة الصيفية، وأوضح وزير التعليم العالي الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى في تصريح صحفي أن المرسوم يسمح لجميع الطلاب المستنفذين منهم أو النظاميين بالتقدم إلى الدورة الصيفية بجميع المواد التي يحملونها، وأشار إلى أن فائدة هذا المرسوم ستعم على عشرات الآلاف من الطلاب.

ولكن عند مراجعة بعض كليات جامعة دمشق بهذا الخصوص تبين صدور تعليمات من قبل وزارة التعليم العالي قد عممت على الكليات والأقسام، هذه التعليمات سمحت فقط للطلاب الذين تقدموا لدورة المرسوم الماضية رقم ( ٢٧٦ ) والتي بدأت في الشهر الثامن من العام ٢٠١٠، سمحت لهؤلاء الطلاب فقط بالتقدم لامتحانات الدورة الصيفية القادمة، أما بقية الطلاب الذين تحدث عنهم المرسوم والذين تقدموا لامتحانات الفصلين الأول أو الثاني من العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ فلم تشملهم تلك التعليمات، وكأن قرار المرسوم لم يتطرق إلى ذكرهم.

ولذلك فعلى وزارة التعليم العالي تقديم تفسير أو إيضاح لما حدث، فمن المستغرب أن من موظفي مكاتب شؤون الطلاب في الكليات والأقسام في جامعة دمشق من قال إن المرسوم يشمل الجميع الذين تم ذكرهم، ومنهم من قال أن المرسوم اقتصر على من تقدم للامتحانات في الدورة السابقة رقم ٢٧٦ والتي بدأت في الشهر الثامن ٢٠١٠ ولم يشمل غيرهم، ومنهم من قال ومنهم من قال إلى أن ضاعت التعليمات بين أقوالهم، وخاصةً أن منهم من طلب مراجعته في الشهر السابع للحصول على التعليمات الملحقة!.

هذا إن دل على شيء فإنه يدل على وجود تخبط واضح في كلام موظفي شؤون الطلاب، ومن جهة أخرى وحتى لا نقع بمثل هذه الإشكالات أو الثغرات وتفسير المرسوم ووضع تعليمات وما إلى ذلك، يحق للطلاب طرح هذه التساؤلات: لماذا دورة المرسوم ولماذا الطالب ينتظر سنة أو سنتين حتى تصدر دورة مرسوم؟ لماذا لا تكون دورة سنوية يستفيد منها جميع الطلاب المستنفذين مع العلم أنهم يدفعون جميع الرسوم المترتبة عليهم؟ أو لماذا لا يعاملوا معاملة التعليم المفتوح ضمن كلياتهم ومعاهدهم في دفع الرسوم وما شابه ذلك؟!

طالب المرسوم هدفه الرئيسي في النهاية هو الحصول على التحصيل العلمي في الاختصاص الذي يدرسه، بغض النظر عن الوظيفة التي يسعى إليها، وبذلك نكون قد طبقنا بشكل فعلي مقولة الثقافة والعلم للجميع.

والقول أمام هذه المعطيات هو إن على وزارة التعليم أن تقوم بإصدار تعليمات بحيث يستفيد من هذا المرسوم جميع الطلاب المذكورين في المادة الأولى منه، وعليها الإسراع في إصدار هذه التعليمات حتى يتمكن الطالب من التحضير للامتحان بشكل جيد، علماً أن الدورة ستبدأ في الشهر الثامن من هذا العام.

■■

# المتقاعدون القدامى والرواتب..!

◄ تيسير مخول

**لطالما برزت قضية رواتب المتقاعدين القدامى على صفحات «قاسيون» وغيرها من الصحف الوطنية، ولطالما دعت الأقلام إلى إنصاف المتقاعدين القدامى وتحسين أوضاعهم المعيشية. وفي كل مرة كان الموقف يزداد إصراراً؛ إن بقاء فئة من المتقاعدين غير مشمولة بالزيادة سيضاعف من سوء معيشتهم وتردي أحوالهم المادية في هذه المرحلة الصعبة من حياتهم، وكان من الاقتراحات أن يخصص لكل متقاعد من هذه الفئة التي قد لا تشملها الزيادة راتب مقطوع مناسب.**

**تلقت «قاسيون» شكوى من بعض الإخوة المتقاعدين لوحدة ١٤١١ التابعة للأمن المكتب القومي نقلت هموم كثير من الإخوة المتقاعدين في الوحدة المذكورة، وتقول الشكوى:**

**«في بداية عام ٢٠٠١ وقبل صدور قانون ٣٨ بأيام تمت إحالتنا إلى سن التقاعد، وكانت نتيجة هذه الإحالة خسارة كبرى بحقنا عن زملائنا الذين أحيلوا بعدنا بشهرين أي بعد صدور القانون ٣٨، لقد حرمنا من تعويض الخدمة بمبلغ (٣٥٠٠٠٠) ل.س إضافة لفرق الراتب الحالي بمعدل الضعف بين من تقاعد قبل وبعد صدور القانون، علماً بأننا نحن العاملين في تلك الوحدة لم يتجاوز عددنا الـ٨٠ عاملاً. لذا نرجو من الجهات المعنية النظر بوضعنا الحالي وإنصافنا أسوة بباقي العاملين بعد صدور القانون ٣٨ بتعويض الخدمة وزيادة الرواتب وأسوة بباقي العاملين في الدولة».**

**يذكر أن متقاعدين قدامى عسكريين ورجال أمن من الشرطة المدنية كثيراً ما يشكون وفقاً لمصادر «قاسيون» من معاناتهم لمعيشة صعبة وقاسية بسبب ضعف رواتبهم التي لم تعد تكفي لأكثر من أيام معدودات من الشهر، وفي ظل الظروف الراهنة والطارئة على معظم متطلبات الحياة. وأوضح بعض هؤلاء أنه رغم الزيادات على الرواتب فما زالوا يتقاضون رواتب متدنية قياساً مع أمثالهم في المراتب الوظيفية الأخرى، ومع من أحيلوا إلى التقاعد حديثاً بعدهم، إذ تزيد رواتبهم من أربع إلى خمسة أمثال عن رواتب قدامى المتعاقدين.**

# ويسألونك عن الشوندر

◄ الرقة. محمد فياض



لقد تحدثنا مطولاً وتحدث مثلنا كل حريص على مصلحة الوطن، ودارت نقاشات كثيرة عن حال الزراعة التي هي الشريان الأبهر للاقتصاد في بلدنا، وهي الأرضية والقاعدة التي يرتكز عليها اقتصادنا المأزوم منذ عدة سنوات عجاف، أرهقه خلالها سيف الليبرالية الذي رفعته الحكومة السابقة فوق الرقاب، ورحلت دون أن يسألها أحد عما اقترفت يمينها من أخطاء متعمدة عن سابق الإصرار والترصد.

لاشك أن الجميع يعلم ما عانت منه الزراعة من أزمات ونكسات ونكبات خلال الخطة الخمسية الماضية، ولعدة أسباب حاضرة، ومن هذه الأسباب الجفاف الذي يحاول المعنيون عن الزراعة في العهد الماضي تعليق كل الأخطاء والنكسات عليه، ومن الأسباب أيضاً ارتفاع أسعار المحروقات الذي أخرج أغنى الأراضي الزراعية من الخدمة، كما حصل في الجزيرة، وتسبب بتشريد مئات الألوف من السكان في الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى، وما لذلك من مخاطر وتبعات اجتماعية كبيرة.

بالإضافة طبعاً إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وسوء نوعيتها وما لحق بالمحاصيل الزراعية من ضياع، لاسيما القطن والقمح والشوندر والذرة وغيرها وأخص محافظة الرقة بذلك.

واليوم أصدرت وزارة الزراعة بالاتفاق مع وزارة الصناعة تعليمات إلزام الفلاحين في محافظة الرقة قلع محصول الشوندر بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ مع العلم أنه كانت مواعيد القلع ما بعد /١٦ - ٢٠/ حزيران، ولقد سألنا الكثير من المهندسين والخبراء في هذا المجال والكل يتفق على أن هذا الموعد مبكر جداً، ويتسبب في نقص الحلاوة إذ لا يكون نمو الدرن قد اكتمل بعد، وبذلك تعود الخسارة على الاقتصاد والفلاح الفقير الذي قضى ويقضي أيامه تحت شجيرات القطن ونباتات الشوندر أملاً بأن تساعده في تحسين أوضاع معيشته...!

فلماذا يا وزارة الزراعة هذا الاستعجال...؟ وما سبب الارتجال..؟ أم أن مصلحة الفلاح هي آخر هموم المعنيين بالزراعة؟!. ■■

# كيف الوضع ؟.. ماشي الحال!

◄ سلام نمر

**السؤال الذي يطرحه الصديق على الصديق هذه الأيام هو: «كيف الوضع؟» وغالباً ما يأتي الجواب ملغوماً أكثر من السؤال بجملة «ماشي الحال»، وذلك لضرورة الشعر والنثر الهاتفي، أما حين الجلوس في الأماكن العامة والمقاهي فتختلف الطقوس وتصبح أكثر رمزيةً وإيلاماً، ولاسيما عند متابعة أجواء لقاء رياضي آسر بين البرشا الكتلوني والشياطين الحمر مثلاً.**

**أما قصة وسائل النقل فهي وحدها حكاية لا تنتهي، وذلك بحسب طول الخطوط وقصرها، فتارة ترى السائقين يقودون على أنغام الأغنية التي تشبه الوجبات السريعة والتي تحتوي على الكثير من المايونيز، أوتراهم عندما يشتمون رائحة غريبة في وسيلة نقلهم ينتقلون إلى إحدى تلك الإذاعات التي أعلنت في الأمس القريب وطنيتها.. يعني «لعية نفس»!.**

**ويبقى السؤال الأساسي «كيف الوضع عندكم؟»، والإجابة دوماً «ما في شي، كله تمام!»، وذلك من باب الحصول على جرعة إضافية من الاستقرار النفسي، وما إن يسمع قائل هذه الكلمات صوت طقة بالون في يد طفل يلعب في أحد شوارعنا الهادئة حتى يرتمي بثقل جسده خلف أقرب شجرة وقعت عليها عيناه، خوفاً من ارتدادات البالون المنفجر.**

**كل هذا والأكثرية الصامتة المتفرجة على ما يحصل في البلاد لا تريد النقاش والحديث عن الأزمة العضوية التي نمر فيها، ولذلك فهم يفضلون برامج التسلية والنكات ولا يريدون أن تخرج من سياراتهم سوى أصوات الغناء التي تمجد حب الحياة وكأن الأخرين لا يحبونها. وبدل أن يقوم الإعلام بشقيه العام والخاص بدوره التوجيهي والمساعد في خفض منسوب الاحتقان، تجده ينتقل إلى ضفة التصعيد ورسم الاصطفافات، فيرى الناس أنفسهم إعلامياً إما أخياراً أو أشراراً على مبدأ من «من ليس معنا فهو ضدنا»، وأمام هذا المشهد الإعلامي والثقافي المتدهور إلى الحضيض، والذي أختلط فيه الحابل بالنابل، لا استطيع إلا قول الآية الكريمة «إن الله لا يغير ما في قوم حتى يغيّروا ما في أنفسهم»!.**

## زوبعة الفضائح الحكومية بدأت بالظهور..

# الحكومة الحالية تنسف أرقام سابقتها.. وغياب العقلية المؤسساتية

حسان.م





**التراجع عن الإجـراءات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة السابقة هي سمة السياسات التي تنفذها الحكومة الحالية، وتعد بوصلة توجهها، والتي يعتبرها البعض مساهمة إلى حد ما في فضح سياسات الحكومة السابقة التي خبرها السوريون جيداً، وألمتهم أرقامها، والتي لم يشعر بها أحد بمقدار اختبارهم لها، وهذا صحيح في جزء منه، إلا أن جلد الحكومة السابقة قد يعتبر محاولة لتلميع ذاتها في الشارع السوري لا أكثر، فهذا التراجع الإيجابي في عموميته بدأ يتقاطع ويتنافى من الأرقام التي أعلنت سابقاً، فإذا سلمنا سلفاً بكذب الأرقام السابقة، فما الذي يضمن لنا مصداقية الأرقام الحالية بعد رحيل هذه الحكومة مستقبلاً؟! وهل لهذه التراجعات سندها وداعمها الحقيقي من خلال الإحصاءات، أم أن القضية «شلفة» رقم لا أكثر؟!**

### قرارات «متراجع عنها»!

القرارات التي اعتبرت ممتازة في حينها قبل خمس سنوات، وانبرى الكثيرون لمدحها، والتهليل لها، هي اليوم أولى المتراجع عنها، وهناك من يمتدحها، فقرار رفع أسعار المازوت في العام ٢٠٠٨ اعتبر أولى الخطوات على طريق الإصلاح الاقتصادي، والدعم بعد ارتفاع الأسعار ستكفله صناديق الدعم البشري والصناعة والزراعة، فشلت وآليات توزيع الدعم والصناديق كذلك الأمر، أما اليوم فقد اعتبر العديد من الباحثين الاقتصاديين أن تخفيض سعر المازوت بمقدار ٢٥٪ الخطوة الأهم على طريق إعادة الدعم للمنتج الوطني لمساهمته المستقبلية في إعادة الاعتبار للزراعة والصناعة وتحسين مستوى معيشة المواطن.

ولم يكن قرار الرقابة على المستوردات الذي اشتكى منه الكثير من الصناعيين لمصلحة شركتي الرقابة غير المحليتين كما يقولون، والذي اتخذته الحكومة السابقة، بمنأى عن الجدل والنقاش الحالي، مما أفضى عن تراجع نسبي عن هذا القرار، واعتراف ضمني بتأثيره السلبي على الصناعة الوطنية، من خلال زيادة التكلفة على السلع المستوردة نصف المصنعة، ورغم ذلك فإن هناك من يشكك اليوم بفاعلية قرار تخفيض سعر المازوت وبقدرة الحكومة على الحد من تهريبه، كذلك هناك من انبرى للدفاع عن الرقابة على المستوردات وتكلم عن تأثيره الايجابي، والأيام القادمة وحدها هي التي ستثبت طبيعة التأثير الايجابي لقرارات كهذه على الاقتصاد الوطني والمواطن معاً..

### رقم غير دقيق

ولم يكن عدد رؤوس الأغنام بمنأى عن مرمى الحكومة الجديدة، والتي أعلن وزير الاقتصاد والتجارة فيها أن عدد هذه الرؤوس قد تراجع إلى ١٢ مليوناً ، خلال لقاء الوزير مع غرفة تجارة دمشق، والتي جاءت استناداً لمعلومة أحد أعضاء الغرفة، بينما أعلن في وقت سابق وزير الزراعة الدكتور رياض حجاب أن عدد رؤوس الأغنام وصل إلى ١٥,٥ مليون رأس، فيما وصل عدد الماعز إلى ٢ مليون رأس، استناداً إلى نتائج إحصاء الثروة الحيوانية لعام ٢٠١٠، وفي هذا تناقض وتباين ليس بالقليل، فهناك ٣,٥ مليون رأس غنم ذهبوا فرق عملة بين تصريح الوزيرين، ويشكلون نحو ٢٣٪ من إجمالي الثروة الحيوانية، ولذلك لجأنا إلى مدير المكتب المركزي للإحصاء الدكتور شفيق عربش لتوضيح هذا التناقض والوقوف على أسبابه، فأشار لـ«قاسيون» إلى أنه «تم حصر الثروة الحيوانية في نهاية شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٠، وقامت اللجان بالعمل الميداني بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء، والمركزي هو من أجرى المعالجة لهذه البيانات، وكان له دور إشرافي، والعمل الميداني قامت به وزارة الزراعة، والعدادون الميدانيون كلهم من وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين، والنتائج صدرت في ٢٦ نيسان ٢٠١١»..

وحول النتائج النهائية أوضح د. عربش أن «عدد الثروة الغنمية في سورية بلغ ١٥,٥ مليون رأس، وهذا العدد أتى بعد حذف المواليد من هذه الأغنام قبل شهر أيلول حتى تاريخ العد في نهاية شهر تشرين الأول، بالإضافة إلى أن كل الخراف الموجودة بالزرائب للتسمين لم تحسب أيضاً، وقد وتمَّ الإعلان عن هذه النتائج رسمياً من وزير الزراعة الجديد، وباعتقادي أن وزير الاقتصاد لم يكن لديه رقم دقيق مأخوذ من أية جهة معنية بالأرقام، وقد يكون هناك أحد ما قد همس له بالرقم».

### فضيحة «بجلاجل»

٨٢٪ نسبة الخطأ في مسح المعونة الاجتماعية، فضيحة حكومية «بجلاجل» يزفها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، الدكتور رضوان حبيب على الشعب السوري، قد تكون فضيحة بالمعيار الصحفي، لكنها بالتأكيد ستمثل كارثة بالنسبة لمستحقي هذه المعونة ممن لم يستطيعوا الحصول عليها، لأن شروط وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لم ترغب بتشميلهم، هذه النسبة من الخطأ التي أكدت مدير الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، ليندا عبد العزيز، أنها لا تتجاوز حاجز ٤,٣٪، وهذا الرقم لم يكن يتناسب مع عدد الشكاوى المقدمة في السابق لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على المسح الاجتماعي، والبالغة ١٠٤ آلاف شكوى، حيث إنه لم يستفد سوى ٤٢٥ ألف أسرة فقط، وهو ما تشكل نسبته أقل من ١٠٪ من الأسر السورية، وعند هذا الخطأ في النسبة بيّن د. شفيق عربش مدير المركزي للإحصاء أنه «لم يكن للمكتب أي دور في مسح المعونة الاجتماعية، لذلك لا يستطيع الحكم على مدى دقة هذا الرقم، مشيراً إلى أن هوامش الخطأ في مثل هذه الأساليب في الاستهدافات على المستوى العالمي مرتفعة نسبياً، وفي أكثر الدول تطوراً قد تصل الأخطاء لـ«٣٥٪»..

وفي كلام مدير المكتب المركزي استشفينا نوعاً من الالتفاف والهروب من الإجابة، فالخلل واضح ولا يمكن تبريره قطعاً، والحديث عن الأرقام لا يتحمل وجهات النظر لكن أرقام حكوماتنا المتعاقبة لا تتعدى كونها كذلك، فالحكومة الحالية، تكذب أرقام سابقتها وقد يأتي يوم تنسف به حكومة قادمة أرقام الحالية، لنعود لنقطة الصفر، وهذا تعبير عن عقلية فردية بعيدة عن منهجية مؤسساتية تتطلب الحديث عن نهج مستمر تكمله حكومة عن سابقتها ومدير عن سلفه، لا أن يتبجح بنسفه كل ما تم بناؤه سابقاً عند قدومه، فالخلل المعترف به اليوم في مسح المعونة حرم مئات آلاف الأسر بهذه الحالة إذا ما صدقت نسبة الخطأ من حقهم في المعونة الاجتماعية، وعند هذه النقطة بيّن د. عربش أن «مسح المعونة الاجتماعية لا يمكن إطلاق عليه اسم مسح، لأن المسح لديه أصول علمية، ولكن هذا المسح جرى من خلال فتح مكاتب يتقدم إليها المواطنون بوثائق، ومن ثم يتم التحقق منها في منازلهم، وهذا مختلف عن ما نسميه مسوح إحصائية، وهذه ليست نسبة خطأ طبيعية، ففي السابق قيل إن نسبة الخطأ متدنية، ويقال الآن إن هذه النسبة مرتفعة. لذلك فمن حقنا أن نسأل: ما هي المعايير التي تم اعتمادها لتحديد هذه النسبة؟! فهذه المعايير يجب أن يتم استقاؤها من الأرض عبر العودة لدراسة الأسر مجدداً، وتحديد نسبة الخطأ، فهل تمت هذه الدراسة قبل الإعلان عن نسبة الخطأ الحالية من الوزير»؟!

### ولرقم النمو شجونه

لرقم النمو شجونه أيضاً، إذ تداولت مواقع إلكترونية سورية منذ أسبوع تقريباً رقماً غير محدد المصدر للنمو ونسبته خلال الخطة العاشرة، والذي تم تحديده بـ ٤,٧٪، مخالفاً بذلك الرقم المعلن من الفريق الاقتصادي والبالغ ٥,٥٪، وهذا الـ١٪ في الحسابات القومية يعني انخفاض أو ارتفاع حجم الناتج المحلي بمقدار ٢٥ مليار ليرة على أقل تقدير في كل عام تقريباً، وهذا سيخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٠٠ مليار ليرة تقريباً، لذلك ليس من المقبول الحديث بأرقام ليست على مستوىً عال من الدقيقة، وعند هذه النقطة أوضح د. عربش أن رقم النمو المسرب على المواقع الإلكترونية ليس دقيقاً، حيث إن «المعدل الوسطي للنمو خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الخطة الخمسية العاشرة نحو ٥,٣٪»، وهذا التناقض أو الاختلاف بالأرقام سيضع المواطن السوري قبل غيره في حيرة من أمره حول مصداقية هذه الأرقام الحالية من عدمها، وإلى أي متى سيبقى رقم بلادنا الإحصائي بمجمله في خدمة السياسات الحكومية ، ويفصل على قياسها ليس إلا؟!

■■

## بانتظار برنامج عمل متكامل..

### الحكومة الجديدة بلا بوصلة اقتصادية واضحة

كل ما قامت به الحكومة العتيدة حتى الآن لا يعدو كونه جملة من الإجراءات والقرارات السريعة بل والمتسرعة أحياناً في المجال الاقتصادي، والعزل والتعيين والاستبدال في مجال الإدارة.. قرار من هناك، وإجراء من هناك، بعضها جاء على شكل إجراءات «ضرورية» ذات طابع إسعافي في فرضته المرحلة بما تحمله من سخونة متزايدة، وبعضها جاء عشوائياً مرتجلاً لا نعرف كيف سيغطى مالياً و«إيديولوجياً»، وبعضها أتى في إطار ترقيعي ذي صفة مؤقتة، لكن لا أحد يعلم حتى الآن، وقد مضى أسابيع عدة على تشكل الفريق الحكومي الجديد، ما هي الاستراتيجية القادمة كخطة وكبرنامج في مواجهة ما أسفرت عنه السياسات الليبرالية للحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي؟.

ولعل غياب المنهجية وخطة العمل هذه، هو سبب التخبط الذي تشهده القطاعات الإنتاجية والخدمية اليوم، وسبب الفوضى التي تعم الأسواق بصورة متفاقمة، وسبب الانفلات العجيب في مجال السكن والإعمار، وفي مجال التهريب الذي يشهد مستوى خطيراً جداً من النشاط.. وفي مجالات أخرى كثيرة..

الأسئلة كثيرة في ما يتعلق بالسياسات الحكومية القادمة.. هل ستمضي على النهج ذاته التي سارت به نظيرتها المحلولة، أم ستجري انعطافات محدودة أو كبرى في هذا الإطار؟ هل ستضع نصب عينيها تصحيح الأخطاء الشنيعة التي طغت على سلوك سابقتها، أم ستستمر على المنوال ذاته معتبرة كل ما جرى «إنجازات» يجب العمل على تحقيق المزيد منها؟

ربما الأسئلة هنا ليست اقتصادية بل سياسية بالدرجة الأولى.. لذلك فلن نطالب الحكومة بالإجابة عليها.. بل نطالبها ألا تندفع بالسير وفق النهج المنصرم حتى يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود!!.

■■

## الأسعار تتحكم باختيار أغلبية السوريين البحث عن السكن بالمناطق العشوائية

# السكن العشوائي بات الملجأ لعدم كفاية دور الدولة.. وتراجع دور الجمعيات

**تساءل الباحث الاقتصادي سمير سعيفان خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادية ٢٠١١/٥/٣١ بعنوان: «الآثار الاقتصادية للفورة العقارية» عن إمكانية الحديث عن وجود فورة عقارية في سورية، معتبراً أن الفورة العقارية ساهمت في إنتاج مزيد من البيوت والمكاتب، وحركت سوق العمل، وكذلك سوق إنتاج مواد البناء وتجهيزاته، كما زادت من مستوردات مستلزمات البناء كما تقدم نشاط القطاع الخاص كمطور عقاري، مؤكداً في الوقت عينه ضرورة أن يكون هناك توازن بين القطاع العقاري وبقية القطاعات وان يتناسب مع قدرة الاقتصاد الوطني على التحمل وألا يتحول إلى فورة تمتص استثمارات كبيرة تؤثر على القطاعات الاقتصادية المنتجة، أي أن يكون دور قطاع السكن في خدمة قطاعات الإنتاج دون تكاليف مرتفعة..**




### هبوط متوقع لأسعار العقارات

موجات الفورة العقارية مرت بالعديد من المراحل، حيث أوضح سعيفان أنه وبعد جمود في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي بدأت موجة ارتفاع أسعار المساكن في المدن الرئيسي بنسب كبيرة، ففي دمشق كان بين ٢٠-٣٠٪، واستمرت هذه الارتفاعات بالنسبة نفسها من عام إلى عام وصولاً إلى ٢٠٠٦ حيث ساد هدوء نسبي تبعه نشاط ملحوظ في العام ٢٠٠٩ قدر بنحو ٤٠٪ ومن ثم عاد سوق العقارات للهدوء في العام ٢٠١٠ ...

وتوقع سعيفان أن تهبط الأسعار خلال الأشهر القادمة من العام الحالي، موضحاً أن سبب هذا البطء يعود إلى أن العقارات ممولة من فائض أموال مالكيها (مكتنزين) وليسوا مستعجلين للبيع..

### ٨٨٠ ألف مسكن في الخمسية الحادية عشرة

وفرد سعيفان جزءاً من محاضرته لاستعراض السياسة العقارية الجديدة في الخطة الخمسية الحادية عشرة، مبيناً أن الخطة تستهدف إجمالي الاحتياج المقدر بـ ٨٨٠ ألف مسكن بمعدل ١٧٦ ألف مسكن سنوياً بحيث يكون هناك ٥٢٠ ألف وحدة سكنية حسب النمو السكاني و٤٠ ألف وحدة سكنية احتياطي غير ملحوظ بكلفة ٥٢ مليار ليرة سورية وإحلال ١,٥٪ من المساكن (أي ٣٢٠ ألف مسكن) بكلفة تقديرية ٤١٦ مليار ليرة سورية، حيث يضطلع القطاع العام بتنفيذ ١٠٪ من الخطة والقطاع الخاص بـ ٧٨٪، أما القطاع التعاوني فحصته ١٢٪ وهنا لفت سعيفان إلى أنه بالنظر إلى ما نفذ في الخطتين التاسعة والعاشرة يلاحظ أن ما يخطط له لا ينفذ إلا بشكل جزئي والعجز يتراكم أو يجد حلولاً مشوهة كما في السكن العشوائي..

### «الفجوة» ترفع أسعار العقارات

وحول أسباب ارتفاع أسعار العقارات، أكد سعيفان أن ارتفاع الأسعار يعود دائماً لوجود فجوة بين العرض والطلب مع أخذ جميع العوامل الرئيسية التي تؤثر في كل منهما، وأن هذه الأسعار تحكم على أغلبية من يعمل بأجر لدى الدولة والقطاع الخاص بأن يبحثوا عن سكن لهم في مناطق السكن العشوائي، وأن هذه الأسعار تجعل تكاليف مباشرة الأعمال للمشروعات الصغيرة مرتفعة جداً ما يخلق صعوبات، وهي بحد ذاتها تشير إلى حجم الاستثمارات الكبيرة التي كان من الممكن أن تتوجه إلى الاستثمار في قطاعات أكثر إنتاجية للاقتصاد الوطني وليس أكثر..

وحول أسباب نمو الطلب على المساكن، أوضح سعيفان أن ذلك يعود لزيادة السكان أولاً واصفاً إياها بالمرتفعة والمرهقة، كما أنها مستودع آمن للمدخرات بسبب ضيق أفقية الاستثمار الآمن، إلى جانب خفض أسعار الفوائد في العام ٢٠٠٤ وتعديل فوائد شهادات الاستثمار وكذلك تطبيق قانون الإيجارات وتحرير سوق إيجار المساكن وتقليص دور الجمعيات السكنية، والاتجاه نحو شراء شقق وتحويلها إلى مكاتب تجارية بسبب النقص في عدد المكاتب، ودخول شركات التأمين والمصارف وغيرها، والهدر في تصاميم البيوت وتبديل البنية الطبقية ونمو الطلب على السكن الفاخر وتأثيرات الفورة العقارية في الخليج، ودخول شركات التطوير العقاري الخليجية الذي حرض الطلب ورفع الأسعار، وغيرها من الأسباب..

ولم يخف سعيفان حقيقة أن قيمة الأرض أكبر من الإنفاق على البناء ذاته بشكل كبير، وأن أية إجراءات تؤدي لخفض قيمة العرصات ستسهم في حل مشكلة السكن..

### أسباب موجبة لتوسع السكن العشوائي

وعدد سمير سعيفان في نهاية محاضرته أسباب توسع السكن العشوائي، والتي حصرها الباحث الاقتصادي بالنقاط التالية:

- تجاهل وتساهل حكومي مع السكن العشوائي لتسهيل الهجرة من الريف إلى مركز المحافظات.
- ضعف التخطيط الإقليمي، إهمال الريف، مراكز المدن، تدفق الريف إلى المدينة.
- ضعف التخطيط العمراني.
- إجراءات التنظيم العمراني المعقدة وطويلة الأمد.
- عدم تخصيص الأراضي الكافية رغم استملاكها من قبل الحكومة.
- ارتفاع أسعار المساكن المنظمة قياساً بالقدرة المحدودة لمحدودي الدخل.
- السكن العشوائي الرخيص كسكن بديل.
- دور المضاربة في الأراضي والعقارات في رفع الأسعار.
- ضعف تمويل بناء المساكن من المصارف.
- فساد الوحدات الإدارية.
- عدم كفاية دور الدولة في بناء المساكن.
- تراجع دور الجمعيات التعاونية في بناء المساكن.
- القانون رقم ١ لعام ٢٠٠٣، والقانون ٥٩ لعام ٢٠٠٨ اللذان تشددا في قمع المخالفات السكنية دون تقديم حل بديل لهذه الفئة من الناس، مما ساهم في رفع قيمة (الرشاوى) وزيادة التكلفة على الفقراء.
- المعالجة المكتبية البيروقراطية ضعيفة الكفاءة.

■■

# الأمن الغذائي.. وأسعار القمح والشعير

◄ د. نزار عبد الله

**لنحقق الأمن الغذائي ينبغي أن ندفع ثمن ذلك.. هذا ما يجب أن يدركه الجميع، وخصوصاً أصحاب القرار الاقتصادي، ولا يتهيبون من القيام به، فجميع الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها، تدعم القطاع الزراعي.. علماً أن القطاع الزراعي في بلدنا لا يزال يمتلك خصوصية تضعه في موقع مميز، لأنه يحقق الأمن الغذائي الوطني.**

تطور مساحة وغلة القمح والشعير ١٩٧٠-٢٠٠٩

| الأعوام | القمح | | الشعير | |
|---|---|---|---|---|
| | المساحة مليون هكتار | الغلة طن/هكتار | المساحة مليون هكتار | الغلة طن/هكتار |
| ١٩٧٠ | ١,٣ | ٠,٥ | ١,١ | ٠,٢ |
| ١٩٨٠ | ١,٤ | ١,٥ | ١,٢ | ١,٣ |
| ١٩٨٥ | ١,٢ | ١,٤ | ١,٤ | ٠,٥ |
| ١٩٩٠ | ١,٣ | ١,٥ | ٢,٧ | ٠,٣ |
| ١٩٩١ | ١,٣ | ١,٧ | ٢,٢ | ٠,٤ |
| ١٩٩٢ | ١,٤ | ٢,٢ | ٢,٣ | ٠,٥ |
| ١٩٩٣ | ١,٤ | ٢,٦ | ٢,٢ | ٠,٧ |
| ١٩٩٤ | ١,٥ | ٢,٤ | ١,٩ | ٠,٨ |
| ١٩٩٥ | ١,٦ | ٢,٥ | ٢ | ٠,٩ |
| ١٩٩٦ | ١,٦ | ٢,٥ | ١,٥ | ١,١ |
| ١٩٩٧ | ١,٨ | ١,٧ | ١,٦ | ٠,٦ |
| ١٩٩٨ | ١,٧ | ٢,٤ | ١,٥ | ٠,٦ |
| ١٩٩٩ | ١,٦ | ١,٧ | ١,٤ | ٠,٣ |
| ٢٠٠٠ | ١,٧ | ١,٩ | ١,٣ | ٠,٢ |
| ٢٠٠١ | ١,٧ | ٢,٨ | ١,٣ | ١,٥ |
| ٢٠٠٢ | ١,٧ | ٢,٨ | ١,٢ | ٠,٧ |
| ٢٠٠٣ | ١,٨ | ٢,٧ | ١,٢ | ٠,٩ |
| ٢٠٠٤ | ١,٨ | ٢,٥ | ١,٣ | ٠,٤ |
| ٢٠٠٥ | ١,٩ | ٢,٥ | ١,٣ | ٠,٥ |
| ٢٠٠٦ | ١,٨ | ٢,٨ | ١,٣ | ٠,٩ |
| ٢٠٠٧ | ١,٧ | ٢,٤ | ١,٤ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٨ | ١,٥ | ١,٤ | ١,٤ | ٠,١ |
| ٢٠٠٩ | ١,٤ | ٣ | ١,٣ | ١ |

المصدر: السلاسل الزمنية في القطاع الزراعي ١٩٧٠-٢٠٠٩. المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٠/ صفحة (١٤) دمشق.

شكل مجموع مساحة القمح والشعير نحو ٣ مليون هكتار خلال فترة المراقبة ، أي ما يعادل أكثر من ٦٠٪ من مساحة الأرض المزروعة على الدوام.

وسطي الغلة للقمح البعل حسب المحافظات كغ/هكتار

| | | | |
|---|---|---|---|
| الحسكة | ٢٠٨ | حلب | ١٩١٤ |
| إدلب | ٣٠٢٢ | رقة | ٠ |
| حمص | ١٥٥٦ | دير الزور | ٠ |
| حماة | ٢٢٩٩ | اللاذقية | ٢٤٠٩ |
| طرطوس | ١٠٥٠ | ريف دمشق | ١٦٠٣ |
| درعا | ١٦٣٠ | السويداء | ٨٠٣ |
| القنيطرة | ١٨٨٢ | مجموع | ١٣٣٩ |

المصدر: السلاسل الزمنية في القطاع الزراعي ١٩٧٠-٢٠٠٩ المصدر نفسه، صفحة ٢٧.

تراوحت الغلة في الهكتار في المحافظات بين ٢٠٨ كغ/هكتار في الحسكة، و٣٠٢٢ كغ/هكتار في محافظة إدلب في الأراضي البعلية، والتي شكلت أكثر من نصف الأراضي التي زرعت قمحاً في ذلك العام. تختلف الغلة كثيراً بين المحافظات كما تبين من الجدول السابق.

المساحة المزروعة والغلة حسب مناطق الاستقرار لمحصول القمح القاسي لموسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩

| | سقي | | بعل | |
|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الغلة | المساحة | الغلة |
| الأولى | ١٢٧٦٨٢ | ٤٦٦٤ | ١٧٥٦٥٠ | ١٦٢٢ |
| الثانية | ٧٢٨٣٥ | ٤١٧١ | ٨٠٩٨٦ | ١٠٠٠ |
| الثالثة | ١٥٤١١ | ٤٠٨٦ | ١٦٨١٦ | ٨١ |
| الرابعة | ١٢٤٥٦ | ٥٢٧٣ | ٧٩٤ | ١٥ |
| الخامسة | ٣٨٥٧٧ | ٤٨٣٦ | ٧ | ٠ |
| المجموع | ٢٦٦٩٦٨ | ٤٥٥٠ | ٢٧٤٢٥٣ | ١٣٣٩ |

المصدر: السلاسل الزمنية في القطاع الزراعي ١٩٧٠-٢٠٠٩ – نفس المصدر، صفحة ٢٦.

يتبين من الجدول تقارب الغلة في الأراضي المروية وتباينها الشديد في الأراضي البعلية حسب مناطق الاستقرار، وكيف أن وسطي الغلة في الأراضي المروية يعادل ٢,٩ أضعاف لوسطي الغلة في الأراضي البعلية في منطقة الاستقرار الأولى، وأكثر من ٤ أضعاف في مرحلة الاستقرار الثانية، و٣,٤ أضعاف في إجمالي الأراضي الزراعية ، مع العلم أن حصة الأراضي البعلية تعادل أكثر من نصف مجموع الأراضي المزروعة قمحاً بقليل.

**يقتضي الرشاد الاقتصادي أن نسعر كغ القمح بـ ٣٠ ل.س، وكغ الشعير بـ٢٧ ل.س لهذا العام ولأعوام مقبلة**

تطور الغلة بين المناطق الإدارية في محافظة الحسكة للقمح القاسي البعل

| المنطقة الإدارية | منطقة الاستقرار الزراعي | الغلة كغ/هكتار |
|---|---|---|
| الحسكة | ١ | ١٥٩ |
| | ٢ | ١٤٦ |
| | ٣ | ٠ |
| | ٤ | ٠ |
| | ٥ | ٠ |
| م.م.الحسكة | | ١٣٠ |
| المالكية | ١ | ٩٧٠ |
| | ٢ | ١٣٠ |
| | ٣ | ٠ |
| م.م.المالكية | | ٩٣٦ |
| رأس العين | ١ | ١٢٩ |
| | ٢ | ١٥٦ |
| | ٣ | ١٥٠ |
| | ٤ | ٠ |
| م.م.رأس العين | | ١٤٧ |
| القامشلي | ١ | ٢٢٩ |
| | ٢ | ٠ |
| | ٣ | ٠ |
| م.م.القامشلي | | ٢١٦ |
| مجموع مناطق الاستقرار | ١ | ٢٤٣ |
| | ٢ | ١٢٢ |
| | ٣ | ٠ |
| | ٤ | ٠ |
| | ٥ | ٠ |
| مجموع محافظة الحسكة | | ٢٠٨ |

المصدر: نتائج بحث المحاصيل الإستراتيجية قمح- شعير – عدس للموسم الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كانون الثاني ٢٠١٠.

نلاحظ من الجدول أن الغلة تختلف كثيراً داخل المحافظة الواحدة وحسب درجة الاستقرار الزراعي.

المردود الوسطي للقمح بأنواعه وأكلافه وأسعاره عام ٢٠٠٩

| البنود | مردود/ هك | كلفة كغ | سعر كغ |
|---|---|---|---|
| قمح طري مروي | ٣٨٣٤ كغ | ١٦٠٨ ق س | ١٩٥٠ ق س |
| قمح طري بعل | ٨٩٠ كغ | ١٧٨٩ ق س | ١٩٥٠ ق س |
| قمح قاسي مروي | ٣٧٩٧كف | ١٦٣٣ ق س | ٢٠٠٠ ق س |
| قمح قاسي بعل | ١١٤٨ كغ | ١٣٨٥ ق س | ٢٠٠٠ ق س |

نلاحظ أن مردود القمح الطري البعل يعادل أقل من ربع المروي، وأن مردود القمح القاسي البعل يعادل أقل من ثلث المروي. وعندما نحسب ربح الفلاح في هكتار قمح ، يتبين أنه خطط له أن يربح ٣٤٢ ق س /كغ وأن يربح ١٣١١٢ ل س في الهكتار للقمح الطري المروي، وأن يربح في القمح الطري البعل ١,٦١ ل س في الهكتار ١٤٣٢ ل س، وبالنسبة للقمح القاسي المروي أن يربح ٣,٧٧ ل س/ كغ وفي الهكتار ١٤٣١٤ ل س، وفي القمح القاسي البعل ٦,١٥ ل س/كغ و٧٠٦٠ ل س في الهكتار. علما أن وسطي الحيازة الزراعية قد بلغ في القطر أقل من ١٠ هكتارات في أكثر من ٨٥٪ من الحيازات. وعندما نأخذ في الاعتبار أن الحيازة الزراعية تضم وسطيا أكثر من ٧ أشخاص يتوزع الدخل عليهم ، نجد أن نصيب الفرد السنوي صغير جداً (حول ٢٠ ألف ل س فقط ، أي حول دولار واحد في اليوم). لقد اقترح لعام ٢٠١١ سعر للقمح القاسي حول ٢١,٥ ل س /كغ ينقص تبعا للأجرام. سيظل إيراد الفلاحين في الأراضي البعلية زهيداً جداً ، ويضطر المزيد منهم إلى ترك الأرض والتشرد في أطراف المدن الكبيرة.

يقتضي الرشاد الاقتصادي أن نسعر (كغ) القمح بـ٣٠ ل س، و(كغ) الشعير بـ٢٧ ل س لهذا العام ولأعوام مقبلة ، كي نضمن لجميع الفلاحين ربحا مغريا يثبتهم في أراضيهم ويضمن لهم حياة كريمة ويسمح لهم بتطوير وسائل الإنتاج لديهم ، مما يساهم على المدى البعيد برفع الإنتاجية لديهم وزيادة المحصول على المساحات المقررة. هكذا نحتفظ بمخزون إستراتيجي للسنين العجاف ونوفر مواداً خامة لصناعة القمح إلى معكرونة وغيرها ، والشعير لصناعة الأعلاف وصناعة الجعة والبسكويت وغيرها .. ولا نضطر لاستيراد الشعير من حين لآخر. وهكذا نحقق استقراراً في الأسعار ونقدم القمح والشعير مدعوماً لصناعة الخبز ومؤسسة الأعلاف.

يجب على ميزانية الدولة أن تدعم عبر بند خاص فيها إنتاج القمح والشعير وتسويقهما بأسعار ملائمة، وليس المؤسسة العامة للحبوب أو الأعلاف. الدعم مسؤولية الدولة فقط. ليس ثمة جدوى اقتصادية من تصدير المنتجات الخامة بشكل عام ولا الخامة الزراعية بشكل خاص ، لأن القيمة المضافة زهيدة جداً، وقد تكون سالبة إذا أخذنا في اعتبارنا أننا نصدر العنصر النادر عندنا ألا وهو الماء بشكل غير مباشر عبرها . المجزي اقتصادياً هو تصدير السلع الصناعية الجاهزة ومنتجات اقتصاد المعرفة، وبشكل خاص اقتصاد الثقافة مثل الأفلام وغيرها .

نظل ندفع سعراً جيداً للقمح والشعير ، حتى ننجز جعل جميع الأراضي المزروعة قمحاً وشعيراً مروية.. آنذاك تتولى الإنتاجية المرتفعة تأمين الدخل الجيد للفلاح بالدرجة الأولى. لقد جار الفريق الاقتصادي المقال بقيادة النائب الاقتصادي ونموذجه الليبرالي الجديد على الفلاحين جوراً شديداً عندما رفعت أسعار المازوت بنسبة ٣٥٧٪ ، ورفعت أسعار الأسمدة ووضعت ضميمة على أسعار الأعلاف المستوردة ، فرفع كلف الإنتاج، وشل شتى فروع الاقتصاد في الاقتصاد العام والخاص بدرجات مختلفة من زراعة وصناعة ونقل الخ.. وخطط لجعل هامش ربح الفلاح في أهم مادة غذائية إستراتيجية، وهي القمح ٢٪ فقط، في حين سمح للتاجر أن يربح حتى ٣٠٠٪ في تسويق السلع الزراعية مثل العدس وغيره، شريطة أن يعلن عن أسعاره! يقضي الرشاد الاقتصادي أن ننصف الفلاح بإعطائه ربحاً مجزياً، ونحدد هوامش الأرباح لتاجر الجملة والمفرق التي تتعدى في اليوم هوامش ربح الفلاح في السنة.

يشكل الفلاحون قرابة خمس قوة العمل في سورية وإنصافهم واجب وطني ، وهذا يعزز موقف بلدنا المانع للاستعمار الغربي، والذي يتصدى لـ«مشروع إسرائيل» ولكل المشاريع الاستعمارية.

■■

## مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة معدومة الإنتاج بعلاً!!

# موسم الحصاد المرّ الرابع في الحسكة!

◄ جمعة خزيم

**تعرضت أجزاء كبيرة من مساحات محصول القمح البعل والشعير والبقوليات (الكمون - العدس..) في محافظة الحسكة نتيجة قلة الأمطار والأجواء السديمية إلى التلف، وتقدر تلك المساحات بـ٩٠٪ من المساحة المزروعة حسب تقارير المصالح الزراعية، وهو ما أكدته مديرية الزراعة بالحسكة التي أكدت أن وضع محصول القمح البعل البالغة ٣٦٣ ألف هكتار سيىء جداً ومعدوم في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة، فيما يعد وضعها في منطقة الاستقرار الأولى تحت الوسط.. بينما وضع القمح المروي جيد بشكل عام، وخال من الآفات الحشرية باستثناء بعض الإصابات الخفيفة.**

### القمح المروي بخير

المهندس حسين بكور مدير زراعة الحسكة قال: إن «وضع محصول القمح المروي الذي تبلغ مساحته ٢٥٢ ألف هكتار، هذا العام جيد، ولم يتعرض المحصول لأية إصابات حشرية أو مرضية جديرة بالذكر باستثناء إصابات خفيفة في مناطق متفرقة، كما حصل العام الماضي». حيث تم تشكيل لجان من مديرية الزراعة والحبوب واتحاد الفلاحين والإحصاء والتخطيط مهمتها أخذ عينات عشوائية لتقدير الإنتاج بشكل دقيق، ويقدر الإنتاج حالياً بحدود مليون و١٦٠ ألف طن.

وأشار مدير زراعة الحسكة إلى أن «الزراعة المروية في المحافظة مرهونة بالوضع المائي من أنهار وسدود، حيث خرجت الكثير منها من الاستثمار، كما أن انحباس الأمطار أثر على وضع المياه الجوفية خاصة في ظل سنوات الجفاف التي تعرضت لها سورية ما أثر على المخازين الجوفية للمياه وتصريف الآبار».

وبيّن بكور أن «رداءة الموسم هذا العام يتوقف على الأحوال الجوية في هذه الفترة، واستمرار الأجواء السديمية والحرارة المرتفعة ستؤذي المزروعات».

من جهته قال صالح حمادي الخضر رئيس اتحاد الفلاحين بالحسكة أن واقع القمح البعل غير قابل للحصاد سوى بعض المساحات في منطقة الاستقرار الأولى، والتي يمكن حصرها في الشريط الحدودي، وأن واقع القمح المروي جيد بشكل عام إلا أن هناك مساحات خرجت من دائرة الإنتاج المروي موزعة في كل المناطق ويعود ذلك لأسباب منها منع الزراعات الصيفية في مناطق الاستقرار الرابعة والخامسة وعدم تمويل الآبار غير المرخصة وعدم تجديد بعض من تلك الآبار، بالإضافة إلى ترك بعضها لارتفاع أسعار المحروقات في الفترة الماضية، مبيناً أثر الآفات المرضية على قسم من القمح المروي، ولكن بشكل لا يتجاوز العتبة الاقتصادية حسب تقارير الجهات المعنية.

وأشار الخضر أن التوقعات التقديرية للإنتاج حسب تقدير المساحات المزروعة بحدود مليون و٢٠٠ ألف طن، وأن دور الاتحاد في المرحلة الراهنة هو تسيير عملية التسويق بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى في المحافظة، ونقل كل ما يتعلق بالزراعة والفلاحين للجهات المختصة، والمطالبة بمعالجة جميع المشاكل والصعوبات التي تعترض العملية الزراعة، وأن الدعم الحكومي يعمل وفق التعليمات الصادرة بهذا الخصوص من خلال صندوق الدعم الزراعي، كما سيكون لانخفاض سعر المازوت على الواقع الزراعي المقبل أثر إيجابي كبير في تحقيق هامش ربح جيد للفلاح وتشجيعهم للتوسع بالزراعات المروية.

وبيّن رئيس اتحاد فلاحي الحسكة أن الصعوبات والمعوقات التي تعترض العمل الزراعي في المحافظة تتمثل في ضرورة توفير مستلزمات الإنتاج بالأوقات المناسبة وزيادة نسبة زراعة القطن وتسوية أوضاع الآبار غير المرخصة ومعالجة ديون الفلاحين لدى المصرف الزراعي وخاصة الفوائد العقدية لأن ارتفاع الفوائد واعتبارها رأس مال يحقق إثراء للمصرف الزراعي غير قانوني على حساب الفلاح كما تم المطالبة من خلال مؤتمر الحبوب بالعمل على إعفاء الفلاحين من الفوائد المترتبة عليهم والعمل على تجميع كتلة الديون وتقسيطها على ١٥/ عاماً على أن يستحق القسط الأول منها بتاريخ ٢٠١٢/٨/١/ وذلك ضمانا للعملية التسويقية لهذا الموسم بالإضافة إلى حل مشكلة أجور أراضي أملاك الدولة. منوهاً أن أمام الحكومة الجديدة مهام ومطالب كثيرة للفلاحين منها على أن تكون حكومة ميدانية لا مكتبية وأن تتواصل مع كل فئات الشعب من خلال التواصل وتستمع إلى مشاكله وهمومه وتعمل على معالجتها وفي ذلك مصلحة مشتركة.

تقرير صادر من دائرة وقاية المزروعات أكد أنه على الرغم من وجود إصابات في مساحات زراعية بالصدأ الأصفر إلا أنها لم تعد تؤثر على المحاصيل كون الإصابات جاءت متأخرة وأغلب المساحات اكتمل نموها .

المهندس الزراعي فهر المشرف رئيس دائرة وقاية المزروعات في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة الحسكة قال إن مرض الصدأ الأصفر بدأ يظهر ضمن حقول القمح في الثالث عشر من الشهر الماضي وتركز في المناطق الغربية من المحافظة وبعد توفر الظروف الجوية الملائمة لبدء انتشار المرض والتي لا تزال مستمرة حتى الآن ، علماً أن مرض الصدأ الأصفر بدأ الموسم الماضي في الشهر الثاني وهذا ما اثر بشكل كبير على اغلب المساحات المصابة . مضيفاً أن المساحة المصابة في الصدأ في المحافظة وصلت إلى ٨٦٠٠ هكتار واغلبها بقع متفرقة في بعض الحقول وشدة الإصابة تتراوح مابين ٥ و١٥٪ وأغلب الأصناف المصابة هي شام ٤ و٦ و٨ و١٠ وإصابة واحدة لصنف دوما واحد، لافتا إلى أن الدائرة قامت بعمليات المكافحة لـ١٨٥٠ هكتاراً، وأن حشرة السونة بدأت انتشارها في المنطقة الشمالية من المحافظة، وتركزت على المناطق الحدودية مع تركيا في منطقة المالكية وعامودا والقامشلي والقحطانية والجوادية ووصلت المساحة التي تنتشر بها الحشرة إلى ٢٤ ألف هكتاراً وأعمال المسح والتحري مستمرة ووفق للظروف الجوية والحقلية ، منوها إلى إن اغلب الإصابات لم تصل إلى العتبة الاقتصادية في أغلب الحقول والإصابات خفيفة ولا تستوجب عمليات المكافحة ، خاصة ان العتبة الاقتصادية لبدء المكافحة هي ٤٠ حشرة بالمتر المربع علما إن الإصابات الحالية أغلبها ٣ حشرات بالمتر المربع.. مشيراً إلى أن الدائرة اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لعمليات المكافحة من أدوية ومرشات وطائرات وآليات في حال وصلت انتشارها الى العتبة الاقتصادية.

يذكر أن فرع المؤسسة العامة للحبوب قام باتخاذ جميع الاستعدادات لاستقبال موسم الحبوب من أجل تسويق المحاصيل الزراعية للموسم الحالي، حيث تم افتتاح ٣٩ مركزاً لاستلام الحبوب، وشكلت ٦ مجموعات رقابية ومجموعة تسويقية مهمتها الإشراف على عمليات التسويق وبيع الأكياس، كما تم تشكيل لجان تسويقية في كل مركز لتسيير عمليات التسويق وبيع الأكياس وفق التعليمات الصادرة عن المؤسسة.

## المساعدات.. والأثمان الباهظة

قدمت الكثير من الدول الأوروبية منحاً اقتصادية لسورية في السنوات الخمس السابقة، وتبارى رأس هرم الفريق الاقتصادي مع ذاته في مديح هذه الدول للحصول على المزيد من منحها الاقتصادية، حيث أكدت إحدى الدراسات الدولية حصول سورية على مساعدات خارجية بقيمة ٧٦ مليون دولار منذ العام ٢٠٠٢ حتى العام ٢٠٠٨، وقد استحوذت القطاعات الاجتماعية على نحو ٥٩٪ من المساعدات الخارجية الرسمية، بينما استحوذ قطاع التعليم على ٣٩٪، أما قطاع الصحة فلم تتجاوز نسبة ما حصل عليه أكثر من ١٠٪.

وهكذا سورية وقعت في الحفرة الأولى من مصيدة الدول المانحة على ما يبدو.. أماكن توظيف هذه المساعدات غير مضمونة، والأخطر من هذا هو أن لهذه المساعدات الاقتصادية ثمناً بالتأكيد، كما أن أكثر من نصفها يذهب لخبراء هذه الدول الذين يأتون «شرطاً» مع المساعدات، ليشفطوا أغلبها على شكل رواتب لا يأخذونها حتى في بلدانهم، ليعيدوها لدولهم بطرق غير مباشرة..

هذا المال الذي تقدمه الدول المانحة لا يُمنح لسواد عيون الحكومة بالطبع، وإنما له ثمن، وثمنه ليس أقل من دفع مسار التوجه الاقتصادي كما تريده هذه الدول..

■■

# سورية على مفترق طرق..

## القضاء الإذاعي والتلفزيوني!

◄ المحامي محمد عصام زغلول

مارس الإعلام الرسمي السوري منذ نعومة أظفاره – لا أظفارنا – أدواراً توعوية هامة جداً على الساحات والأصعدة المختلفة والمتباينة، الاقتصادية، والتربوية التعليمية، والشبابية التحررية، وغيرها غيرها من الأدوار الاجتماعية البناءة!

هذا ويتمتع جميلات ووسيمو مذيعينا بثقافات واسعة، وفصاحات عالية، تمكّنهم من تلبّس الدور الفعال كما يجب عليه، وكما هو عليه..

ولا شك أن تطور المجتمعات التسارعي، ألقى بظلاله على إعلامنا المتعاظم، خاصة في هذه الأزمة التي تمر بها البلاد، والتي كان فيها مثالاً مهنياً يحتذى، بل حُق أن يضرب المثل به!

لكن أحداً لم يكن يتوقع أن يتحول ويترقى هذا العملاق الإعلامي من مرحلة (الشرطة في خدمة الشعب) والتعليقة المشهورة (ندمان)، إلى مرحلة أعلى رتبة!

فالإعلام التلفزيوني والإذاعي اليوم يعلن اليوم أنه القضاء العادل.. الذي تكتشف لديه الجرائم، وتلقى في عتباته الاعترافات، ويحكم على شاشاته بإدانة المجرمين، والمسلحين، والقتلة، والمخربين!!

يخرج علينا أشخاص (مجرمون) يعترفون بجرائمهم، ويوضحون خطط تخريباتهم، ويذكرون أسماء شركائهم (درى أولاكم بما جرى أو لم يدر)، ويريحون القضاء الحقيقي – بنيابته وقضاة حكمه – من شر وتعب الاستجوابات والتحقيقات وجمع الأدلة وتوافر أركان الجريمة ودراستها، وقد يبقون للقضاء مهمة الحكم عليهم، أو ربما يحكم الإعلام – بالمعية – عليهم بأقصى العقوبات متذرعين بأن الاعتراف سيد الأدلة!.

وقد كنا نسمع من ذي قبل قول القاضي للمتهم، هل اعترافاتك أمام أجهزة الأمن صحيحة، وغالباً ما يكون الجواب: لا.. لأنها أخذت تحت الضغط، بين معكوفتين!!!

ولكن السؤال الذي قد يوجهه القاضي للمتهم الآن: هل اعترافاتك أمام أجهزة الإعلام صحيحة..؟!

هذا ويضاف إلى الدور القضائي المستقل الذي يقوم به الإعلام اليوم دور غريب.. معارض لسياسة الدولة، بل معاد لها!

ففي حين استقبل رئيس الدوَلة ذوي الطفل الشهيد حمزة الخطيب – الذي حفرت صوره القاسية تلافيف أدمغتنا – واعداً إياهم بتشكيل لجنة سريعة للتحقيق في ملابسات الحادث، ومحاسبة كل من يظهر التحقيق أنه الوحش أو المسخ الذي فعل ذلك.. في الحين ذاته.. عرض الإعلام المحقق والحاكم والقاضي.. اعترافات لأصدقاء حمزة الخطيب، أكدوا بكامل المسؤولية أنهم كانوا يتوجهون مع صديقهم حمزة للجهاد، حاملين أسلحتهم لضرب المساكن!! فيما أكد الإعلام عينه بشكل لا يدع أي مجال للريبة أن حمزة الشهيد لم يكن معتقلاً ولا للحظة واحدة!

إذاً فلمَ اللجنة التي سيشكلها رئيس الجمهورية، ولمَ التحقيقات ، ولمَ ضياع الأوقات؟! فها هو الإعلام قد حقق، وها هو قد حاكم، وها هو قد أظهر الحقائق دون نقصان!!

في الختام.. يبقى لي أن ألتمس من مقام الإعلام الكريم – كمحام – أن يبدأ باستقبالنا نحن المحامين.. مترافعين عمن تظهر تحقيقاته العظيمة أنهم مدانون أو مجرمون أو هالكون، باعتبار أن حق الدفاع عن أولئكم يكفله الدستور..

هذا إن كان الإعلام.. بكل علومه.. يعلم بوجود الدستور!!

أما وإن كان يعلم بوجوده، فهل يعلم بشأن الفصل بين السلطات.. اختصاصاتها واستقلالها؟!

وإن سمحت سابقاً الزراعة والصناعة وغيرها للإعلام أن يتدخل بشؤونها، فهل يا ترى سيسمح القضاء للإعلام، لا أن يتدخل بشؤونه، بل أن يأخذ دوره، ومهمته؟!

Essamaldean@yahoo.com

## الحركة الشعبية..
# القيم التقليدية في مواجهة الجديد ولمصلحته!!



تتسم الدراسة المنهجية لطبيعة المرحلة التي تشهدها المنطقة العربية وسورية خصوصاً بدرجة عالية من الغنى والتعقيد.. ويعود هذا التعقيد في الدرجة الأولى إلى سماكة قشرة الظاهرة، بل وتعدد طبقاتها، الأمر الذي يفرض على الباحث عن جوهر الظاهرة، عن الحقيقة، عملية طويلة من نزع الأقنعة سواءً منها المركبة قسراً من خلال التشويش المفاهيمي المستمر، أو المتراكمة والمتكدسة كالغبار فوق ظاهرة تاريخية لا تحدث إلا مرة في كل قرن، مع أن أساسها وأسبابها تختمر وتتفاعل في السر والعلن طوال الوقت..

إذاً، تحتاج الحركة الشعبية كموضوع دراسة منهجية إلى حكها ونزع الغبار عنها، ابتداءً بتجاوز وضرب التسميات الجاهزة من ثورة الفيسبوك، وثورة الشباب.. وغيرها، مروراً بمواجهة محاولات قسرها على أشكال محددة وحصرها ضمن قوالب محددة بغية إجهاضها، وصولاً إلى أسبابها الحقيقية، وتالياً فهم قانونيتها لأخذها إلى بر الأمان وصرف طاقتها الإيجابية الجبارة في عملية هدم ديالكتيكي، هدم بنّاء..

الأساس الموضوعي للحركة الشعبية العارمة والمتصاعدة يوماً بعد آخر، لا يزال متمثلاً بإرادة التغيير المستندة إلى تدني درجة رضا الناس عن النظام الذي يحكمهم في الجوانب الثلاثة التي تحدد درجة الرضا، وهي الاقتصادي-الاجتماعي، والديمقراطي، والوطني، ونقطة الانطلاق هذه تتسم بأهمية نظرية حاسمة إذ تتحدد من خلالها الأبواب الواسعة الأساسية لفهم مسببات الحراك، وتالياً أهدافه النهائية التي لما تُصغ بعد..

لعل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين انفردت بالتحسس المبكر لإمكانية عودة الجماهير إلى الشارع، ولعلها عالجت قبل غيرها، الانعكاسات المحتملة لتطبيق السياسات الليبرالية على الواقع السوري ضمن فهمها للخريطة الزمنية لأزمة الرأسمالية العالمية. وللذهاب عميقاً في هذا التحليل لا بد من الوقوف على جانب قلما عولج بشكل مباشر، وإن تم المرور عليه أكثر من مرة، وهو البعد الاجتماعي-النفسي العام المترتب على تطبيق السياسات الليبرالية وأثره فيما يجري حالياً..

من المعلوم اليوم أن تطبيق السياسات الليبرالية في جميع الدول «النامية» أخذ شكل الرسملة المشوهة، حيث استند إلى إحداث خلل هيكلي هائل في تلك الاقتصاديات، وذلك بعد أن نمّى القطاعات الريعية على حساب قطاعات الإنتاج الحقيقي، وهذا مفهوم ضمن خريطة تقسيم العمل العالمي بين الكتل الاقتصادية الكبرى، حيث تلعب الدول النامية دور مصدر الثروات وقوى الإنتاج رخيصة التكلفة، وفي الوقت نفسه تكون سوقاً للتصريف، وليس مسموحاً لها أن تتقدم خطوة واحدة أبعد من ذلك.. الخطير في الأمر أن سيادة الريعي والمالي بالنسبة للدول الرأسمالية المتطورة جاء ضمن سياق زمني طويل نسبياً، جعل من تكيف منظومة العلاقات الاجتماعية وتالياً منظومة القيم، أمراً طبيعياً وصحياً. في حين فرض على الدول النامية قفزات خيالية في درجة الرسملة فمن مجتمعات بالكاد أغلقت الباب على آخر أشكال التبادل اللابضاعي إلى دول تبيع حتى الماء، الأمر الذي أحدث فجوة هائلة وفرق كمون أعظمياً بين القيم القديمة والواقع الجديد، فحتى وقت قريب كانت قيم الإقطاعية لا تزال تفعل فعلها في المجتمع السوري، حيث قدسية العائلة والدرجة المنخفضة لتحرر المرأة وسيادة الوجاهات والأبوية المطلقة.. وفجأة أخذت بالتهاوي بسرعة الضوء، فالأب «المشورب» الذي كان من المستحيل أن يرضى بتشغيل أي من بناته، ويعد عمل المرأة منافياً للحشمة أياً كان نوع العمل الذي ستعمله، أصبح مرغماً على القبول بعملها، لأنه لم يعد قادراً على إعالتها، وأصبح مجبراً على احتمال «المخاطر» غير الاعتيادية من انترنت وفضائيات وغيرها على «حريمه»!.. يضاف إلى ذلك ما تحمله الليبرالية للدول النامية من تفشي الدعارة والمخدرات واتساع فئة المهمشين الذين يقبلون على أي نوع ممكن من الأعمال، وما تحمله هذه الأعمال من شروخ عميقة وقاسية في بنية العلاقات الاجتماعية التقليدية، وهنا تحمل الحركة الشعبية في توجهها نحو حل «الأزمة الأخلاقية» التي ترسو كواحدة من أسبابها الأساسية وجهين متناقضين، وجهاً تقدمياً، وآخر رجعياً..

الذهاب نحو علاقات اجتماعية تعكس تعمق الرأسمالية هو أمر تقدمي بالمعنى التاريخي، لأنه يحمل في طياته إمكانية نفيها باتجاه علاقات إنسانية أكثر تطوراً وقدرة على تثمين قيمية الإنسان، إذ أن نفي العلاقات الرأسمالية ومنتجاتها في الوعي الإنساني لا يمكن أن يتم إلا عند درجة كافية من تطورها الكمي، ولكن هذا التراكم حين يفرض فرضاً خارجاً عن سياقه الطبيعي فإنه ينذر بإمكانية العودة إلى الوراء، التي لن تطول بطبيعة الحال لأن الميل العام لتطور التاريخ هو ميل صاعد دائماً، وإن مرت فيه مراحل رجعية، لكن هذه الفترات تكلف الكثير وتسبغ التطور اللاحق بتشوهات تكلف هي الأخرى الكثير والكثير للتخلص منها. ويمكن عند هذا الحد تفهم قبول الناس النسبي للسلفيين على اعتبار أنهم يقدمون أنفسهم كمخرج من «الأزمة الأخلاقية» عبر دعواتهم للعودة بالتاريخ إلى الوراء، ولذا فإن الحركة ما تزال بحاجة إلى صياغة أخلاقياتها البديلة، أخلاقياتها العصرية والإنسانية.. وهذا رهن التطور اللاحق للحركة..

■■

# ثورات العالم الواقعي

◄ نور أبو فرّاج

ظهر ميل الشباب العربي نحو الإنترنت كوسيلة اتصال تعبيراً عن الرفض لقسر مستمر أمطرهم بوابل من القيود الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية التي كبّلت أحلامهم وأفكارهم وسلوكهم.

وفي ظل ذاك «الواقع الواقعي» آثر البعض الانعزال والابتعاد عن الحياة التي يتشاركونها مع الآخرين والاختباء في ثنايا «واقع افتراضي» بما يحتويه من شبكات للعلاقات الاجتماعية ومواقع للدردشة ومدونات ومجموعات مغلقة. هناك اختبروا نوعاً جديداً من الحرية لم يعتادوه.. كل شيء ممكن: استخدام أسماء مستعارة، وتغيير لاسم البلد، شكل الجسم ولون الشعر.. حتى تغيير الجنس، لتبقى الأفكار المتقاربة والرؤية الموحدة للعالم والحياة، والاهتمامات المشتركة، صلة الوصل الحقيقية الوحيدة التي وجدت طريقها للخروج إلى العلن بعد تلاشي الخوف أو الرقابة المتمثلة بالأسرة والدين ومؤسسات المجتمع السلطوية المختلفة.

إلا أن الواقع الافتراضي ذاك استمر بالتغذي من الواقع نفسه، آخذاً منه همومه ومشكلاته وشخوصه، التي كونت أرضاً خصبة للنقاش والحوار والتشارك ووضع الحلول والمقترحات.

بدأت الأفكار المتناثرة تتجمع شيئاً فشيئاً لتصبح أكثر عمقاً وتنظيماً، ليقرر معظم الشباب بعد ذلك، ترك الفضاء الوهمي الذي ضاق – على اتساعه- عليهم، والاتجاه نحو الشارع، ذاك الحاضن الحقيقي للسلوك والفعل.

هكذا بدأت ثورة مصر، «ثورة شباب ٢٥ يناير»، وهكذا كانت: حركة شبابية انطلقت من الشباب الذين أخذوا زمام المبادرة وأرسوا أدواتهم الجديدة الحيوية والمبدعة في التعبير عن أرائهم بعيداً عن الجمود البطيء الذي كان يسم الحركات السابقة.

أما اسم «ثورة الفيس بوك» فاستخدم للدلالة على الدور الكبير الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعية في التنظيم للثورة وتنسيق الجهود ودعوات الناس للتظاهر. لكن سرعان ما بدأ هذا الاسم الأخير بالطغيان على التسميات الأخرى في محاولة لتفريغ مضمون الحركة الشبابية المصرية وتحجيمها وإبعادها عن الطابع الواقعي لها بتحويلها لمعارك وهمية لا أثر عميقاً لها على أرض الواقع.

أما في سورية، فالحراك الشعبي أخذ في بدايته تحديداً طابعاً شكلياً محاكياً للثورة المصرية من خلال المواقع التي ظهرت على صفحات الانترنت، واقتباس التسميات نفسها كـ«قوائم العار» و«أيام الغضب» وأسماء أيام الجمعة.. وعكس هذا الاتجاه الفهم القاصر لحقيقة الحراك في الشارع المصري، والذي عمل على بنائه لسنوات في الشارع وبين الناس، ليأتي الإنترنت نهاية كأداة للمساعدة في تحقيق درجة أكبر من التنظيم، ولتفعيل وتسريع بعض الخطوات النهائية في سلسلة طويلة من العمل الجاد على الأرض، المنظم والواعي والمنضبط والملتزم في آطر.

واليوم في سورية تستمر آثار هذا الفهم القاصر بالظهور من خلال المعارك الافتراضية الطاحنة بين جهات وتيارات مختلفة من الشباب السوري، والمتسمة بدرجة كبيرة من التزمت وعدم الموضوعية، والتي ترى أن النضال السياسي يتحقق بمجرد تغيير صورة الشخصية على الفيس بوك لعلم أو شعار أو خريطة، أو مشاركة مقاطع الفيديو والبيانات، أو إطلاق الشتائم والتهم بالخيانة كيفما اتفق.

ومع تعقد الظروف والأحداث التي تجري على أرض الواقع، ازداد عجز الفيس بوك وأدواته عن التعبير عن الآراء والمواقف ووجهات النظر.. كلمة «أعجبني» (like) لم تعد كافية للتعليق على شأن مهم، ولم يكن هناك في المقابل زر يمكن ضغطه في حال الغضب الشديد أو الرفض لمضمون تعليق ما. لم يعد منصفاً اختصار حديث طويل بعدة كلمات جوفاء مكتوبة كلغة عربية بحروف انكليزية ومتبوعة بوجه أصفر مبتسم.. بدأ الأفراد بتأويل العبارات والجمل وفهمها على نحو مغلوط مسقطين ما في نفوسهم من انفعالات على كلام الآخرين نتيجة الضغط والإحباط لتتعالى الاتهامات بالخيانة والعمالة واللاوطنية.

لم يعد بالإمكان – بعد المنحى الدفيق الذي آلت إليه الأمور- الاعتقاد أن النشاط الافتراضي (رغم أهميته) يكفي لإحداث تغيير جذري في الواقع السوري، خاصة وأن الحالة التي عاشها السوريون في الأسابيع الماضية من خوف وفوضى واضطراب لم تكن افتراضية على الإطلاق، لذا لا خيار اليوم للشباب الذين يريدون لعب دور فاعل في ما يحدث سوى العودة إلى «الاتصال الشخصي المباشر» الذي لم يفقد حتى الآن تأثيره وفاعليته بالرغم من كونه الشكل الأقدم للاتصال بين البشر.

بالاتصال الشخصي المباشر وما يحتويه من أدوات جوهرية (أغفلتها أنظمة الاتصال الحديثة الأخرى) كنبرة الصوت ولغة الجسد والاتصال البصري يستطيع الأفراد تحقيق قدر أكبر من التفاعل من خلال الحوار والنقاش، وتحقيق درجة أعلى من الإقناع والتأثير والتنظيم، لتتحول بعد ذلك الأفكار إلى فعل على الأرض، ذلك أن الفعل هو الحد الفاصل الحقيقي بين عالمين واقعي وافتراضي..

■■

# سورية على مفترق طرق..

## عشية الحوار.. لابد من حيز للآخر

◄ وسيم الدهان

**تؤكد النظرة المتأنية إلى الوضع الراهن في سورية اليوم أن المناخ السياسي السائد يفتقد إلى حيز كاف من تقبل الآخر مساعد على إطلاق حوار وطني، وضامن للسير بالبلاد إلى معبر آمن نحو المستقبل، ويبدو واضحاً أن أهم تجليات ضيق هذا الحيز هو استمرار اعتماد الحل الأمني فقط، وإن التخلي عن تخوين المحتجين السلميين، سيكون مؤشراً على انفراجة قادمة، لاسيما إذا تزامن مع التخلي التدريجي عن الحل الأمني الذي يفضي في نهاية المطاف إلى إخراج قوى الأمن وما تحمله من أسلحة خارج لوحة الأحداث، بما يسقط حجج «المندسين المسلحين»، ويمنعهم من ممارسة «أجندتهم الفوضوية» التي يجب أن يقف أبناء الوطن جميعاً في وجه تنفيذها.**



أما على الضفة الأخرى، وبمعزل عن القوى المشبوهة التي تسعى لامتطاء حركة الاحتجاجات، فيبقى على المحتجين الذين يخرجون للتظاهر السلمي أن يعيدوا التفكير بشعاراتهم بحيث يطهرونها مما شابها جراء محاولات «التجيير» المستمرة منذ بدء الاحتجاجات، وصولاً إلى جدولة مطالبهم بشكل أكثر وضوحاً يعينهم في تحصيلها، ناهيك عن تحصيل رضا الشرائح الصامتة والنظام في الوقت نفسه، وبهذا يصبح القول إن على المتظاهرين التخلي عن رفع شعار «إسقاط النظام»، في حين يكون على الطرف المقابل الاعتراف بشرعية التظاهر السلمي والتوقف عن النظر إلى المحتجين بعين الريبة فقط، ومن نافذة العلاقة بالتدخل الأجنبي الذي يرفضه كل السوريين بمن فيهم المتظاهرون أنفسهم على أغلب تقدير، وعليه فإن هؤلاء- الأخيرين- بحاجة إلى مساحة لا قلق فيها بحيث يتمكنون من صياغة مطالبهم المحقة والاتفاق عليها، ومن تنظيم نشاطاتهم السلمية تحت شعارات ترسّخ شعورهم بالانتماء الوطني من جهة، ويؤكدون من خلالها تمسكهم بحقوقهم المشروعة وبالوحدة الوطنية وبنهج المقاومة من جهة أخرى.

كل ذلك في سبيل تحقيق التهدئة المطلوبة لخلق مناخ صحي غير متوتر يساعد في إطلاق الحوار الوطني الحقيقي الهادف إلى ضمان مستقبل سورية ومستقبل أبنائها ومنتجيها. ولئلا تفهم هذه الاقتراحات خطأً فلابد من التأكيد على أن الهدف منها هو خلق مناخ أولي يساعد في تقريب وجهات النظر تمهيداً لإطلاق الحوار الوطني المرتقب واستمراره على أرضية صلبة يمكن لها أن تفضي إلى نتائج تقطع الطريق على التدخل الأجنبي الذي لا يسوغه سوى استمرار القمع والخلط بين المدنيين و«المندسين» من جهة السلطات، واستساغة بعض «المحتقنين» لما تروجه القوى المشبوهة في الخارج من شعارات، شكلها الظاهري يضمر أهدافاً تضر بمصالح كل السوريين بمختلف شرائحهم.

والأمل كله معقود الآن على ما سيقدمه الحوار الوطني- الذي يجب أن يبدأ بأسرع وقت ممكن- لأجل وضع سورية وطناً وشعباً على السكة الصحيحة نحو مستقبل تحدد ملامحه جميع القوى الوطنية من متظاهرين وأحزاب وقوى سياسية وهيئات مدنية ممثلة بجمعيات المجتمع الأهلي والشخصيات المثقفة الواعية إلى انتمائها، على أن يكون الحوار علنياً وشفافاً تنقل وقائعه مباشرة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وتدعى إلى مؤتمراته الصحفية كل وسائل الإعلام العالمية والمحلية، وذلك على الأقل بعد الاتفاق على النقاط الأساسية القابلة للنقاش.

تعيش سورية وطناً واحداً موحداً.. يعيش الشعب السوري العظيم حراً مقاوماً.. ويسقط التدخل الأجنبي وأشخاصه أينما وجدوا.

■■

## الأزمات.. واقتصاد البسطات

اعتاد المواطنون السوريون أن يروا مستوى عال من «تسامح» أصحاب الأمر والنهي مع أصحاب البسطات والعربات في أوقات الأعياد، وكانوا يقبلون بذلك ويتمنون استمراره ولا يستهجنونه أبداً، انطلاقاً من بعض القيم الاجتماعية السائدة، والتي يدعو معظمها إلى ضرورة «جبر الخواطر»، أو يقيناً بأن لهذه البسطات ذات البضائع الرخيصة على الغالب، المهربة على الغالب أيضاً، زبائنها من الدراويش ومحدودي الدخل وما أكثرهم.. صحيح أن هذا الـ«تسامح» كان دائماً مدفوع الثمن على شكل «خوّات»، ولم تكن الخزينة تستفيد منه بقرش واحد، وهو ما يعرفه الجميع، إلا أن أياً من الناس، وخاصة الفقراء، لم يكن يناقش في المسألة إما لحاجته لاستمرار هذا العرف، أو ليقينه أن رأيه لن يغير شيئاً بما هو جار..

في هذا الإطار، لم يكن إشغال رصيف لفترة محدودة يستفز أحداً، ولم يكن قطع طريق بشكل شبه كامل يحدث مشكلة.. فالعيد سيعبر وينتهي الأمر الناشز اليوم أو غداً، وصلى الله وبارك..

اليوم، في غمرة الحركة الشعبية الجارية في البلاد، لم يعد ثمة أرصفة لعبور الناس في معظم الأسواق، بل إنه في بعض الشوارع لم يعد ثمة متسع حتى لعبور السيارات إلا بصعوبة (الجسر الأبيض مثالاً).. بسبب الانتشار الهائل للبسطات والعربات والباعة المتجولين منذ أول النهار وحتى لحظة إغلاق الأسواق.. ولم يتفضل أيّ من المسؤولين ليقول أية كلمة بهذا الخصوص، ولم تقم حتى الآن أية دورية من أية جهة بأي إجراء لفتح الطرقات والأرصفة أمام العابرين، الراجلين والراكبين، فيما الجميع، الخبثاء والبسطاء، يتهامسون ويتندّرون حول السبب العميق لفسح المجال أمام هذه الفوضى العارمة!.

وإذا كان مفهوماً بالنسبة للناس إتاحة الفرصة لإخوتهم في المواطنة ليتزرّقوا ويتسوقوا وينفّسوا من احتقانهم الشديد بهذه الطريقة، وليس بأشكال أخرى (؟) أكثر حدّة، فما هو المبرر أن تتاح الفرصة ذاتها للصينيين والأندونسيين والروس والكازاخ وغيرهم... ليستفيدوا من هذا العرض المجاني العشوائي؟

يقول أحد الخبثاء الظرفاء: «والله يا شباب الخوف يقطع الجوف».. ويقول آخر أقل ظرفاً وأكثر خبثاً: «وأخيراً فهموا أن الله حق!».. ويقول ثالث أكثر ظرفاً وأقل خبثاً: «أول الرقص حنجلة.. الله ينجّينا من الآت».. أما العاقل غير الخبيث وغير الظريف، والذي لا ينصت إليه أحد في هذه «العجقة» فيقول وسط الضجيج: «أهذه هي الحلول التي يعتقد البعض أنه إذا قدمها للمجتمع ستنتهي الأزمة؟ يا لهذه المحدودية في التفكير والتنفيذ»!!

■■

## نحو النموذج الاقتصادي المطلوب..

◄ ديمة كتيلة

**كثيرا ما أتحفنا منظرو النموذج الليبرالي المتبع منذ سنوات بالترويج لمحاسن نموذجهم الموعودة، والتي على الناس التحلي بالصبر لجني ثمارها، وها نحن اليوم نجني هذه الثمار على شكل عدم رضا ويأس وانفجار شعبي غير مسبوق يعود بشكل كبير إلى انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتراجع دور الدولة في جميع المجالات، بالإضافة إلى تدخل خارجي يلوح بالأفق بجميع أشكاله يسعى لاستخدام ما يجري من أحداث لتسعير عناصر الفوضى اللاخلاقة وإعادة البلاد إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة الوطنية، مما يعني إنهاء دور سورية الإقليمي وضرب جبهة المقاومة والممانعة، وكذلك حل الصراع العربي الإسرائيلي لمصلحة المخطط الامبريالي الصهيوني، وتكريس انتصار الليبرالية الاقتصادية على الأرض سياسياً وبشكل نهائي في سورية وفي كل بلدان المنطقة.**

تقتضي مصلحة البلاد اليوم ضرورة بناء نموذج بديل للتطور الاقتصادي بعيداً عن النموذج الحالي، يؤمن أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، نموذج يحقق مطالب الشعب ويحسن مستوى معيشتهم ويعزز الوحدة الوطنية، ويؤمن نوعاً من الاستقلالية الوطنية القادرة على توفير الأمن الوطني والضامنة للتطور اللاحق في حال فرض عقوبات دولية اقتصادية على البلاد.

هذا النموذج لا يمكن صياغته من جانب مجموعة أو حزب.. وإن تمت صياغته نظرياً من جانب جهة أو حزب فهذا غير كاف لتحويله إلى واقع، بل يتطلب ذلك مشاركة أوسع الأوساط في المجتمع والدولة والذي يجب أن يكون أحد المهام الأساسية للحوار الوطني المزمع إقامته.

إن أهم ملامح هذا النموذج والتي طالما أكدت عليها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وجاء في موضاعاتها البرنامجية تتضمن ما يلي:

- إعادة حجم دعم الإنتاج الزراعي في مستلزماته وأسعاره بالشكل الذي يؤمن أسعاراً مجزية للفلاحين ويسمح بزيادة الإنتاج الزراعي
- دعم الإنتاج الصناعي الوطني في القطاعات التي تحفز النمو ضمن الخريطة الاستثمارية المبنية على أساس استهدافات النمو المطلوبة..
- إعادة النظر جذرياً بالسياسة الأجرية باتجاه رفع الحد الأدنى للأجور ليطابق الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وزيادة الأجور دورياً (شهرياً أو فصلياً كحد أقصى) على أساس ارتفاعات الأسعار الحقيقية، وأخيراً تمويل الزيادات من مصادر حقيقية، وتحديداً على حساب الأرباح التي تتضخم بارتفاعات الأسعار المستمرة عن طريق سياسة ضريبية فعالة وغير منحازة لصالح أصحاب الأرباح.
- إعادة النظر بسلة الاستهلاك التي يحتسب التضخم عبرها لتصبح معبرة عن الواقع الحقيقي، واعتماد عدة جهات مستقلة غير حكومية إلى جانب الحكومية في صياغتها ومتابعتها..
- الاستفادة من القدرات البشرية العلمية الكبيرة الهامة التي وفرها التعليم المجاني على مختلف المستويات خلال عقود، وتوظيفها في التحديث والتطوير عبر إعادة تأهيلها بشكل دائم ومخطط.
- وضع الخطط للوصول إلى مضاعفة الدخل الوطني كل ٥-٧ سنوات، وهذا أمر ممكن في حال صياغة النموذج الصحيح القادر على ذلك.
- إن إزالة الخلل جذرياً بين الأجور والأرباح سيحل مشكلة مستوى المعيشة خلال خمس سنوات إلى سبع، إذا ما ارتفعت وتائر النمو الحقيقي للاقتصاد الحقيقي إلى معدلات عالية جداً يجب ألا تقل عن ١٠٪ حتماً..
- كما أن ارتفاع معدلات النمو سيحل مشكلة البطالة جذرياً خلال فترة زمنية من خمس إلى سبع سنوات عبر استيعاب اليد العاملة في المشاريع الجديدة المدعوة إلى رفع مستوى نمو الاقتصاد الوطني.
- الأمر الذي يتطلب رفع مستوى التراكم (التوظيفات الاستثمارية الجديدة) في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى ٣٠٪ من الدخل الوطني.
- كما يتطلب رفع مستوى عائدية التوظيفات على مستوى الاقتصاد الوطني إلى ٣٣٪ كحد أدنى، بينما لا تتجاوز نسبتها اليوم ١٥٪. (العائدية = مجموع التوظيفات /القيمة المضافة الحقيقية).
- إعادة النظر بكل القرارات والإجراءات التي تمثل تراجعاً عن المكاسب المتحققة للطبقة العاملة و الفلاحين وسائر الكادحين.. إن نموذجاً اقتصادياً عادل التوزيع وعالي النمو سيسمح بحل كل المهمات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد:
- نحو تأمين التعليم بكل مراحله لكل أفراد المجتمع بشكل مجاني.
- نحو تأمين الضمان الصحي المجاني.
- نحو حل جذري لمسألة السكن عبر تأمين سكن شعبي كريم ورخيص لكل عائلة جديدة، مما يتطلب جهوداً من الدولة في هذا الاتجاه عبر تسهيلات مصرفية جدية تسمح لذوي الدخل المحدود بالحصول على السكن السريع و الجيد.
- إن كسر احتكار تجار البناء والأراضي والمضاربين بها يتطلب منع الاتجار بالأراضي التي تبني عليها الدولة وعدم احتساب سعرها في كلفة البناء، وكذلك منع المتاجرة بها وتأجيرها.
- ونحو إعادة النظر بتكاليف الكهرباء و المياه لأصحاب الدخل المحدود باتجاه جعل الشرائح الدنيا الضرورية من استهلاكها مجانية تماماً، وتحميل الفوارق السعرية لأصحاب الدخل غير المحدود من المستهلكين الكبار...

■■

## أهل مكة أدرى بشعابها..

◄ فارس عوض

يضطر الكثير من السوريين والسوريات للتسمر أمام الشاشات السورية لسماع تحليلات وتفسيرات سياسية لعدد من الباحثين والمحللين السياسيين اللبنانيين، الذين احترفوا اللعب بالكلمة والموقف وتفسير الحدث كل على هواه، وكل منهم يقدّم نفسه باعتباره يملك الحقيقة المطلقة ولا يقول غيرها، وأثناء الظهور المتكرر لهؤلاء يتم فبركة الكثير من المشاهد على اعتبار الوقت المعطى لهم أكثر من زائد عن الحد، فثلاث ساعات أو أربع على الشاشة، تحتاج إلى الكثير من الكلام والفبركة والعودة إلى الماضي وربما السحيق، ولكن هذا بحد ذاته يجعل المحلل يقع في الكثير من المغالطات والتباين بين أول الحديث وآخره، وما يدخل بينهما من هرطقات وكلام لا معنى له سوى تعبئة الوقت، لأن ما يقوله في أربع ساعات لا يحتاج عمليا لأكثر من ساعة زمنية واحدة، وباقي الوقت تكرار في جوهر الموقف ولكن بجمل مختلفة.

الخطير أن هؤلاء يقدمون نصائح وتحاليل وتفسيرات لما يدور على الساحة السورية من حراك، نلتقي معه كسوريين في نقاط ونختلف في أخرى، ويركزون خاصة على المؤامرة الخارجية وقضية المقاومة والقضية الفلسطينية..

لاشك أننا وإياهم متفقون على ضرورة العمل على تحرير فلسطين، وأن الدولة الصهيونية هي عدوة العرب، وعلينا العمل على تحرير جولاننا المحتل منذ عام ١٩٦٧.. ولكن من حقنا عليهم - نحن الذين نعرف العديد منهم ونعرف تاريخ حياتهم، وأنهم لم يكونوا ليقبلوا بأقل من ديكتاتورية الطبقة العاملة في برامجهم السياسية في سبعينيات القرن الماضي - أن نعاتبهم على نظرتهم المحدودة والضيقة، من موقع الحرص على سورية من الفلتان الأمني، كوننا من أشد الحريصين على الأمن كي لا نذهب إلى تدمير ما بناه أبناؤنا وما دفعناه نحن من كد ومال في بناء المؤسسات الحكومية، وما يترتب على أبنائنا من إعادة بنائه لو تهدم بفعل التعنت من هذا الطرف أو ذاك.

من حق شعبنا العربي السوري الذي وقف إلى جانب سلطته السياسية في جميع الحروب وتحمل العقوبات الاقتصادية ونقص المواد الضرورية في ثمانينيات القرن الماضي، في الوقت الذي كانوا هم أنفسهم ينعمون بحياة حرة كريمة متوفر فيها جميع المواد الممنوع دخولها إلى بلدنا الحبيب، حتى بات المواطن السوري يأتي بالمواد الأساسية من لبنان مثل السمنة والموز والمحارم الورقية.

لا حاجة لفتح صفحة الماضي، فشعبنا وقف بكل صبر وثبات أمام حملات النيل من صمود بلدنا، وكان كل ذلك على حساب حريته واقتصاده تحت عنوان المعركة والعدو الصهيوني، ولولا صمود الشعب لما صمدت أية حكومة.

أيها «الأصدقاء والأشقاء اللبنانيون» هل تناقضت حريتكم السياسية الداخلية في الانتخاب وتشكيل الأحزاب وحرية الصحافة مع رفضكم منطق الاحتلال الصهيوني والعداء له؟

هل نفتقر في سورية إلى مثقفين سياسيين وإعلاميين بمستوى الأخوة اللبنانيين؟

أليس من حقنا أن نرى نقاباً واحدا يعترض على سياسات الحكومة عبر التلفزيون السوري؟

ألا نستحق مشاهدة حوار سياسي على شاشاتنا المحلية بين وجهتي نظر مؤيدة ومعارضة؟

هل نحن أقل إنسانية ووطنية أو لا نستحق شرف المواطنة من وجهة نظركم؟

هل تتعارض الحياة الديمقراطية والحرية مع تحرير أراضينا المحتلة؟

أنا شخصيا أرى أن ما نحتاج إليه في بلدنا أو ما نطلبه، لا يعادل واحد في المائة مما تنعمون به، فلماذا تستكثرون على شعبنا حرية يستحقها بكل جدارة؟

هل الحرية في لبنان مطلوبة والحرية في سورية لا حاجة إليها؟

أخيرا نرجوكم عند الحديث عن بلدنا أن تتنبهوا إلى أننا نقبل ونرتضي عشرة بالمائة مما أنتم تنعمون به، ويكفينا فتاوى سياسية لم تعد تهم الكثيرين في الشارع، وإن وصلت فتكون كفتوى بعض السلفيين الذين تعتبرونهم خصومكم، فالسلفية ليست دينية فحسب، بل هي بالأساس فكرية، فكما سلفيو الدين يمكن القول فيهم إنهم أسوأ خلف لأكرم سلف، كذلك فإن هذا ينطبق عليكم، فأنتم سلفيون بكل المقاييس كونكم تحاولون تجميل مواقفكم تحت شعارات وتسميات مختلفة، غير منطقية، جوهرها الدفاع عن برامج سلفية سياسية واجتماعية.

وفي السياق نفسه يمكن مخاطبة الإعلام الرسمي وشبه الرسمي السوري: ألا يوجد في بلدنا كوادر ومثقفون يعدون بالآلاف يمكن الاستعانة بهم على شاشاتنا المحلية بدل الاستعانة بآخرين، هم في أحسن الأحوال لا يمكنهم فهم خصوصية بلدنا كما نفهمها ونعيها نحن؟

دمشق ٢٠١١/٥/٢٩

■■

# سورية على مفترق طرق..

# صفحات من تاريخ الحركة الثورية في الجولان السليب



◄ إعداد آلان كرد

**جولان.. يا عبق الثورة، يا أرض المقاومة الوطنية ضد كل احتلال وتعسف حاول قضمك من جسد سورية الأم.. اثنان وتسعون عاماً لم تهدئ هضبة الجولان عن زئير الثورة والمقاومة، أربعة وأربعون عاماً وذرات ترابك الحبيب لم تحتضن الحرية، مكبلاً في زنزانة صهيونية مقيتة، جولاني وأنت من صنعت الحرية بدماء أبنائك وبناتك، ووضعت بصمتك في كل محطة من محطات تاريخ سورية الحديث بدءاً بمقاومة الاستعمار الفرنسي ومقارعة الديكتاتوريات العسكرية والوقوف في وجه الإقطاع والبرجوازية، وليس انتهاءً بأربعة عقود ونيف من المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الصهيوني الأسود**

### النضال ضد الاستعمار الفرنسي

خاض أهلنا في الجولان مقاومة ضارية ضد كل أشكال الاحتلال والاستعمار والتهجير، وكانت أكثر محطات المقاومة إضاءةً أوائل القرن الماضي في مقاومة الاستعمار الفرنسي، حيث شهدت أراضي الجولان عدة ثورات وانتفاضات منذ تشرين الأول ١٩١٩ عندما هاجمت القوات الفرنسية قرية الخصاص وقصفت قرى الجولان بالمدفعية، واستمرت المعارك حتى نهاية ١٩١٩ بانسحاب القوات الفرنسية الغازية مهزومة. وفي ٢٣ حزيران ١٩٢٢، أثناء زيارة الجنرال غورو إلى القنيطرة، قام مجموعة من ثوار الجولان يتقدمهم الثائر الكبير أحمد مريود بمحاولة اغتياله قرب قرية خان أرنبة، فقتل المترجم الكولونيل باربيت ونجا غورو، وعلى خلفية الحادثة سيرت قوات الاحتلال الفرنسية حملة انتقامية ضد أهالي الجولان بقيادة الكولونيل ريوكرو، وارتكبت الحملة أبشع الفظائع بحق الأهالي في جباتا الخشب وطرنجة ولوفانيا وجباتا الزيت والمنشية وتل الشيحة وتل الأحمر. وفي منتصف عام ١٩٢٥ تعرضت قرية مجدل شمس لقصف بالطائرات والمدافع، فأرسل قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش شقيقه الأصغر زيد الأطرش على رأس حملة من جبل العرب، وتم رد الحملة الفرنسية وهزيمتها هزيمة نكراء بعد أسبوع من المواجهات خسر الثوار خلالها ٢٠٠ شهيد، بينهم القائد فؤاد سليم، كما خسر الفرنسيون ٥٠٠ جندي وضابط بين قتيل وجريح..

في أواخر كانون الثاني ١٩٢٦، اندلعت معركة مجدل شمس الثانية في موقع السكرة بجانب القرية، وانسحبت القوات الفرنسية مهزومة لتعاود مهاجمة مجدل شمس بالطائرات والمدفعية بثلاثة جيوش تحت أمرة الجنرال مارتان، وكانت تضم ستة آلوية رماة وثماني كوكبات من الخيالة وعدة سرايا مدفعية متوسطة وثقيلة وعدة مفارز من المغاوير المدربين على حرب الجبال وأسراب من الطائرات، حيث قدرت القوة الفرنسية المهاجمة بعدة آلاف من الجنود ، فخرج ثوار الجولان لملاقاة المحتلين في قرية خان أرنبة وأجبروهم على التراجع باتجاه القنيطرة. وفي الثاني من نيسان ١٩٢٦ اشتبك الفريقان بالسلاح الأبيض، وتلاصقوا جسداً بجسد، وقد دافعت مجدل شمس عن نفسها لمدة ١٢ ساعة قبل أن تسقط بأيدي الفرنسيين. وفي نفس العام سقطت جباتا الخشب عندما اقتحمها الفرنسيون في ١٠ حزيران ١٩٢٦ بعد مقاومة ضارية خلفت ٤١ شهيداً من أهالي الجولان بينهم الثائر الكبير أحمد مريود وشقيقه..

كما كان لأهالي الجولان محطات نضالية رائعة بعد ذلك في مقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء إضرابات ومظاهرات ١٩٣٦ و١٩٤٥ ومساهمة ملحوظة في حرب فلسطين ١٩٤٨..

### نشوء منظمة الحزب الشيوعي في الجولان

انتشرت الأفكار الشيوعية في الجولان منذ إعلان تأسيس الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٢٤ تقريباً، فالمعلومات التي أفاد بها بعض الشيوعيين القدامى الجولانيين تبين أنه تم تنظيمهم في صفوف الحزب منذ عام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦. من الرفاق القدامى الذين عرفوا بشكل جيد بين أوساط الجماهير، الرفيق حكمت اسطنبولي «أبو الحكم»، وقد استشهد عدد من الرفاق الشيوعيين الجولانيين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من بينهم الرفيق عبد المجيد طش، الذي وجدت في جيبه هوية الحزب عند استشهاده على أرض المعركة في فلسطين، والرفيق الشهيد صلاح امجوق الذي قام ببطولة معروفة أثناء احتلال مستعمرة كموش في فلسطين واستشهد فيها.

مع مطلع الخمسينيات عمل بعض المعلمين والمدرسين الشيوعيين في القنيطرة وبعض قراها. فقد عمل المعلم متري الهامس في قرية جبا في أعوام ١٩٥٢-١٩٥٣ والرفيق عبد الله دياب، الذي أصبح مديراً لمدرسة التجهيز الوحيدة في الجولان، والذي نقل من دمشق إلى القنيطرة بسبب التزامه بالحزب الشيوعي ومن خلال احتكاك هؤلاء المدرسين بأهل الجولان انتشر الفكر الشيوعي بشكل أوسع..

يمكن اعتبار أواخر عام ١٩٥٤ مرحلة إعادة الحياة للتنظيم الشيوعي في الجولان، فقد حاولت مجموعة من الشبان إيجاد صلة بالحزب الشيوعي، حيث أرسلت أحد أعضائها إلى دمشق للاتصال بالحزب وقد تم التواصل فعلاً بعد أن تأكد الحزب من أن هذه المجموعة تبحث فعلاً عن الحزب، وتريد الانضمام إلى صفوفه، وأرسل الحزب الرفيق مراد يوسف، أحد أبناء القنيطرة والمقيم في دمشق، وعقد معهم الاجتماع الأول، وضم الاجتماع التأسيسي عدداً من الرفاق منهم مفيد وعبد المهدي وفكرت، وبعد زمن قصير انضم الرفيق فخري وأصبحت هذه الخلية الشيوعية مؤلفة من أربعة رفاق أعمارهم تتراوح بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة، وبدأ نشاط الفرقة في المجال السياسي والفكري والتنظيمي في ظل ظروف عائلية وعشائرية ودينية متزمتة، وبعد افتتاح المدارس في عام ١٩٥٤ ازداد نشاط الفرقة في أوساط الطلبة وقد ساعدهم في ذلك خدمات الرفيق عبد الله دياب لجماهير الطلبة والتي كان من أهمها السماح لعدد كبير من الطلاب الفقراء بالحضور كمستمعين في صفوف الثانوية والإعدادية، وعندما ترسخت جذور الفرقة بدأت بالنضال من أجل تبني المطالب الجماهيرية، وقامت بجمع التواقيع على نداء السلم العالمي (نداء استوكهولم) وقد كان للشيوعيين في الجولان عدة محطات نضالية منها:

١- تقدمت الفرقة بعريضة وقّع عليها /٤٥٠/ من أهالي مدينة القنيطرة، تطالب بترخيص الكهرباء، وفعلاً تم التخفيض بمقدار /٢٠/ ق.س للكيلو واط. وأدى النجاح في هذا المطلب إلى تقوية ثقة أهالي الجولان بهؤلاء الشباب الشيوعيين، و تم إدخال جريدة (النور) جريدة الحزب الشيوعي السوري بعشرة أعداد لأول مرة حتى ارتفع عدد مبيعاتها إلى /١٥٠/ عدداً خلال سنة واحدة، وأصبحت من أهم الجرائد الجماهيرية في المنطقة. كما نشرت المنظمة في جريدة النور عدداً من القصائد المترجمة عن اللغة الشركسية كما تم إدخال جريدة الأخبار اللبنانية الأسبوعية والنداء وغيرها من الصحف والمجلات التقدمية والشيوعية.

٢- في عام ١٩٥٥ تمكنت المنظمة من منع هدم البيوت في حي العرب عند مدخل القنيطرة من ناحية دمشق، وذلك بإرسال عريضة إلى رئاسة الجمهورية والبرلمان ورئاسة الوزراء ووزارة الداخلية عليها مئات التواقيع المطالبة بوقف الهدم ومحاسبة المسؤولين عن ذلك التصرف، وقد أوقف الهدم ونقل قائمقام القضاء..

٣- انخرط جميع الرفاق والأصدقاء في المقاومة الشعبية، وتدربوا على استعمال السلاح وكانوا يخرجون في دوريات لحراسة الجسور والأماكن السهلة التي يمكن للعدو أن يستخدمها للإنزال المظلي.

٤- في عام ١٩٥٧ عندما حاولت أمريكا جر البلدان العربية إلى مشروع ايزنهاور، أصدرت المنظمة منشوراً مطبوعاً على الآلة الكاتبة ضد هذا المشروع، وفضحت مؤامرات أمريكا والدول السائرة في ركابها، وهو أول بيان سياسي يصدر في تاريخ الجولان وعاصمته القنيطرة، كما علقت يافطات تحيي تحالف العمال والفلاحين في نضالهم ضد التدخلات الاستعمارية الأمريكية، وضد المؤامرات الرجعية والضغوط على سورية. وأرسلت المنظمة برقية عليها عشرات التواقيع ضد مبدأ ايزنهاور وقد ساهم في جمع التواقيع عليها الرفيق حكمت اسطنبولي.

وقرر الرفاق في عام ١٩٥٧ الاحتفال بعيد الجلاء بأسلوب جديد، فقد تم حفر عبارة «عيد الجلاء» على قمة أبو الندى، حيث ملئت الحفرة بالمازوت وأشعلت وارتفعت ألسنة اللهب في السماء عدة أمتار واستقبل الأهالي ذلك بالابتهاج والسرور.

٥- تمكن التنظيم وبمساعدة المركز من الدخول في العديد من القرى، وتكوين منظمات في القطاع الشمالي، وقرى الصرمان ومدارية والمومسية وغيرها.

٦- في عام ١٩٥٨ قاد التنظيم تظاهرة قام بها عمال الهندسة وجماهير القنيطرة ابتهاجاً بتحطيم حلف بغداد، وقبر النظام الملكي في العراق الشقيق، حيث رددت الجماهير الشعارات الوطنية والهتافات الديمقراطية والأهازيج.

ومع بداية عام ١٩٥٩ أثناء الحملة التي شنت ضد الشيوعيين أيام الوحدة، اعتقل معظم الرفاق في المنظمة، واستمر اعتقالهم حتى عهد الانفصال حيث تم إطلاق سراح الرفاق وعادت الصلة مع المنظمة عن طريق الرفيق دانيال نعمة، ونتيجة صمود الرفاق في السجون أصبحت جماهيرية المنظمة كبيرة للغاية، مما دفع الكثير من الشباب والشابات للانتساب للحزب، وعادت المنظمة لممارسة النشاط الجماهيري في الجولان فنظمت عريضة تطالب بالسماح بعودة الرفيق خالد بكداش إلى الوطن، وقع عليها المئات من القنيطرة وقراها، وحاولت السلطات إرهاب الرفاق واستدعت الرفيقين فكرت رجب ورفعت للتحقيق معهما بحجة أن التواقيع مزورة.. كما أرسلت المنظمة وفداً إلى رئاسة الوزراء بهذا الخصوص وأرسلت برقية باسم نساء الجولان للغاية نفسها..

وشاركت المنظمة في المظاهرة الكبيرة التي جرت في دمشق تأييداً للثورة الكوبية، وقامت بتأسيس الجمعيات الفلاحية التعاونية في قرى الجولان مثل المومسية، وأنشأت جمعية تعاونية لصيادي الأسماك، وكل ذلك أعطى وزناً لمنظمة الحزب الشيوعي في الجولان بين أوساط العمال والفلاحين والطلاب والمعلمين ودخل في التنظيم رفاق من معظم القرى والأحياء..

### الصراع الطويل ضد الصهيونية

شهد الجولان صراعاً طويلاً ضد الصهيونية لاعتبارات عدة، منها موقع الجولان الاستراتيجي المطل على فلسطين وبالتالي خط المواجهة الأول ضد الكيان الصهيوني، حيث خاض أهل الجولان من المدنيين وإلى جانبهم الجيش الوطني المرابط هناك منذ حرب ١٩٤٨ معركة عين فيت ١٩٥٥ التي استشهد فيها الرفيق الملازم أول ممدوح قره جولي، ومعركة تل العزيزيات ١٩٦٠، لكن الفاجعة الكبرى كانت في نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧، والتي فقدنا جولاننا العزيز يومها عندما احتلته القوات الصهيونية بدعم كامل من الامبريالية الأمريكية، ذاك اليوم الأسود لم يمر دون تضحيات وصمود من جانب الجيش والأهالي في وجه الغزاة، ومنها نذكر ما سطره الضباط والجنود الشيوعيون من بطولات في المقاومة والصمود المشرف كمعركة قرية الجليبيني التي استشهد فيها الرفيق مصطفى بدوي الذي كان برتبة مرشح وقائد فصيلة، فأثناء الهجوم الغادر للعدو الإسرائيلي، طُلب منه الانسحاب من موقعه لكنه رفض الأمر وقد استبسلت مجموعته الباقية معه وهم أربعة جنود، وصمدت لمدة أربعة أيام استطاعت خلالها تدمير رتل من الدبابات قبل أن تلتف عليه مجموعة صهيونية، فاستشهد مع مجموعته المرابطة في القرية. كذلك شهدت هضبة الجولان معارك حربي تشرين والاستنزاف ١٩٧٣و١٩٧٤ التي تم فيها تحرير مدينة القنيطرة وبعض القرى..

وشهد الجولان في الثمانينيات حركة جماهيرية كبيرة أهم مراحلها ما عرف بالإضراب الكبير أو معركة الهويات، عندما حاولت سلطات الكيان الصهيوني فرض الهوية الإسرائيلية على أهالي الجولان المحتل، و بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٤، دخلت قوات الاحتلال المنازل مدججة بالأسلحة و قنابل الغاز و العصي، وأوسعت المواطنين ضربا و تنكيلا، واعتقلت منذ اللحظة الأولى /٤٧/ شيخا و شابا، و حوالي /١٥٠/ شخصا زج بهم في معتقل مدرسة مسعدة، وسقط عشرات الجرحى و فرض الصهاينة منع تجول و حطموا الأبواب و النوافذ، و أتلفوا أثاث المدارس، ومنعوا حتى المواشي من الخروج إلى المراعي. الأمر الذي أدى إلى موت القطعان وتفشي الأمراض في قطعان أخرى، وقطعوا مياه الشرب، وأجبروا السكان على شرب مياه البرك و المستنقعات، مما أدى إلى إصابة مئات الأطفال بمختلف الأمراض. وقد أحرق الإسرائيليون أيضا مزارع الأبقار، ودام الحصار الإسرائيلي /٥٢/ يوماً و الإضراب الشامل سبعة أشهر. لقد سطر الأهل، خلال ما بات يعرف بـ«معركة الهويات»، حين كنس أهالي الجولان الهويات الإسرائيلية بمكانس البيوت و داسوها على مرأى من جنود الاحتلال، أروع فصول المقاومة ضد الاحتلال، و أسقطوا مراهناته و إرهابه في مزبلة التاريخ أمام صرخة المقاومين التي تقول: في تاريخ ١٤-٢-١٩٨٢ «لو اعتقلتمونا جميعا، و سننتم ألف قانون فلن تستطيعوا تغيير هويتنا السورية»، «أقسمنا بوطننا ما نستلم الهوية»، «بالروح بالدم نفديك يا جولان»، «المنية ولا الهوية»، وتم إنشاء «حركة المقاومة السرية» في عام /١٩٨٣/، التي قامت في حزيران /١٩٨٥/ بتفجير المعسكر الإسرائيلي في بقعاثا، ونفذت عشرات العمليات الفدائية ضد الاحتلال، وقدمت عشرات الشهداء، ومن مؤسسي الحركة نذكر: هايل أبو زيد، وصدقي المقت وبشر المقت وسيطان الولي وعاصم الولي وعصام أبو زيد وعصمت المقت وأيمن أبو جبل وزياد أبو جبل..

بلغ عدد السجناء والمعتقلين منذ العام /١٩٦٧/ وحتى اليوم حوالي /٧٠٠/ مناضلا، ما نسبته /٢٠/ بالمائة من السكان، وعدد السجناء والمعتقلين اليوم في زنازين الاحتلال الإسرائيلي يزيد على /١٤/ مناضلا، ومن الشهداء الذين ضرجوا بدمائهم الذكية أرض الوطن نذكر: «عزت أبو جبل ونزيه أبو وزيد وفايز محمود والطفل فؤاد صبح»، و/ غالية فرحات/، الشهيدة البطلة التي استشهدت بتاريخ ٨-٥-١٩٨٧ خلال التظاهرات ضد قوات الاحتلال والتي أصبحت رمزاً للمرأة السورية..

### كلمة أخيرة

لقد سطر الجولان السليب سطوراً لا تنسى في صفحات المقاومة الوطنية والطبقية وهو اليوم في ظروف الثورات والانتفاضات العربية قادر على إطلاق زئيره الثوري المقاوم من جديد في الذكرى الـ٤٤ لاحتلاله وأن يتنفس عبق الحرية من جديد، ولعل الجولان قادر على أن يشكل وجهة أساسية من وجهات الحركة الشعبية الحديثة العهد في سورية، فالجولان ورقة عباد الشمس التي تظهر الوطني من غير الوطني، وتأخذ المجتمع نحو فرز حقيقي ينهي الاصطفافات الوهمية ويؤمن الخندق من الطعنات الخائنة..

■■

# ما وراء خطة تل أبيب لتهريب مبارك؟!

◄ محمد جمال عرفة

**قبل فترة قصيرة نُشرت أخبار مدسوسة على صحف مصرية تقول إن أعضاء في حركة حماس ينوون اختطاف نجلي الرئيس مبارك علاء وجمال من سجن طـرة(!)، ولم يلتفت أحد في هذه الصحف لغرابة هذا الخبر لأنه بلا منطق، فلماذا تخطف حماس نجلي مبارك وهي سعيدة لسجنهما؟ وكيف؟ وما هي مصلحتها ونواياها من هذا الخطف؟ وسرعان ما تبين أن الخبر مجرد فرقعة ضمن محاولات صهيونية لإفشال الثورة الشعبية أو إدخال مصر في فوضى بعد الثورة يلعب فيها النشر الإعلامي دوراً كبيراً.**



ويوم الاثنين سربت صحف صهيونية ووكالات أنباء غربية أنباء عن نشاط كبير قالت إنه لأعضاء من تنظيم القاعدة في سيناء وأن أجهزة الأمن المصرية رصدت عناصر يشتبه أنها من تنظيم القاعدة داخل منطقة جبل الحلال في محافظة شمال سيناء من المصريين والفلسطينيين وجنسيات أخرى.

كما أقامت محطات التلفزيون الصهيونية «مندبة» عبر سلسلة برامج مصورة على مدار أيام عدة من الحدود المصرية الفلسطينية في رفح تزعم أن أنابيب الغاز والنفط الإسرائيلية القريبة من غزة قرب الحدود مع مصر والتي تمول قواعد طائرات ومنشآت عسكرية صهيونية باتت معرضة للخطر بعد فتح معبر رفح بين مصر وغزة!

وزعم «رئيس الوزراء الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو- خلال جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاثنين- أن حركة حماس تزداد قوة في الأراضي المصرية، وأن الحركة قامت بنقل معظم نشاطاتها إلى مصر من دمشق بسبب حالة الغليان التي تشهدها سورية، وأدعى أن «المصريين يواجهون صعوبات في ممارسة سيادتهم في سيناء، وأن نشاط المنظمات الإرهابية العالمية هناك يتكثف بسبب العلاقة القائمة بين سيناء وقطاع غزة»!

ثم فجّر المستشار عبد العزيز الجندى وزير العدل مفاجأة من العيار الثقيل حيث كشف- لفضائيتين مصريتين- عن مخطط صهيوني لتهريب مبارك للخارج، واتهم «إسرائيل» بالسعي لإحداث الفتن وإشاعة الفوضى في البلاد، مؤكداً أن تل أبيب قلقة من المصالحة الفلسطينية التي تمت بوساطة مصرية ولذلك تريد القضاء على الثورة المصرية.

لكن الجندي برر محاولة تهريب مبارك بقوله: إن «إسرائيل» تريد هدم الثورة المصرية كما تسعى الآن إلى تدمير المجتمع و زعزعة أمنه عن طريق البلطجية الذين يحصلون على الأموال من تل أبيب.

وكان من اللافت أيضاً بث أنباء كاذبة عبر شبكة الانترنت- لاحظ أن عملاء تل أبيب يدخلون على فيس بوك ويشكلون مجموعات ويطرحون أخباراً كاذبة- يوم (جمعة الغضب الثانية) عن هرب مبارك على متن طائرة حربية من مستشفى شرم الشيخ لا ندري كيف، لكن الهدف من تسريب الخبر تحقق، وهو إعلان الشباب الذين كانوا معتصمين في التحرير بقائهم ومبيتهم احتجاجاً على هرب الرئيس في وقت كان زملاؤهم يسعون لإقناعهم بإخلاء الميدان بعد التظاهر لعدم إرباك الحياة العامة والمواصلات؟!

**معبر رفح الهدف!**

والملاحظة التي ينبغي ألا تغيب عن بال أحد أن كل هذا الكم من أخبار (الحرب الإعلامية) المسرب أغلبها من الجانب الصهيوني، جاء مع فتح مصر معبر رفح بشكل دائم وهو القرار الذي يزعج تل أبيب بشدة لأنهم اعتبروه أحد معالم فشل استخباراتهم التي تضاف لفشلهم في توقع انهيار نظام مبارك وعدم توقعهم نجاح المصالحة الفلسطينية وغيرها!

ولهذا ارتبطت هذه الشائعات بمحاولات نشر أخبار كاذبة هدفها تأليب الشارع المصري ضد المجلس العسكري وعرقلة استمرار ثورته مثل الحديث عن اندساس ٤٠٠ من أفراد القاعدة في سيناء ليقوموا بأعمال إرهابية داخل مصر، وكأن تل أبيب تخبرنا من الآن أن علينا أن نتوقع أعمال عنف وانفجارات وتتهم القاعدة مسبقاً بالمسؤولية رغم أنه لا توجد أي أدلة فعلية على وجود القاعدة لا في سيناء ولا غزة!

بعبارة أخرى يبدو أن الهدف هو تأديب القاهرة على فتح معبر رفح بدون استشارة تل أبيب أو الاستماع لرفضها للقرار المصري بعدما أعلن وزير الخارجية نبيل العربي أنه قرار مصري فلسطيني خاص لا شأن لإسرائيل به.

حيث يزعمون- بحسب التلفزيون الإسرائيلي- أن «خطوة فتح المعبر تخالف القانون الدولي.. وهناك بند في اتفاقية كامب ديفيد يحظر صراحة فتح أي معبر مصري يسهل حركة الفلسطينيين، ويطالب بتشديد الرقابة عليه تخوفا من قيام الفلسطينيين بأية عمليات انتقامية( ....) في أي وقت»!

لكن مصر تعتبر أن المخاوف الإسرائيلية من فتح معبر رفح على الحدود بين مصر وغزة بشكل دائم وكامل لا مبرر لها، وتؤكد عدم التراجع عن قرارها بفتح المعبر وفق الآلية الجديدة التي بدأ العمل بها، وتقول إنه لا صحة لما قاله وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتانيتس إن مصر قد خرقت الاتفاق مع «إسرائيل» بفتحها معبر رفح، حيث إن مصر لم توقع أي اتفاقية نهائياً مع «إسرائيل» بخصوص المعبر، واتفاقية المعابر (الخاصة بتنظيم العمل بمعبر رفح) تم توقيعها بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» والاتحاد الأوربي في نوفمبر ٢٠٠٥».

والحقيقة أن أكثر ما يقلق «إسرائيل»- بحسب الصحف العبرية- ليس فتح معبر رفح بحد ذاته إذ إن المعبر سيفتح لبضع ساعات إضافية يومياً، لكن ما يقلقهم هو عودة العلاقات بين القاهرة وحماس لسابق عهدها القوي وما يعتبرونه تقليصاً للسيطرة الأمنية على سيناء ووجود عشرات الأنفاق التي تعمل على مدار الساعة، وتوفر السلع للقطاع وتوفر حتى مواد البناء والسيارات مما أفشل تماماً خطط حصار غزة.

حديث خطط تهريب الرئيس المصري السابق- عبر عملاء بالمال- ربما له علاقة أيضاً بمخاوف صهيونية من كشف الرئيس السابق فضائح العلاقات المصرية الصهيونية في عهده خلال المحاكمة وأسرار صفقات الغاز والتفاهمات السرية مع تل أبيب وواشنطن التي ستزيد من حجم الغضب المصري على «إسرائيل» بلا شك.

لكن الحقيقة الثابتة من وراء تسرب كل هذا الكم من الأخبار الكاذبة أو التي تحذر من تهريب مبارك رغم صعوبة ذلك، أن هناك حرباً إعلامية صهيونية تستهدف في المقام الأول الثورة الشعبية المصرية ومحاولات إفشالها وضربها من الداخل، وأن كل ما ينشر عن هرب مبارك أو قرب هجمات للقاعدة في سيناء كل مصر، أو تغلغل حماس في مصر ما هو إلا محاولات ضغط وإرهاب صهيونية ضمن عملية كبرى يطلقون عليها (تهريب مبارك)!

**عن «بوابة الوفد الالكترونية»**

# خطط سعودية لبناء ١٦ مفاعلاً نووياً

تخطط السعودية لبناء ١٦ مفاعلاً نووياً بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك بتكلفة قد تتجاوز ١٠٠ مليار دولار، حسبما أفاد به منسق التعاون العلمي لمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة عبد الغني مليباري.

وأوضح مليباري في حديث صحفي أن السعودية- أكبر بلد مصدر للنفط في العالم- تبذل جهوداً حثيثة لمواكبة تسارع نمو الطلب على الكهرباء، وتعزيز طاقة التوليد المحلية باستخدام المفاعلات النووية.

وحسب المخطط ستكون المملكة بعد عشر سنوات قد أنهت بناء مفاعلين، وبعد ذلك سيجري بناء مفاعلين سنوياً إلى أن يصل العدد الإجمالي إلى ١٦ مفاعلاً.

وقدر مليباري تكلفة المفاعل الواحد بنحو سبعة مليارات دولار، مضيفا أن المملكة بصدد وضع خطط المشروع النووي والتنسيق مع الشركات المتخصصة.

وتشير التقديرات الرسمية أن معدل نمو الطلب على الكهرباء في المملكة يتراوح بين ٧ و٨٪ سنوياً على مدى السنوات العشر المقبلة. وحسب المخطط فإن الرياض تريد تلبية ٢٠٪ من حاجاتها من الكهرباء باستخدام الطاقة النووية.



الجدير بالذكر أن الكشف عن مخطط السعودية يأتي في وقت تتراجع فيه العديد من الدول عن خطط لإنتاج الطاقة النووية بعد حادثة محطة فوكوشيما دايتشي اليابانية إثر الزلزال المدمر الذي ضرب اليابان في آذار الماضي.

بالتزامن مع ذلك أعلنت ألمانيا إغلاقا تدريجيا لـ١٧ مفاعلاً نووياً للطاقة السلمية، واللجوء إلى طاقة نظيفة، حيث سيغلق آخر مفاعل فيها بحلول العام ٢٠٢٢.

يشار إلى أن الإمارات أرست في كانون الأول ٢٠٠٩ عقداً لبناء أربع محطات نووية بقيمة ٢٠,٤ مليار دولار على كونسورتيوم كوري جنوبي.

■■

# جنود بولندا «بريئون» من دم الأفغان..!

برأت محكمة عسكرية بولندية الأربعاء سبعة جنود من تهمة ارتكاب جرائم حرب بحق مدنيين في أثناء «خدمتهم» في أفغانستان لعدم كفاية الأدلة، في أول محاكمة من نوعها للمنخرطين في الحرب الدائرة في أفغانستان تحت يافطة استهداف حركة طالبان.

ونفى القاضي ميروسلاف جاروسيفسكي خلال جلسة المحكمة في وارسو «وجود أدلة على ارتكاب جرائم حرب في قرية ننغار خيل»، في إشارة إلى واقعة حصلت يوم ١٦ آب ٢٠٠٧ عندما قصفت القوة البولندية في ولاية بكتيكا عرساً أفغانياً إثر هجوم لمقاتلي طالبان عليها.

وكان الادعاء العسكري قد وصف عملية قتل المدنيين الستة- بينهم سيدة حامل- جراء القصف البولندي بأنه «قتل عمد»، وطلب إنزال أحكام بالسجن تتراوح بين ٥ و١٢ عاماً لخمسة جنود وقائدهم ومعاقبة السابع على تهمة إطلاق النار على شيء غير محدد.

وقال القاضي إن المحكمة لم تتمكن من الحصول على وثائق مناسبة، ولم تتمكن من التحديد بشكل دقيق مصدر النيران ومكان الشهود.

وقال الجنود إنهم غير مذنبين مدعين أنهم كانوا يـردون على نـيران مقاتلي طالبان، وأن القتلى سقطوا جراء سقوط قذيفة عن طريق الخطأ.



وكانت تقارير قد أشارت إلى أن وحدة بولندية أطلقت النار من أسلحة ثقيلة على مجموعة من الأشخاص يوم ١٧ آب ٢٠٠٧ بعد تعرض كتيبة أخرى لانفجار عبوة يدوية الصنع.

وقد تبين لاحقاً أن إطلاق النار استهدف في الواقع حفل زفاف مما أدى إلى مقتل ستة مدنيين بينهم امرأة حامل وثلاثة أطفال، وإصابة ثلاث نساء بجروح خطرة.

وكانت المحاكمة قد بدأت يوم ٢ شباط ٢٠٠٩، وهي المرة الأولى التي يتهم فيها جنود بولنديون بانتهاك معاهدة لاهاي وقتل مدنيين في أعمال حربية.

وكان وزير الدفاع البولندي بوغدان كليش قد وقف إلى جانب الجنود خلال المحاكمة، وقال «إنهم ارتكبوا خطأ قاتلاً ولا يتعين الحكم عليهم».

وينتشر في أفغانستان ٢٥٠٠ جندي بولندي في إطار ما تسمى بقوة المساعدة الدولية على إرساء الأمن بأفغانستان (إيساف)، مما يجعل بولندا من أكثر الدول مساهمة في إطار قوة الناتو المحتلة لأفغانستان.

■■

# صندوق النقد الدولي، لا ديمقراطي ولا دولي

◄ إنغريد سريناث

تبدو الدول الأوربية متشبثة «بأحقيتها» التعسفية في شغل منصب المدير العام لصندوق النقد الدولي، وذلك في أعقاب الجدل الذي أدى إلى استقالة دومينيك ستراوس كان.

فعلى الرغم من إدعاءات الصندوق بأن عملية اختيار مديره الجديد سوف تتم هذه المرة «بصورة مفتوحة وشفافة وعلى أساس الجدارة»، مع مراعاة التزامه القديم بإتاحة المنصب لمواطني كل الدول الأعضاء، إلا أن ممثلي معظم الدول الأكثر تقدماً قد أعربوا عن تفضيلهم الواضح للمرشحين الأوربيين، حتى قبل فتح باب الترشيح يوم ٢٣ أيار.

وبالطبع لا يساعد مثل هذا الموقف على الإطلاق في تهدئة المخاوف المعممة بين البلدان النامية والمجتمعات المدنية، من أن تكون تلك التعهدات بإصلاح هذا النظام غير التمثيلي الساري لمؤسسات بريتون وودز، مجرد واجهة زائفة.

فثمة انتهاك مباشر للتوصية الصريحة التي نتجت عن مشاورات المجتمع المدني المكثفة في العام الماضي، بأن تجري الانتخابات على منصب مدير عام صندوق النقد الدولي «دون اختيار مسبق من قبل أي مجموعة فرعية من البلدان القوية»، لاسيما وأن الحجج المطروحة لصالح تعيين مرشح أوربي تتنافى مع العقل والمنطق.

فلقد زعم بعض الأوربيين، في عملية فقدان ذاكرة جماعية، أن المشاكل الاقتصادية الحالية تتطلب وجوداً أوربياً على رأس الصندوق الدولي، بعد أن أكدوا أن الموضوعية أصبحت أمراً ضرورياً في نهج الصندوق في أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية في أواخر التسعينات.

هذا يكرر انقلاب منعطف المنطق الذي رافق تحولهم من مساهمين خالصين إلى متلقين خالصين (لقروض صندوق النقد الدولي)، عندما تم إنشاء هذه المؤسسات بعد الحرب العالمية الثانية. ومن مفارقات الصدف أن يكون المرشح الأوفر حظاً لمنصب المدير العام هي وزيرة فرنسية، فقد كانت فرنسا أول دولة استفادت من قروض الصندوق.

فنال التغيير الظاهر في القلوب والعقول (من جانب الأوربيين) أثناء اجتماعات الربيع في وقت سابق من هذا العام، إشادة جوزيف ستيغليتز وغيره الذين اعتبروه بمثابة «جهد الصندوق للنأي بنفسه عن معتقداته القديمة الخاصة به بشأن ضوابط رأس المال ومرونة سوق العمل».

فجاءت هذه الأقوال، جنباً إلى جنب مع الحديث عن تعديل الحصص، لتنعش آمالاً طويلة محبطة في احتمال قيام صندوق نقد دولي جديد.

وكان «ستراوس كان» دعا في اجتماعات الربيع ٢٠١١ إلى مزيد من التعاون للتغلب على أسوأ آثار الأزمة المالية. وقال «نحن الآن في عالم مترابط لا يترك أي مجال لحلول محلية للتحديات العالمية التي تقررها الدول دون مراعاة العواقب على الآخرين».

هذا التعاون من غير المرجح عندما يُنظر إلى المدير العام على أنه يعمل لخدمة مصالح عدد قليل من الدول. وكما يقول جيسي غريفيث، من منظمة مشروع بريتون وودز «يجب أن يكون رئيس صندوق النقد الدولي وأن يُنظر إليه على أنه مستقل عن الحكومات القوية، وضليعاً في مشاكل البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث تتم معظم عمليات صندوق النقد الدولي. وينبغي أن يبرهن على الالتزام بالحد من مستويات عدم المساواة والفقر في العالم».

لن يكون للبلدان النامية والاقتصاديات الناشئة- التي تمثل غالبية سكان العالم وأكثر من نصف الإنتاج العالمي والتي تتعرض للضغوط لزيادة مساهمات رؤوس أموالها- لن يكون لها قول أو وزن في صنع القرار ما لم تكن على استعداد لاتخاذ موقف حاسم ثابت وجماعي لصالح مرشح توافقي. لقد صدرت تصريحات مشجعة في هذا الصدد من جنوب أفريقيا وأستراليا، نيابة عن اللجنة مجموعة العشرين، بشأن ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي.

وستحسن الدول المتقدمة بعيدة النظر إذا نظرت إلى ما هو أبعد من مصالحها الضيقة قصيرة الأجل في خياراتها، لتفادي خطر زيادة تآكل شرعية الصندوق في وقت يمكن لانعدام الثقة من جانب أصحاب المصلحة أن يقوض نهائيا دورها المحتمل في استعادة وإصلاح النظام النقدي الدولي في الأوقات الحرجة.

وعلى حد تعبير المتحدثة باسم منظمة اوكسفام سارة وين ويليامز فإن «الوسيلة الوحيدة لمنح رئيس صندوق النقد الدولي الجديد الشرعية والسلطة اللازمتين، تأتي من خلال اقتراع مفتوح، بحيث يحظى الفائز بدعم غالبية البلدان، وليس مجرد غالبية الأسهم. لقد حان الوقت لكي يقبل صندوق النقد الدولي إتباع نهج منفتح ومعتمد على الكفاءة في اختيار قادته».

**أمينة الإئتلاف العالمي لمشاركة المواطنين/ آي بي اس**

# ماذا بخصوص معبر رفح؟




فيما أكد وكيل وزارة الخارجية في الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة الدكتور غازي حمد أن معبر رفح البري بات معبراً فلسطينياً مصرياً خالصاً دون أي تدخل من الاحتلال الإسرائيلي، نقلت وكالة رويترز عن مسؤولين في حركة حماس أن مصر تفرض قيوداً على عدد المسافرين الفلسطينيين من المعبر إلى أراضيها وهو ما يقوض خطوة أعلن عنها مؤخراً تستهدف تخفيف الحصار الإسرائيلي على القطاع.

حمد قال في تصريح صحفي «نفضل أن يبقى المعبر شأناً فلسطينياً مصرياً فقط ولا نرى حاجة لوجود أي مراقبين دوليين ونرفض عودة الاحتلال لمراقبة المعبر والتحكم في أهالي غزة».. وأضاف «لقد نجحنا في الإشراف على تشغيل المعبر بشكل مهني وقانوني وموضوعي طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في مختلف المعابر البرية».

وتتضارب الروايات والتأويلات حول أسباب تعثر حركة المسافرين الفلسطينيين عبر رفح. فبينما أكدت مصادر فلسطينية وصفت بالمطلعة أنه لليوم الثاني على التوالي تشهد حركة المسافرين عبر معبر رفح البري تعثراً كبيراً نتيجة ازدياد حجم المسافرين من الجانب الفلسطيني، بحكم التسهيلات المصرية وزيادة عدد ساعات فتح المعبر، نقلت رويترز عن مسؤولين من حماس قولهم إن عدد المسافرين الذين مروا من المعبر إلى الأراضي المصرية منذ الإعلان عن الإجراءات الجديدة انخفض بشدة على مدى اليومين الماضيين.

وأضاف هؤلاء أن مسؤولين مصريين قالوا لحماس يوم الثلاثاء إنهم لن يسمحوا بمرور أكثر من ٣٥٠ من سكان غزة من المعبر يومياً، و«هو ما يخيب آمال الفلسطينيين الذين كانوا يأملون أن يكون العبور غير محدود».

وقال مسؤول حمساوي «بعد الفرحة التي غزت أبناء شعبنا فان حركة السفر خلال اليومين الماضيين كانت مخيبة للآمال».

غير أن مسؤولاً أمنياً مصرياً نفى تحديد مصر عدداً أقصى للعابرين من معبر رفح وهو المعبر الوحيد الذي لا تسيطر عليه «إسرائيل».

وقال مسؤولو حدود في حماس إن ٥٦٥ من سكان غزة عبروا إلى مصر يوم السبت ثم عبر ٤٠٤ أشخاص يوم الأحد و٦٣١ يوم الاثنين. لكن العدد انخفض إلى ٢٢٧ يوم الثلاثاء وأقل من مئة بحلول عصر الأربعاء.

ووفقاً للإجراءات الجديدة التي أعلنت عنها مصر قبل ذلك بأسبوع سوف يعمل معبر رفح ستة أيام أسبوعياً بدلاً من خمسة على أن تزيد ساعات عمله اليومية ساعتين.

وسمحت مصر بمرور نحو ٣٠٠ فلسطيني من المعبر في الساعة الأولى فقط بعد إعلان الإجراءات الجديدة.

لكن، وفيما وصفته حماس بأنه تراجع، طلبت السلطات المصرية إفادتها مسبقاً بأسماء أي مسافرين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٠ عاما كما أنها رفضت عبور العشرات وإعادتهم من عند المعبر.

وذكر المسؤول الأمني المصري أن مصر تحتاج إلى المزيد من الوقت للنظر في مطالبات حماس برفع أشخاص من على قوائم الممنوعين من دخول البلاد.

وقال مسؤول في حركة حماس حضر اجتماع الثلاثاء مع المسؤولين المصريين لرويترز «لقد أبلغناهم بأننا نرفض أي إعادة فرض للقيود السابقة».

وفيما يثير الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع إدانات دولية متكررة للكيان، قال رئيس الأركان في جيش الاحتلال الإسرائيلي إن هذا الأخير سيعترض قافلة بحرية جديدة يعتزم نشطاء سلام وجماعات مؤيدة للفلسطينيين إرسالها إلى غزة في أواخر الشهر الجاري.

ويأتي ذلك بعد مرور عام على اعتراض قوات الاحتلال بالقوة لقافلة بحرية تحمل مساعدات إنسانية إلى غزة مما أسفر عن استشهاد تسعة ناشطين أتراك على متن سفينة «مافي مرمرة». ■■

# مطالبات في الكيان لرفع ميزانية «الدفاع»



طالب رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي اللواء بني غانتس بزيادة ميزانية الدفاع بشكل ملموس بسبب اتساع ما أسماها رقعة التهديدات المحدقة بـ«إسرائيل» بعد التغيرات الأخيرة في الشرق الأوسط، حسبما أوردت وكالة الأنباء الألمانية.

ونقلت إذاعة العدو عن غانتس قوله في جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست إن «الجيش الإسرائيلي سيسعى في المواجهة العسكرية القادمة إلى اختصار مدة القتال قدر الإمكان من خلال استخدام قوة نيران شديدة منذ البداية».

وأوضح أن هذا الجيش سيضطر في المواجهة القادمة إلى محاربة من وصفها بتنظيمات إرهابية تعمل من داخل مناطق مأهولة بالسكان، مما سيكلف الطرف الآخر ثمناً مؤلماً، زاعماً أن جيش الاحتلال الإسرائيلي سيراعي القانون الدولي وسيقدم مساعدات إنسانية للسكان..!

وأكد غانتس أن الجيش يجري استعداداته تحسباً لانطلاق مظاهرات شعبية كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحدود الكيان خلال الأشهر القريبة المقبلة، وذلك بعدما استخلص العبر من أحداث ذكرى النكبة الفلسطينية.

وأشار إلى أنه لو كانت بحوزة قوات الجيش الوسائل الملائمة لتفريق المظاهرات خلال أحداث مجدل شمس في ذكرى النكبة لما تطورت الأحداث بذلك الحجم.

وأكد أن اجتياز المتظاهرين لحقول الألغام في هضبة الجولان «أمر مزعج»، مشيراً إلى «ارتكاب أخطاء عدة خلال التصدي للمتسللين».

من ناحية أخرى استبعد رئيس الأركان أن تحاول القيادة السورية تخفيف الضغوط الداخلية عليها من خلال توجيه النار إلى «إسرائيل»، متطرقاً في الوقت ذاته إلى مصر التي «لا تمثل تهديداً لإسرائيل، ولكنها أقل استقرارا مما كانت عليه في الماضي»، حسب تعبيره مشيراً إلى أن عملية بناء السياج على «الحدود» الإسرائيلية المصرية ستنتهي حتى نهاية العام القادم «مما سيساهم في منع دخول متسللين وتهريب الوسائل القتالية». وأكد أن جيش الاحتلال سيعمل على منع أي محاولة لخرق الطوق البحري المفروض على قطاع غزة، واعتبر أن منظمي قافلة السفن الجديدة يسعون لإثارة الكراهية والاستفزازات تجاه «إسرائيل» وهم لا يفعلون ذلك من منطلق رغبتهم في تقديم المساعدة لسكان قطاع غزة.

وفيما يتعلق بقضية الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط المحتجز في غزة، صرح غانتس بأن «النقاش حول طريقة الإفراج عنه يجب أن يكون مغلقاً وليس علنياً». ■■

# إخلاء قرية بالضفة لتدريبات عسكرية صهيونية



أخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح الأربعاء قرية يرزا بمنطقة الأغوار الشمالية شمال الضفة الغربية، وعددا آخر من القرى الصغيرة في تلك المنطقة من سكانها بهدف إجراء تدريبات عسكرية واسعة.

ونقلت شبكة الجزيرة عن رئيس مجلس القرية، مخلص مساعيد، قوله إن عشرات السيارات العسكرية من نوع (جيب) اقتحمت القرية في ساعات الفجر وأجبرت أهالي القرية على الرحيل عنها، تحت ذريعة المناورات العسكرية، مشيراً إلى أن الاحتلال لم يبق أياً من الأهالي أو حتى مواشيهم داخل القرية، بل «أجبرنا على إخلائها أمام عينه».

وأكد مساعيد أنه تم وضعهم بمنطقة جبل الجابر الذي يبعد عن قريتهم أكثر من كيلومترين، لافتاً إلى أنهم يواجهون مشاكل عديدة نتيجة لعدم وجود مياه أو طعام خاص لهم ولمواشيهم التي باتت في العراء «لعدم وجود مضارب خاصة بها».

ولفت إلى أن الخطورة الكبرى تكمن في وصول بعض القذائف التي تطلقها المدرعات العسكرية لمناطق وجود السكان الفلسطينيين، حيث وصلت لأقل من ٥٠٠م.

وأوضح مساعيد أن قريته تعرضت منذ بداية العام الجاري لعمليتي هدم طالت منازل وحظائر للأغنام ومسجد القرية، كما يتهددها الآن الكثير من إخطارات الهدم الصهيونية والتهجير.

من جهته، قال المواطن الفلسطيني، عمر عينابوسي إن الاحتلال نشر مئات الآليات العسكرية من مدرعات ضخمة وجيبات وناقلات جند ومدافع وغيرها في العديد من القرى والمضارب البدوية في الأغوار الشمالية، بهدف تنفيذ عمليات وتدريبات عسكرية ضخمة «لم ينفذ مثلها منذ تسعينيات القرن الماضي».

وأكد عينابوسي للشبكة أن سلطات الاحتلال فرضت حظراً أمنياً على قرية يرزا ومنطقة البقيعة وغيرها من المناطق، ومنعت الأهالي والمزارعين من الخروج إلى أراضيهم ومراعيهم، وحذرت من مخالفة هذه الأوامر.

من جانبه، استنكر رئيس حملة (أنقذوا الأغوار) فتحي خضيرات هذه الأعمال الصهيونية، وقال إنها تهدف لتهجير السكان عن قراهم وبلداتهم، واستباحة ما تبقى من أراضيهم الزراعية ومراعيهم.

وأضاف أن هذه التدريبات العسكرية التي يشارك بها أكثر من ٢٠٠٠ جندي صهيوني من الممكن ألا تقتصر على يوم واحد، مشيراً إلى أنها ستلحق أضراراً كبيرة بالمزروعات، وبالمناطق الرعوية لاسيما أنها تمتد لأكثر من عشرة كيلومترات.

وحذر من حدوث أضرار جسيمة بالمواطنين أنفسهم، سواء أثناء عمليات التدريب وتعرضهم لقذائف وأسلحة الجيش، أو بإصابتهم بأضرار من مخلفات جيش الاحتلال، حيث يتعمد ترك مخلفات وراء عادة.

يشار إلى أن قوات الاحتلال تصادر الكثير من مناطق الأغوار الفلسطينية، خاصة الشمالية منها، وتفرض حظراً عسكرياً وتمنع دخول المواطنين أو استخدامها مناطق للرعي. ■■

## «شباب ثورة مصر» يتحفظون على الحوار مع الجيش..!

أعلن ٢٣ ائتلافاً لـ«شباب الثورة» الذين أطلقوا الدعوة إلى انتفاضة الخامس والعشرين من كانون الثاني في مصر، التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك، في بيان أن لديهم تحفظات عدة على دعوة الجيش لها للحوار، وقالت: «لا نستطيع أن نقبل أن يتم هذا الحوار في سياق ما يحدث من محاكمات عسكرية للثوار وتجاوزات لجهاز الشرطة العسكرية والالتفاف حول التحقيقات في هذه التجاوزات».

وحسب وكالة الصحافة الفرنسية فقد أضاف الشباب في بيانهم الذي نُشر على شبكة «فيسبوك» أنهم لا يقبلون أيضاً بإجراء هذا الحوار «في ظل قوانين تجرم التظاهر والإضراب والاعتصام السلمي وحرية الرأي والتعبير الصادر عن مجلسكم وكذلك تجريم الحديث عن المجلس العسكري في الإعلام»، مشيرين إلى أن الدعوة التي وجهها الجيش لم تتضمن «أي أطر أو موضوعات أو أسس للحوار يتم التعامل على أساسها( ..) كما أنها لم تحدد آليات وضمانات تنفيذ ما يصدر عن هذا الاجتماع من توصيات».

واعتبرت ائتلافات «شباب الثورة» أن «الدعوة تمت بشكل متسرع لم يوفر أي وقت جدي للتفاعل معها (٤٨ ساعة) ومناقشتها داخل الحركات المختلفة وفيما بينها». وأكدت أنها «ترفض بشدة سلخ الحركات الشبابية عن باقي القوى الوطنية الممثلة للثورة وترى في ذلك تفتيتاً مضراً لقوى الثورة»، مطالبة بـ«إعادة النظر في بنية الحوار» مع الجيش «وسياقه من أجل التوصل إلى صيغة وبرنامج قادرين على إنجاح هذا الحوار المهم».

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الممسك بزمام السلطة في مصر منذ الإطاحة في ١١ شباط الماضي بمبارك، دعا في بيان نشره على صفحته على «فيسبوك» يوم الثلاثين من أيار شباب الثورة إلى حوار، مؤكداً أن القاعة المخصصة له تسع ألف شخص من دون أن يحدد جدول أعمال لهذا الحوار أو هدفاً واضحاً له. ■■

## تونس تجمد أموال «بن علي» في قطر

**أفاد متحدث باسم وزارة العدل التونسية يوم الثلاثاء أن قطر جمدت الأموال الثابتة والمنقولة الخاصة بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وأسرته. ونقلت رويترز عن كاظم زين العابدين المتحدث باسم وزارة العدل التونسية قوله إن دولة قطر أصدرت إذناً قضائياً بتجميد أموال وأملاك الرئيس المخلوع وزوجته وأصهاره استجابة إلى طلبات وزارة العدل التونسية.**

**وأضاف أن الوزارة واثقة من أن السعودية التي تؤوي بن علي منذ الإطاحة به سترد بشكل ايجابي على طلبات لتجميد أموال بن علي وتسليمه.** ■■

# واشنطن تواصل تدريس «ديمقراطيتها»

تدرب الولايات المتحدة نشطاء وسياسيين مصريين وتونسيين لمواكبة التغييرات السياسية في البلدين اللذين شهدا ثورة أطاحت بحكامهما، والاستعداد للانتخابات المقبلة.

وقال «المعهد القومي الديمقراطي» الممول من الحكومة الأمريكية مباشرة، إنه دعا مسؤولين وسياسيين أجانب مقربين من واشنطن للإشراف على هذا التدريب.

وأظهرت وثيقة صادرة عن المعهد أن واشنطن رتبت لزيارة حلفاء لها من بولندا وإندونيسيا إلى مصر لتعليم عدد من النشطاء والسياسيين كيفية التحرك السياسي الفترة القادمة، والمتوقع أن تشهد «تنافسا بين القوى الموالية للغرب وبعض الأحزاب الإسلامية والأحزاب القومية والليبرالية».

وذكرت الوثيقة أن زيارات أخرى قام برعايتها المعهد لمسؤولين من صربيا ورومانيا وتشيلي لتعليم النشطاء المصريين تجارب تلك الدول وكيفية التحول إلى النموذج «الغربي للديمقراطية» كاشفة عن أن المعهد يعمل مع الأحزاب ومنظمات المجتمع



المدني لمناقشة الإصلاحات الانتخابية المطلوبة.

وتركزت النقاشات– وفق الوثيقة– على كيفية تحضير المنظمات المعارضة للانتخابات في وقت سريع وكيفية تعليمهم طرق التغلب على خلافاتهم وانقساماتهم الداخلية، ثم كيفية التحرك بالفترة انتقالية التي يقودها المجلس العسكري.

وشرحت الوثيقة، التي لم تذكر أسماء الأحزاب أو النشطاء المستفيدين من التمويل الأمريكي أو توقيتات التدريب، طريقة مساعدة المعهد في تطوير المهارات والإستراتيجيات للحملات الانتخابية وطرق جديدة للحملات مثل التحرك من منزل إلى منزل، وهي الأساليب التي كان يقاومها ويرفضها النشطاء المصريون في السابق.

ونقل المعهد، ومقره واشنطن، عن السياسي التشيلي سيرجيو بيتار قوله إنه التقى بقادة شباب شاركوا في المظاهرات التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، علاوة على قادة بعض الأحزاب.

وفي الشأن التونسي، قال المعهد بوثيقته إنه بدأ جولة ثانية من الأبحاث ليتعرف عن كثب على رؤية التونسيين للأحزاب السياسية، وأكثر القضايا التي تقلق المواطنين هناك.

وأضاف المعهد القومي الديمقراطي أنه سيقوم بإطلاع الأحزاب على نتائج أبحاثه لمساعدتهم بكتابة سياستهم وإستراتيجيات الحملات لمواجهة احتياجات البلاد التي تستعد لأول انتخابات ديمقراطية منذ أكثر من عشرين عاما والمزمع إجراؤها في ٢٤ تموز المقبل.

كما أشار إلى أنه أحضر سياسيين من دول عدة كبلغاريا والمجر والبرتغال للتشاور مع الأحزاب التونسية قبيل الانتخابات.

**«أمريكا إن أرابيك»**

# رياح الخطر تهب على الجنوب من الشمال الغني

**غوستافوكابديفيلا**



تشهد الولايات المتحدة أضعف معدل انتعاش اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، مع ارتفاع معدل البطالة وتقلص الاستثمارات بسبب مديونيتها العالية، فيما يعاني اقتصاد الدول الأوربية الأعضاء في «منطقة اليورو» من عدم الاستقرار والتذبذب، ما يعرض الاقتصاديات النامية والناشئة لرياح المخاطر المالية التي تهب عليها من الدول الأكثر تقدماً.

هذا هو مشهد الاقتصاد العالمي الحالي الذي عرضه يلماز اكيوز، كبير الخبراء الاقتصاديين بمركز الجنوب، وهو المنظمة الحكومية الدولية للدول النامية ومقره حنيف، أثناء مؤتمر مخصص لمراجعة الاضطرابات المالية العالمية والخيارات المتاحة للبلدان النامية.

وشرح اكيوز أن الاقتصاديات النامية والناشئة تجذب كميات كبيرة من رؤوس الأموال المخصصة للمضاربات، نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وتحسن آفاق نموها.

كما تسجل عملات غالبية الدول النامية والناشئة ارتفاعا في القيمة، بمعدلات أعلى في بلدان عجز الحساب الجاري مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا وتركيا، منها في الدول ذات الفائض مثل الصين وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا.

وفي نفس الوقت، يواجه كثير من هذه البلدان أيضاً سلسلة من الفقاعات والمضاربات في مجالات القروض والأصول، فضلاً عن ارتفاع درجة حرارة اقتصادياتها مع خطر هبوطها بصورة حادة.

وقال اكيوز إن أكثر الاقتصاديات النامية والناشئة ضعفاً هي تلك التي تحظي بفوائد التوسع العالمي في مجال السيولة وتدافع أسعار السلع وتدفقات رأس المال، فيما تأتي البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا ضمن الدول الأكثر عرضة لخطر تكرار التجارب التي مرت بها المكسيك في السبعينات والثمانينات.

وتشير توقعات مركز الجنوب، الذي أنشأ في ١٩٩٥ ويتخصص في دراسة قضايا الدول الفقيرة، إلى أن معدل النمو سوف يكون معتدلاً بوتيرة منتظمة في آسيا، وهي المنطقة التي لا تبدو الآن عرضة لمخاطر وقوع أزمات عملة وميزان مدفوعات.

وفي المقابل، ستتعامل اقتصاديات أفريقيا وأمريكا اللاتينية مع النمو بوتيرة أقل انتظاماً بسبب تعرضها لتشديد الشروط المالية العالمية والتدهور المحتمل في أسواق السلع الأساسية، وفقاً للخبير المذكور.

وتوقع أن تواجه اقتصاديات بعض كبرى الدول النامية والناشئة- التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على تدفقات رأس المال- أزمة في ميزان المدفوعات.

ونظراً لهذا المشهد، شدد الخبير الاقتصادي والصحافي تشكرافارتي راغافان، على حتمية «التعاون بين بلدان الجنوب»، وأن تضع هذه البلدان مسألة التعاون السياسي على رأس أولوياتها.

وذكّر راغافان المؤسسة بأن الاقتصاد العالمي لا يزال معرضاً لمخاطر وتحديات عديدة على طريق الانتعاش، وذلك نتيجة للكساد الهائل الناتج عن الأزمة المالية التي اندلعت في ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة وانتقلت إلى الاتحاد الأوربي.

وأضاف أنه يجب التذكير أيضاً بأن هذه الأزمة هي نتيجة «السلوك المتهور، بل والجنائي في بعض الأحيان، من الشركات المالية، وسحب آليات الإشراف والرقابة لأسباب إيديولوجية».

كذلك فإن الطريق نحو مستقبل أفضل محفوف بالمخاطر والعقبات، ولا توجد حلول موحدة أو بسيطة تسري على الجميع. ورأى أن الانتعاش وخروج الاقتصاد العالمي من المتاهة الحالية يتطلب مجموعة متنوعة من التدابير، تختلف فيما بين البلدان وعلى الصعيد الدولي أيضاً.

وقال إن أفضل حل سيأتي من خلال التعاون الدولي الكامل والشامل، بغية عرقلة الحرية غير المحدودة لرؤوس الأموال، وضمان أن النظام يخدم مصالح الاقتصاد الحقيقي في جميع البلدان. وهذا قد يتطلب فرض ضوابط على رأس المال حتى في دول مثل الولايات المتحدة، وخصوصاً على تحركات الاستثمارات قصيرة الأجل وغيرها من العمليات التجارية الأخرى.

**(آي بي إس)**

# أزمتا اليونان وإسبانيا نحو مزيد من التفاقم

**أفاد تحليل لمعهد ستراتفور الأمريكي للدراسات الاستخباراتية أنه بات من المؤكد أن تجد اللجنة الثلاثية الخاصة بعمليات الاقتراض التي لجأت إليها الحكومة اليونانية لتجاوز الأزمة الاقتصادية العاصفة باليونان أن أثينا لم تستطع الالتزام بشروط المساعدات.**

يتوقع أن تستكمل اللجنة المذكورة التي تمثل كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوربي والمفوضية الأوربية بوصفهم جهات الإقراض الثلاث لليونان تقريراً أعدته خلال زيارة إلى أثينا تنتهي في ٣ حزيران، بشأن الوضع المالي للبلاد بعد تلقيها حزمة مساعدات في العام الماضي للتغلب على أزمة دين خطيرة، لتخلص إلى الاستنتاج أعلاه.

غير أن الخشية من انتقال عدوى الأزمة إلى دول منطقة اليورو الأخرى توحي بأنه من غير المحتمل أن يتم حرمان اليونان من قسط من المساعدات بـ١٢ مليار يورو (١٧,٣ مليار دولار) يجب أن تتسلمه في الشهر المقبل ضمن خطة الإنقاذ وقوامها ١١٠ مليارات يورو (١٥٨,٥ مليار دولار)، وربما تحتاج إلى مبلغ إضافي يصل إلى ستين مليار يورو (٨٦,٥ مليار دولار) في المستقبل.

وتوقع المعهد أن يتم الاتفاق بين المقرضين وأثينا على خطة إضافية للخصخصة تلعب دوراً رئيسيا في تلقي اليونان للقسط القادم من المساعدات وربما الأقساط الأخرى، في وقت ازدادت فيه التوقعات في نيسان بشأن احتمال إعادة هيكلة الدين اليوناني.

وتشمل موجة الخصخصة الجديدة ميناءين وبعض الأصول العامة الأخرى والتي يقال إنها ستدر عليها نحو خمسين مليار يورو (٧٢ مليار دولار) بحلول ٢٠١٥، وسط توقعات بأن يكون لألمانيا ودول منطقة اليورو الأخرى رأي في عملية الخصخصة هذه والجهات التي ستؤول إليها الأصول وثمن الصفقات. وستواجه هذه التشابكات معارضة واسعة في اليونان حيث أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى خسارة كبيرة للوظائف، ومساس آخر بمفهوم السيادة الوطنية لدى اليونانيين وأحزاب المعارضة اليسارية والشيوعية،

وبسبب تخلص المؤسسات اليونانية داخل وخارج اليونان من السندات اليونانية، فإن أعباء الديون التي يتحملها دافع الضرائب الأوربي من خلال صندوق المساعدات الأوربي ومن خلال شراء السندات اليونانية آخذة في الارتفاع.

وقد أصبحت هذه الحقيقة تمثل مشكلة لدول مثل فنلندا وألمانيا حيث توجد معارضة لعمليات الإنقاذ وتسببت بالفعل في ردة فعل سياسية.

في الوقت ذاته يبدو أن الوضع السياسي في اليونان قد ساء. فقد رفضت المعارضة في البرلمان في ٢٧ أيار خطة الحكومة لتنفيذ إجراءات تقشف جديدة. وكان الاتحاد الأوروبي اشترط توافقاً سياسياً يونانياً من أجل الحصول على مساعدات أخرى على أمل تجنب فتح الموضوع للجدل السياسي في المستقبل.

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أنه إذا تكشفت للجنة حقيقة أن اليونان لم تلتزم بشروط حزمة الإنقاذ، وهذا هو الواقع بالفعل، فإنه قد يرفض دفع نصيبه البالغ ٣,٣ مليارات يورو من القسط البالغ ١٢ مليار يورو في الشهر القادم.

«ميدان التحرير» في مدريد

الوضع في اسبانيا لا يقل تفاقماً عن نظيره اليوناني حيث قرر المتظاهرون من حركة «الغاضبين» بإسبانيا الاستمرار في الاعتصام بميدان الشمس (بويرتا ديل سول) بالعاصمة مدريد احتجاجاً على أسلوب التعامل مع الأزمة الاقتصادية.

وصوّت مئات من الشبان وكبار السن مؤخراً لمصلحة استمرار مخيم سول حتى الخميس ٢٠١١/٦/٢ على الأقل.

وملأت عشرات الآلاف من خيام المتظاهرين الميادين في أنحاء البلاد في موجة غضب بشأن ارتفاع نسبة البطالة وإجراءات تقشف اتخذتها الحكومة.

وأشار متحدث باسم الشباب إلى أن نجاح تجمعات الشارع إضافة إلى الدعم الذي أتى من فرنسا حيث تجمع نحو ألف شاب، أعطيا دفعاً جديداً للحركة.

وتضم الحركة التي ترفع شعارات تركز على المواطنة والابتعاد عن السياسة، شباناً وأيضاً متقاعدين وعاطلين عن العمل أو موظفين مستائين من مستويات البطالة التي تضرب نصف الأسبان البالغين من العمر ما دون الـ٥٢ عاما، إضافة إلى فساد الطبقة السياسية.

وتحت ضغط من التجار والحكومة المحلية، قال وزير الداخلية بيريز روبالكابا إن احتمال قيام الشرطة بإخلاء الميدان وارد، وتم إخبار المحتجين بأن اتصالاتهم مع الشرطة ستنتهي، وهو ما يعزز احتمال تدخل «أمني» مفاجئ لإخلاء الميدان.

ونظم مواطنون في فرنسا واليونان مظاهرات تستلهم مما وصف باسم «الثورة الإسبانية» احتجاجاً على نسب البطالة المرتفعة والظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها.

■■

# هدر الحبوب في «سلة غذاء العالم»

كشفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) أن أفريقيا تخسر كميات كبيرة من محاصيل الحبوب سنوياً تقدر قيمتها بأكثر من ٥,٥ مليارات دولار، الأمر الذي يعرض أمن القارة الغذائي للخطر.

وعزا تقرير أصدرته الفاو بعنوان «الغذاء المفقود.. فقدان الحبوب بعد الحصاد» سبب الخسائر بعد الحصاد إلى تحلل الحبوب أو إصابتها بفطريات وطفيليات أو جراثيم.

وأوضحت مسؤولة في الفاو أن الكميات المهدرة من الحبوب سنوياً يمكنها- في حال المحافظة عليها- أن تلبي الاحتياجات الماسة لنحو ٤٨ مليون شخص، في قارة لا تزال تشكل سلة غذاء العالم، دون أن يستفيد أبناؤها من ذلك بحكم تزاوج الفساد واغتصاب السلطة وتنازعها وتداخل المصالح والأطماع الاستعمارية القديمة الجديدة.

بدوره، أوضح مدير إدارة التنمية المستدامة بالبنك الدولي لمنطقة أفريقيا أنه لا بد من العمل على وقف خسارة القارة السمراء نحو ٢٠٪ من إنتاجها للحبوب.

وأضاف أن القارة تفتقر إلى التقنية الحديثة التي من شأنها أن تخفض خسائر ما بعد الحصاد، لاسيما حاويات التخزين مثل الأكياس المغلقة بإحكام والصوامع المعدنية.

■■

# أوباما - أردوغان، السوريون، والإصلاح

◄ **عبادة بوظو**



يكرر الساسة في الولايات المتحدة وأوربا وتركيا مقولة ضرورة تنفيذ السيد رئيس الجمهورية عملية الإصلاح، ليعطفوها: «وإلا..»!

وفي المقابل فإن العملية كمطلب كان يرددها ولايزال أبناء الشعب السوري في حين أعلنت الدولة وبدأت تصدر حزمة من الإصلاحات.

ولكن بطبيعة الحال فإن المشترك في المجرد يختلف عنه في الملموس على خلفية المصالح والإرادات على اعتبار أن الإصلاح الأمريكي الأوربي التركي يريد علاقة تبعية، في حين أن الإصلاح المنشود شعبياً يريد تعزيز استقلالية سورية وسيادتها.

وبالمثل يكثر الحديث العام شبه الضبابي في الشارع ولدى النخب، من أطراف مختلفة وأحياناً متباينة سياسياً وطبقياً عن مطلب «إعادة توزيع الثروة»، ليبدو بعد التدقيق أن بعض الأطراف تريد توظيف ذلك ضمن الاصطفافات الطائفية المقحمة على الشارع السوري، بمعنى «إعادة اقتسام الحصص برجوازياً»..

وبالتالي فإن ورقة عباد الشمس الكاشفة كيميائياً لكل ذلك تكمن في تحديد طبيعة خط التنمية الاقتصادي الاجتماعي المتبع، ومصالح أية شرائح اجتماعية سوف يخدم بالمعنى الأوسع، وأي نمط ودرجة من إعادة توزيع الثروة سوف تتبع.

إن الحرية والديمقراطية هما مطالب جدية ومستحقة، ليبقى جوهر الجوهر فيها هو بأي مضمون؟ ولتحقيق أية غايات؟ على اعتبار أنها ليست مفاهيم مطلقة ونواح شكلية فحسب، بل هي تعكس توازن قوى محدد في الدولة والمجتمع وعلى الأرض لضمان تحقيق مصالح محددة لشرائح وقوى محددة، ليكون السؤال الفعلي هو حرية من على حساب من وديمقراطية/ ديكتاتورية من على حساب من؟

أكدنا سابقاً على أن «طبقة الفساد السورية» التي نشأت وترعرعت في كنف نمط التنمية المشوه، الذي ادعى الاشتراكية ردحاً من الزمن في سورية، وما أنتجه «تكيفاً» في مراحل لاحقة من نمط رأسمالي أكثر تشوهاً ويغلب عليه الطابع الطفيلي، تمكنت من الاستحواذ على القرار الاقتصادي في البلاد، وحذرنا من أنها عبر المؤامرات والجيوب والاختراقات وتحديداً في جسد الدولة وفي داخل وعلى تخوم قطاعاتها الاقتصادية، تريد الاستيلاء على القرار السياسي، على قاعدة «من يملك يحكم ومن لا يملك لا يحكم»، وعلى اعتبار أن توسعها الفطري أصبح يستدعي إيجادها للمعبر السياسي عن مصالحها الاقتصادية، بما يعنيه ذلك بالنسبة إليها تنفيذ المخطط الأمريكي للقضاء على المقاومات وأرضياتها الشعبية وحواضن تقويتها بمعنى نموذج التنمية المعتمد، حيث كان يجري هذا التنفيذ إما بالتراكم التدريجي السلبي أو باللجوء إلى أشكال «الفوضى الخلاقة الأمريكية» لركوب موجات الاستياء والاحتقان والانفجار والاحتجاج الشعبي في وجه هذا التراكم ومفرزاته التدميرية.

بموازاة ذلك كان المشهد السياسي إقليمياً ودولياً يزخر بمؤشرات ترويج واشنطن وتعزيزها لما يسمى بـ«الإسلام المعتدل سياسياً»، وتحديداً في تونس ومصر ما بعد الثورة قياساً بـ«النموذج التركي» الموصوف بالرائد، والذي كان تتويجه في النصف الأول من العام الجاري يتمثل في إنهاء دور «بن لادن»، وذلك لأن واشنطن ترى في هذا الترويج امتداداً لسياستها لأن التيار المذكور في هذين البلدين مثلاً لا تختلف معه الولايات المتحدة لأن من شأنه إعادة إنتاج نظامي بن علي ومبارك البائدين بحكم عدم اختلاف الحامل الاقتصادي الاجتماعي لهما ذي توجهات التنمية الليبرالية اقتصادياً التي لا تحقق عدالة اجتماعية، ولا تكافح فساداً بالمعنى الفعلي، إلا باستهداف وجوه معينة في لحظة معينة ضمن أطر محاسبة مؤسساتية معينة- وهي حالة متقدمة بالنسبة للواقع السوري دون أن يعني ذلك أنها النموذج المنشود لأن المنظومة الاقتصادية الليبرالية كفيلة بإعادة إنتاج الظاهرة، بدليل الأزمة الاقتصادية الأمريكية وواقع الفرز الطبقي في المجتمع التركي وتكرار ظهور قضايا الفساد والاحتيال، وما شابه.

يشكل هذا التمييز وهذا المنظور أحد عناصر الحوار الوطني المطلوب أن يكون شاملاً لكل الملفات الوطنية المتراكمة، وضمن هذا المنظور أيضاً يمكن إعادة صياغة حالة التلقف المتوجس لدى شرائح من السوريين من أوساط مختلفة وأرضيات فهم متباينة لمرسوم العفو الأخير بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١، طارحين السؤال عن دور هذا المرسوم ووظيفته المطلوب تحقيقها داخلياً، تكريساً للوحدة الوطنية التي تم العبث بها مؤخراً، وليس استرضاءً أو تأريضاً لأحد في الداخل والخارج.

في شقه السياسي يشكل مرسوم العفو من حيث المبدأ انفراجاً مطلوباً وتحقيقاً لمطلب طال انتظاره بحق معتقلي الرأي والسجناء السياسيين. ولكنه عندما خص وأبرز «الإخوان المسلمين» كان ينبغي أن يكون مشفوعاً بعبارة واضحة تؤكد «شريطة تقديم هذا التنظيم اعتذاره الكامل للشعب السوري عن الجرائم التي اقترفها سابقاً في سياق نشاطه». وإن الدور المطلوب من هذه العبارة هو وضع هذا التيار تحت الرقابة الشعبية، وإحداث التمييز المطلوب بين المدان المعترف والطالب للسماح عن جريمته وبين من سيعد نفسه، بغير ذلك، «مناضلاً سياسياً انتزع حريته أخيراً»..!

أما فيما يتعلق بالعفو عن الجرائم الجنائية والاقتصادية وبعض استثناءاتها منه في المقابل، فإنه من وجهة نظر إصلاحية، إذا كان هناك توجس من أي ظلم في أي من هذه الحالات فإن ذلك لا يستدعي العفو، بل إعادة المحاكمة حسب كل حالة ضيم مثبتة أو مشكوك بها. فبغض النظر عن الإشكاليات الكبرى في جسد المؤسسة القضائية والأشكال المحتملة لإساءة استعمال السلطة القضائية، فساداً أو تحت الضغط، والتي تم البدء بتناولها إعلامياً بشكل أو بآخر، فإن القانون من حيث المبدأ عندما يعاقب المجرم فإنه يبتغي مكافحة الجريمة ويسعى للحد منها. وعليه فإن معاقبة العابثين بأمن الوطن والمواطن، أينما كانت مواقعهم في المجتمع أو جسد الدولة، وفي مختلف المرافق وفي مقدمتها الاقتصادية والمتداخلة مع الفساد، هي مكافحة لا تقل أهمية، وإن محاكمتهم، في ظل سلطة قضائية مستقلة حقاً، ليست عملية انتقامية من شخوصهم بقدر ما هي سعي لتفتيت البنية والحوامل والحد من انتشار ممارساتهم وانعكاساتها الخطيرة على وحدة البلاد ولقمة وحرية العباد والتي أوصلت سورية إلى المنزلق الخطير الذي تعاني منه حالياً.

إن الشعب السوري، الذي يعلن تمسكه بالحفاظ على الوحدة الوطنية والتنوع الاجتماعي الفريد وخلق قوة الداخل لاستعادة قوة الخارج وتعزيز سبل المواجهة، يريد إصلاحاً إنقاذياً للوطن ضمن التحديات القائمة تاريخياً والمستجدة، إصلاحاً يغير منظومة الإحداثيات التي حكمته سابقاً وشكلت مادة لانفجار بعض مناطقه مع ملابسات ذلك وتداعياته، وإحجام بقية المناطق والفئات والمجموعات الاجتماعية عن الانضمام إليه تريثاً زمنياً مؤقتاً يراهن على الإصلاح ويرفض التصنيف على خانة الاختراق الخارجي.

وإن المنظومة الجديدة التي يسعى إليها أو يتمنى على الأقل تحقيقها تقوم على إعادة توزيع الثروة بين الأجور والأرباح بشكل عادل لمصلحة غالبية شرائح المجتمع، على أن يمر ذلك عبر مكافحة جدية تجتث مراكز الفساد الكبرى أينما كان موقعها، لأن من شأن ذلك أن يبقي على استمرارية فاعلية الخيارات الوطنية السورية في التحرير والتحرر والسيادة الوطنية وتعزيز منظومة القوة لتنتقل البلاد في وجه الاحتلال والتهديدات والأطماع الداخلية والخارجية المستمرة من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم وفي ذلك تكمن إعادة الاعتبار لضمانات كرامة الوطن والمواطن.

الأربعاء ٢٠١١/٦/١

o.bozo@kassioun.org

# قراءة في كرّاس:
# دولة الإخوان.. والمنطلقات النظرية والفكرية

◄ ستيركوه ميقري

**أنجز الأستاذ المحامي الرفيق سمير عباس منذ أكثر من عامين، دراسة عميقة حول «دولة الإخوان والمنطلقات النظرية والفكرية - المشروع السياسي لسورية المستقبل»، قام من خلالها بتفكيك البنى والمنطلقات النظرية لحزب الإخوان المسلمين (الجماعة). قيادة التنظيم السوري في الخارج، حيث كان هذا التنظيم قد قدم هذا المشروع ليعبر - حسب وجهة نظرهم- عن كل القضايا التي تهم الوطن.**

**الدراسة جاءت موضوعية وعميقة، واعتمدت على الدقة والتجرد في انتقاد الجوانب السلبية في «المشروع»، ومحاولة التنبيه للآثار التي ستنجم عن تطرف وجمود العقل الصانع له.**

**وتم العمل بنقل المفهوم من المشروع ثم الجواب عليه بالترتيب نفسه دون إغفال أية فكرة أو ملاحظة مهمة، حرصاً على الأمانة العلمية وعلى موضوعية البحث، مع الاختصار الشديد حيث أن المشروع أقرب إلى الكتاب المدرسي منه إلى مشروع عمل..**



### دولة الإخوان والمنطلقات النظرية والفكرية

تستند دولة الإخوان على المنطلقات النظرية لها، لذلك ينبغي المرور عليها قبل شرح مرتكزات الدولة الحديثة من وجهة نظر الجماعة.

ترى الجماعة أن الكتاب والسنة هما (مصدر رؤيتنا لصياغة، مشروع حضاري)، وترى أن (الشريعة الإسلامية نصوص ثابتة) (إن منهجية الإسلام الخالدة لم تربط المسلمين قط بغير الكتاب والسنة).

لذلك ترى أن المبادئ الفكرية لبناء الدولة هي:

الإنسان مستخلف في الأرض: بما أن الإنسان خليفة الله في الأرض، فعليه أن يطبق شريعة الله فيها.

الإنسان والحرية: الإنسان حر إلى حد حريته في الدخول في الإسلام (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) البقرة ٢٥٦.

وهذا أول المظاهر المتطابقة مع المطالب الأمريكية في تنظيم الإسلام بما يتوافق مع سياستها العالمية سواء في المملكة العربية السعودية أو بقية العالم.

وحيث أن هنالك تيارين رئيسيين في الحركات الإسلامية تيار يتبنى هذا الراي، وتيار يتناقض معه باعتبار أن كل غزوات الرسول (ص) تقريباً هدفت لنشر الإسلام بالسيف، وباستثناءات من النص المقدس لا حصر لها لن نكررها، ونكتفي بالتالي: من القرآن «اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم» التوبة /٥/.

والحديث الشريف: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة) البوطي. الجهاد في الإسلام ص٤١.

ليس المهم أيهما صحيح أو خطأ بل، المهم أن الإخوان يستمدون كل منطلقاتهم النظرية من سيد قطب المتشدد جداً، ومن المنهل الفقهي لابن تيمية تاريخياً. وقد استمر هذا في المشروع السياسي نفسه، لكنهم عدلوا نقاطاً تصر عليها الولايات المتحدة، منها: حرية الدخول في الإسلام، ومنها الجهاد، ومنها شكل الدولة الديمقراطي، والموقف من حزب الله، والموقف من الدولة، مع أن موقفنا الشخصي هو الدعوة بالإقناع إلا أننا نناقش براغماتية الإخوان لأن المشروع يحتوي تشدداً يفوق السابق كما يظهر تناقضاً صارخاً.

### وهذا هو التنازل الأول المقدم للولايات المتحدة.

العدل بين جميع البشر: وهو حسب المنطلقات النظرية تتم بإقامة الدولة الإسلامية المؤهلة للعدل بين الناس فلا عدل خارج الإسلام.

التنوع للتعارف والحوار: يستند إلى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم).

ولكن أتقاكم حسب الحديث الشريف ليس أتقى الناس كافة وإنما أتقى المسلمين تحديداً.

العالم مساحة الدعوة إلى الله

الجهاد في سبيل الله: وهو كالفقرة السابقة «الإنسان والحرية»، حيث هنالك اتجاهان في الفقه الإسلامي تبنت الجماعة الرأي المعتدل منهما بعد أن كانت لجأت إلى السلاح في الوطن سابقاً.

والنصوص في شأن الجهاد كثيرة لدى أصحاب الرأي الآخر مثلاً: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون بدين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) التوبة /٢٩/.

ومن الاحتفاظ بملاحظات الفقرة السابقة نفسها (الإنسان والحرية)، فإننا نذكّر القارئ بأننا سنفاجأ بأن الإخوان تبنوا النظرة المعتدلة للجهاد تزلفاً لأمريكا، لكنهم أصروا عليه داخل الوطن ضد العلمانيين والأديان والطوائف الأخرى بتشدد يفوق الوهابيين بمراحل. وهذا هو التنازل الثاني على الطوائف جهادياً داخل الوطن.

ويبدو هنا أن ثمة شرطاً أمريكياً شاملاً للاعتراف بهم كبديل محتمل يضم الدعوة والجهاد على الطريقة الأمريكية وقد نفذ، وتليه شروط أخرى.

الشريعة ليست نظاماً للجريمة والعقاب فقط بل هي نظام: اجتماعي، وسياسي، واقتصادي أي أنه انقلاب شامل لبنية الدولة والمجتمع بالتدريج, والتدرج: أي أن الانقلاب في بنية المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سيكون تدريجياً لضمان رسوخه.

### مرتكزات الدولة الإخوانية الحديثة

دولة ذات مرجعية: المرجعية هنا هي النص المقدس الكتاب والسنة، والتراث الثقافي المنبثق عنهما.

العروبة: هذه الدولة عربية تتمتع بتفوق العروبة استناداً لحديث نبوي الشريف (حب العرب إيمان وبغضهم نفاق) الجامع الصحيح.

لم يكف الجماعة فرض المذهب المتشدد كأساس للدولة الإخوانية بل الآن دخلنا في تفوق العروبة في سورية المتعددة القوميات التي تنتمي للوطن لا لقبيلة أو طائفة، والكارثة أن هذا التفوق العرقي الصرف للعرب أصبح مقدساً أيضاً بعد إقرار حديث عن رسول الله (ص) من خارج النصوص المتفق عليها. فلا يمكننا بعد الآن إذا أصبحوا في السلطة المناقشة حول المساواة العرقية بين الناس داخل الوطن الواحد، لنصبح كفاراً مرتكبي الكبائر، ويصبح دمنا ومالنا وعرضنا حلالاً.

إن هذا الفهم المشوه ينسف أساس أية ديمقراطية حيث يفترض سلفاً وقبل الحديث في الحقوق الدستورية والمجتمع المدني، قومية متفوقة، أي إخلال بالمواطنية التي لا تميز بين إنسان وآخر، وبدون إلا أو استثناء.

إن من يريد ذلك هو من يعلو بالعرق فوق الآخرين، وبالتالي يوقظ نزعات قومية تمزق وحدة الوطن المستقرة منذ مئات السنين. فمن قال لا نريد رئيس وزراء كردي الأصل (المقصود الأيوبي) وكبار رجال الجيش من تركمان وشركس؟ أو ليست سورية من البلاد القليلة في العالم التي تحتضن أية جنسية أجنبية مهما كانت وتجعلها من أهل البلد قبل مرور جيل واحد. أو لم تحتضن سورية العرب قبل وبعد الفتح الإسلامي، هذه سورية. (وهذا لا يعني أننا نطالب بإلغاء عروبة سورية ولا بتحويلها إلى دولة فوق قومية)؟!

هدف الدولة (الوعد بالمعيشة الضنك لمن لا يوالي): تستشهد الجماعة في مشروعها بآية من القرآن الكريم هي: (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً) طه ١٢٤. أي أن من لم يذكر الله وقصر في ذلك مباح جعل معيشته ضنكاً بقوة القداسة، وهذا تحت عنوان وارد في المشروع هو (هدف الدولة) أي أن الهدف هنا هو التفريج والتيسير على المؤمنين والضنك لمن لا يذكره دائماً جل جلاله، إذاً ينتظر هؤلاء الفقر المبرمج هذه المرة ضد قسم من السوريين بسبب عقائدهم.

ولنلق نظرة على استعراض العقائد في المشروع: ينتقد الشيعة بالاسم لعقيدتهم الدينية، ثم يذكر طوائف الأقليات الدينية بصراحة بأنهم (الطغاة الخلطاء)، وينتقد كل الاتجاهات السياسية التي لا تتوافق مع نظرة الإخوان السياسية. وهذا يشمل كل أحزاب سورية، ويعتبر الكتابيين تحت حماية الدولة المسلمة، أي ليسوا مواطنين وإنما محميين، والحماية تقتضي الجزية والخضوع، فيجب على الكتابي أن يخضع وهو صاغر. وفي كل هذا تجاوز لكل مبادئ العدالة التي تساوي بين المواطنين بغض النظر عن العقيدة والعرق.

### المرأة في دولة الإخوان

بعد الإطالة في مديح المرأة الظاهري مع تأكيد عدم أهليتها للشهادة وتبرير عدم أهليتها، يصل المشروع إلى أهم النقاط حول المرأة، وهي:

يستعين المشروع بالحديث النبوي الشريف: (ما رأيت ناقصات عقل ودين، أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن) رواه الشيخ وأبو داود.

وأعتقد أن نظرة المشروع للمرأة لا تحتاج إلى شرح بعد الاستعانة بهذا الحديث، مع أن الإسلام الحنيف لم يقصر في مساواة الرجل بالمرأة ونفي دونيتها، ولن ندخل في نقاش حول نسب الحديث وصحته إلى عدمه مع أننا نرجح عدم صحته.

يرى الإخوان أن الأساس في الأسرة هو الشكل الإسلامي، وهو لديهم الذي يبتعد عن حرية المرأة التي تقود إلى (مجهولي النسب) وهي الأسطوانة المعتادة. اي أن المرأة ليست فقط عورة، بل إنها إذا أخذت حريتها سوف تستلقي على ظهرها فوراً ويأتي الأولاد أولاد حرام.

يرد في المشروع: (السلطة في تصورنا الإسلامي، لا تتحرك في فراغ بل إنها تتحرك في دائرة من الثوابت) (بهدي النصوص الشرعية).

إذاً، كل السلطات يجب عليها أن تتحرك في إطار التصور الإسلامي، وذلك كما يرى الإخوان الإسلام، لا كما هو فعلاً، وأية سلطة لا تدور حول هذا فهي باطلة.

### دولة الإخوان الاقتصادية

وهذا مربط الفرس، فهذا قلب البرنامج السياسي الحقيقي للجماعة (الإخوان)، فالجماعة ترفض الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي وما بينهما. البديل هو الإسلامي.. فلنبحر في هذا الاقتصاد.

إنه الذي يحل القيم محل قوى السوق الخفية، والقيم هي: (الواجب، الإحسان، الشفقة، تجنب العيب والحرام). إضافة إلى حث المسلمين على العمل، والوسطية في الاستهلاك. فهم يرون أن مشكلتنا الاقتصادية عدم الإيمان وجوهر عدم الإيمان هو الربا، ثم يقررون أن الغنم بالغرم وقاعدة الاستخلاف الشهيرة: المال مال الله، وقاعدة التكافل، وهي الزكاة والصدقة والوصية والوقف والكفارات.

والآن ننتقل مباشرة إلى التطبيق العملي في سورية:

تقر الجماعة أن هنالك أزمة اقتصادية في سورية، وأن /٢٢٪/ من السكان يعيشون تحت خط الفقر.

وترى الجماعة السبب في:

التخطيط المركزي وتخلف القوانين ووجود القطاع العام ونمو اقتصادي متأرجح ونقص في برامج التنمية البشرية وغياب محركات السوق في حماية المستثمر وضعف كبير في قطاع المعلومات.. والحل الإخواني هنا:

الانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح، والمحافظة على قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية كقطاع عام فقط.

تشجيع القطاع الخاص - جذب رؤوس الأموال السورية من الخارج والعالمية أيضاً - خصخصة القطاع المصرفي - رفع القيود على رؤوس الأموال - الانتقال للاقتصاد الإسلامي بإقامة بنوكه ومؤسساته ومنها الزكاة.

إن الجماعة توافق على العولمة. وجوهر العولمة اتفاقية «الغات» كما أسلفنا. فما تأثير ذلك على الصناعة عماد الاقتصاد؟!

إن الانفتاح الجزئي واستيراد نصف السلع سوف يؤديان الآن إلى إغلاق مائة وعشرين ألف منشأة صناعية (قاسيون العدد ٢٩٨)، فإذا افترضنا أن اقتصاد السلطة الإخوانية سيطبّق، فسيتضاعف هذا العدد، أي سوف تخرج من السوق منشآت الصناعة التي تشغل معظم عمال سورية في الصناعة. أي سيتدمر الإنتاج الصناعي الصغير والمتوسط لعدم قدرته على المنافسة الجدية مع الإنتاج الأجنبي.

### لا للقطاع العام!

ثم إن تصور الإخوان يقضي بإلغاء القطاع العام، أي إغلاق لمعامل تشغل عشرات ألوف العمال، وعدا الأثر الاجتماعي للإلغاء الذي سنعود عليه فإن حرمان البلاد من القطاع العام الصناعي والإنشائي سيجهز على بقية القطاع الصناعي ككل، أي أن سورية ستصبح عارية تماماً من مركز قوتها الاقتصادية الرئيس.

ومن غير المفهوم لماذا التركيز على إلغاء القطاع العام، فهذا القطاع رغم الفساد القائم الآن، يعطي ناتجاً إجمالياً قدره /٥٠٪/ من الدخل الوطني. (د. قدري جميل، الإصلاح الاقتصادي بين الأبيض والأسود).

المطلوب إيقاف الفساد وليس الإلغاء، لأن أي بلد نام لابد له من حماية إنتاجه حتى يقف الاقتصاد على قدميه، وهذا ما فعلته الدول الكبرى جميعاً بحماية الإنتاج المحلي حتى قوي فسمح بالاستيراد. (بريطانيا، أمريكا، اليابان، كوريا الجنوبية...).

وليست مفهومة الرغبة في إلغاء القطاع العام في ظل حجة فساده. فإذا كان الإخوان يرون أنفسهم نظيفي الكف، وهم سيقودون الاقتصاد مستقبلاً حسب زعمهم، فإن القطاع العام لن يصبح فاسداً وسترتفع حصته من الدخل الوطني من /٧٠ - ٨٠٪/ فهل ندمر هذا الإنتاج؟!

هناك حلان: إما أن الإخوان لا ثقة لهم بنظافة كف رجالهم، أو أن الهدف من تصفية القطاع العام ليس فساده بل استكمال الإجهاز على الصناعة الوطنية، تنفيذاً لتعليمات العولمة ولخدمة البورجوازية التقليدية التي ستشتري هذا القطاع وتستغل الأرباح الناجمة عنه بدلاً من بقاء الأرباح في خزينة الدولة، لتذهب إلى جيوب البيروقراطية ثم إلى جيوب التجار الكبار ثم إلى خزائن الغرب؟!

ولا يعقل أن نعتمد على أن تقوم البورجوازية بإنشاء صناعات جديدة بدلاً عن المغلقة (١٢٠ ألف منشأة)، وما سيضاف عليها بعد توسع السوق المفتوحة، وتدمير القطاع العام فرأس المال القادم (إذا أتى) ذو طابع ريعي (عقارات، فنادق)، وليس بطابع إنتاجي، وهو لا يتيح أي تقدم للتصنيع في البلاد، حيث تشترى عقارات وتبنى عقارات وتباع ثم يتم (شفط) الأرباح إلى خارج البلاد بالقطع النادر، مما يخفض قيمة العملة السورية ويشفط القطع النادر الذي يجب أن يوجه للتصنيع، فنصبح بلا تصنيع ولا قطع نادر.

وهناك حتماً صناعات ستقام، ولكن أية صناعات، إنها غالباً ذات الربحية العالية ورأس المال البسيط، أما الأكثر تقدماً فسوف تتوجه إلى شركات شرق آسيا حيث الشروط الموضوعية أفضل: (بدون ضرائب تقريباً - مهارة العولمة- انخفاض الأجور نسبياً - دعم الدولة... إلخ).

ولا توجد لدينا إمكانية لمنافسة هذه الشروط، فلا نستطيع إعفاء هذه الصناعات من الضرائب إذا قبض الإخوان على السلطة وفتحوا البلاد وألغوا القطاع العام، لأننا نكون قد خسرنا للتو معركتنا الاقتصادية التي تركت الاقتصاد على شفا الموت. ولا نستطيع إعفاء الرأسمال الأجنبي وأخذ ضرائب من الصناعة الوطنية حيث ستغرقها البنوك الأجنبية فوراً. ولا نستطيع منافسة العمالة الماهرة التي أصبحت لديها خبرة عميقة في الإنتاج الصناعي ذي التقنية العالية، ولا بأجورها الأرخص نسبياً منا (في مجال العمالة الماهرة النادرة لدينا).

وكما أسلفنا، في ظل السوق المفتوحة ستنهك الصناعة السورية، وسينسحب ذلك على كل القطاعات الاقتصادية: الخدمات والتجارة والزراعة، حيث سوف تغيب أجور العمال عن السوق مع البطالة الناجمة عن السوق المفتوحة.

وهذا يعني إضافة أعباء جديدة ناجمة عن اقتصاد السوق المفتوح إلى الزراعة، حيث يؤدي (المفتوح) إلى سلسلة من التفاعلات عليها، منها دخول الرأسمال الكثيف للزراعة بشراء الأراضي الواسعة والأتمتة. ونستطيع أن نخمن من سينتصر في حرب الأسعار التالية الفلاح أو الرأسمالي؟ التجارب المشابهة حطت بالفلاحين إلى الحضيض.

ومنها كوارث وقف تدخل الدولة في الزراعة. ولنأخذ مثالاً: القمح: يقدم دعم للقمح بمقدار /٢٠٪/ تقريباً، والاقتصاد المفتوح يعني وقف هذا الدعم وترك الاقتصاد حراً.

وإذا رفع الدعم ستترتب النتائج التالية:

١- انهيار إنتاج القمح السوري لغياب الدعم حيث أن سعر القمح عالمياً /٩,٥٠/ ل.س وتشتريه الدولة بسعر /١٢,٣٠/ ل.س لأن الزراعة تصبح خاسرة، وبالتالي فالاستيراد أوفر.

٢- سوف تتصاعد تكلفة الرغيف على المواطن مترافقة مع البطالة الشاملة.

٣- ستخسر سورية فوراً المداخيل بالقطع الأجنبي الناجمة عن تصدير مليون طن من القمح وهي فائض الإنتاج.

٤- ازدياد البطالة المتوقع من انهيار الإنتاج فوحدة الأرض الكافية لإعالة عائلة سيرتفع وسيحتاج فلاح نموذجي إلى ضعف مساحة الأرض التي كانت تكفيه سابقاً مع المحاصيل غير المدعومة في ظل منافسة الشركات الزراعية الكبرى، سورية أو أجنبية.

وفي ظل المفتوح لن نتمكّن من استخراج النفط وطنياً واكتشافه وتكريره، لأن هذا يستلزم ادخار شامل وسلامة الاقتصاد الذي يوفر هذا. ومع الاقتصاد المفتوح سوف ينهار الادخار العام، وبالمنطق فإننا سوف نسلّم هذا القطاع إلى الشركات الأجنبية..

### خاتمة

إن الإسلام بريء مما يحاول هؤلاء المتأسلمون استخدامه دينياً لخدمة أهداف سياسية هي في التحليل النهائي معاكسة لروح الإسلام وجوهره، فالإسلام يحفز إلى التقدم، وهؤلاء يدعون إلى التخلف، والإسلام دين سماحة، وهؤلاء دعاة تعصب، والإسلام يكرس الحوار والشورى، وهؤلاء يريدون فرض آرائهم بالإكراه والعنف.. يقول عنهم فرج فودة في كتابه المشهور الحقيقة الغائبة: «إن أشد ما نُكبت به هذه الأمة هو التفسير الديني لوجهات النظر السياسية، وقد بدأ هذا التفسير منذ عهد الفتنة الكبرى وإلى عهدنا هذا. وطوال التاريخ الإسلامي كان المتخالفون يساندون وجهات نظرهم المختلفة بحديث أو قول مأثور بغض النظر عن درجة صحته. وإن لم يجدوا فلا أسهل من ليّ النصوص لتقوم بالغرض المطلوب. فما من أمر من أمورنا إلا وله فتوى، سواء كان هذا الأمر من أمور الدين أم الدنيا».

■■

# الخامس من حزيران استمرار لزحف الربيع العربي




◄ مهند عمر

**لأول مرة منذ احتلال فلسطين، وتشريد شعبها عبر أبشع عملية تطهير عرقي في التاريخ الحديث على يد العصابات الصهيونية، استحال الفعل الفلسطيني في الذكرى الثالثة والستين للنكبة حراكاً شعبياً بامتياز، بعيداً كل البعد عن كل التقاليد والنمطية التي اعتادت الفصائل والقوى الفلسطينية على إحياء ذكرى النكبة من خلالها.**

ومن بين أزهار ربيع الثورات العربية فاح عبق فلسطين، وانطلق الشعب العربي الفلسطيني يخوض حربه المباشرة مع الكيان الصهيوني، وليرسخ حقه في العودة إلى دياره التي شرد منها، وينقل هذا الحق إلى إطار التطبيق العملي عبر فعل شعبي جامع، بعدما جعلته السلطة الفاقدة للشرعية الشعبية، ولفترة طويلة، بنداً على ورقتها التفاوضية مع الكيان الصهيوني، واكتفت بقية فصائل العمل الوطني الفلسطيني الأخرى، إلا من رحم ربي ، بإنشاء لجان للدفاع عن حق العودة لا تسمن ولا تغني عن جوع اندثر معظمها وتحولت بقية هذه اللجان إلى مؤسسات خدمية للاجئين الفلسطينيين في دول الطوق.

المكان الذي أوصلنا إليه الاستهتار بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، والمحاولات الحثيثة لتوطينهم، في ظل ترهل تعيشه الحالة الفصائلية الفلسطينية، جعل الشباب الفلسطيني المتأثر بما تمر به المنطقة، يسعى إلى تنظيم جهوده عبر مسميات عدة كان أحدها «الحراك الشبابي المستقل» في محاولة لبناء آلياته الديمقراطية في العمل من أجل تحرير فلسطين، بعد أن أقصي هذا الشباب وهو عماد الثورة الفلسطينية ومفجرها لفترات طويلة، واكتفت القيادات الفلسطينية بالتنظير لنهج التسوية وحل الدولتين بعد أن نظرت طويلا للمرحلية.

اليوم، وبعد أن أدهش الشباب العربي الفلسطيني، العالم مرة أخرى، وأسقط نهج التسوية المقيت، باقتحامه للحدود مع الكيان الصهيوني في ذكرى النكبة، يجري التحضير على قدم وساق للزحف في الخامس من حزيران، نحو كل نقاط التماس مع العدو، وإلى سفارات الكيان حول العالم، وتلك التي ما زالت تلوث أرضنا العربية، في ذكرى النكسة والهزيمة العربية، هذه الذكرى الكئيبة التي قرر الشباب العربي الفلسطيني جعلها يوماً جديداً للعودة، العودة التي شكلت «الأنظمة العربية» المستبدة جنباً إلى جنب مع الاحتلال حاجزاً منيعاً في وجهها، انهار بانهيار وتداعي هذه الأنظمة الديكتاتورية أو من تبقى منها، والتي كشف الخامس عشر من أيار أنها الحامية الحقيقية للكيان الصهيوني، ولكن الشباب العربي، الذي انتفض على هذه الديكتاتوريات، لن يسمح هذه المرة لأحد بوقف زحفه نحو فلسطين، فهو لا يعرف حدوداً للتضحية، وبإصراره الذي لا يلين وإرادته الحديدية، يقف اليوم ليؤكد مرة أخرى أنه قادر على صناعة المستحيل، وأن زحف الربيع العربي لن يتوقف مهما داس الكيان الصهيوني و«الأنظمة العربية» على أزهاره، ومهما قتلوا واعتقلوا وانتهكوا الحقوق الأساسية لشعبنا العربي إلا أن الربيع العربي الذي نعيشه حتى اليوم لن تغطي سماءه غيمة عابرة هنا أو هناك.

# اللاجئون الفلسطينيون يعانقون السماء

◄ وديع أبو هاني

مسيرة العودة ٢٠١١/٥/١٥ إلى مجدل شمس – الجولان

تحت شعار الشعب يريد العودة إلى فلسطين والوحدة طريقنا للعودة.

شارك أبناء الشعب العربي الفلسطيني والسوري في مسيرة العودة لأقرب نقطة مع حدود الوطن إلى عين التينة ثم مجدل شمس السورية في الجولان.

وتجسيداً لحق العودة اندفع الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في سورية متخطين التلال والأودية والأسلاك الشائكة والمستنقعات وحقول الألغام وقاموا بتهديم جدار الفصل العنصري الشائك وألقوه أرضاً بالضربة القاضية فاتحين الطريق إلى الضفة الأخرى ليلتحموا مع أبناء الجولان في منطقة مجدل شمس حيث استقبلنا الأهالي بالترحاب والعناق وسط الزغاريد ورش الأرز والورود مزوّدين الزاحفين بالطوب والحجارة مقدمين البصل بكميات كبيرة من مؤنهم البيتية لتفادي خطر القنابل المسيلة للدموع والدخان منها، الذي عبأ صدور الشباب وغطى سماء المنطقة في معركة حقيقية وسط أزيز الرصاص الذي كان ينهار كالمطر، وطافت أفواج اللاجئين الزاحفين أرض مجدل شمس مرددين الهتافات والشعارات الوطنية والقومية العروبية، ووصلوا إلى تمثال البطل سلطان باشا الأطرش ورفاقه وثبتوا على سيفه المعروف في علمي فلسطين وسورية وأكد أبناء الجولان عمق انتمائهم للأرض ولفلسطين، وقدموا صوراً من الكرم الطائي الذي لا يوصف .

لقد أكد اللاجئون الفلسطينيون في سورية مع إخوانهم في كل ساحات الزحف إلى الوطن رسالتهم الموحدة بإمكانية وواقعية تحرير فلسطين وبأن طريق العودة هو طريق الشعوب، وأن الوحدة تحت راية وعلم فلسطين شرط من شروط الانتصار على العدو الغاصب .

تأكد للقاصي والداني بأن الحدود وهمية وأن الألغام ما هي إلا وهم زرعتها الأنظمة في عقول الجماهير وفي قلب الشعوب إرهاباً وتخويفاً، رسالة الشعب الفلسطيني أكدت على أن البوصلة هي فلسطين وأن التناقض الرئيسي لشعوبنا مع الاحتلال ومن يدعمه.

فالشعوب العربية إذا ما تحررت من قيودها وأغلالها ونالت حريتها فهي قادرة على اجتراح المعجزات، لقد أسفرت نتائج المواجهات مع جنود الاحتلال عن سقوط أربعة شهداء على ثرى الجولان وإصابة وجرح أكثر من مائتين من الذين شاركوا في مسيرة العودة والتي قدرت أعدادهم بأكثر من ٥ آلاف مشارك، وتم أسر أربعة شباب بينهم فتاة أثناء إصرارهم على العودة والبقاء في أرض الوطن «تمت إعادتهم لاحقاً».

يوم ٢٠١١/٥/١٥ سيذكره التاريخ من دم. إنها بروفة للعودة الحقيقية القادمة لا محالة.

ملحمة شعبنا في الجولان، وبصدورهم العارية، نقطة تحول مع ملاحم أبناء المخيمات وشعبنا في جميع أماكن تواجده ولجوئه، وشهداء مسيرة العودة سيخلدون مشاعل في ساحات وأزقة وحكايات أبناء اللاجئين.

لا يغيب عن ذكري إلا أن أذكر العم خميس الزنغري ابن الخامسة والثمانين عاماً الذي أبى إلا أن يدخل إلى فلسطين شهيداً أو عائداً مصطحباً معه محفظته التي حوت وثائق الملكية التي عرضها على وسائل الإعلام في الجولان المحتل حاملاً مفتاح العودة، حيث سلم الأمانة لشيوخ مجدل شمس لإيصالها إلى قريته في صفد .

عدنا نتفقد الشهداء والجرحى في مستشفيات القنيطرة وبعضنا إلى دمشق مؤكدين على العودة مجدداً وسط استقبال حافل للعائدين إلى مخيماتهم من أبناء القرى السورية المناضلة على طول الحدود الذين ما بخلوا في تقديم الغالي والرخيص لنا .

عدنا وكلنا يتمنى أن يكون الوطن مستقبلاً في فلسطين أجمل من الطريق إلى الوطن من عين التينة إلى مجدل شمس وشوارعها .

طوبى للشهداء.. تحية للأسرى.. الشفاء للجرحى.

قبلة على زنود الشباب الذين أكدوا على وحدة الأرض والشعب والقضية بقبضاتهم الموحدة في أرض الجولان الحبيب.

■■

# دار دار، زنكة زنكة، فرد فرد

◄ خلدون بشارة

ما للمستقبل بالتاريخ؟! وما للتغيير بالماضي؟! وما للبلدات القديمة بالأمل؟!

يبدو أنه وأخيراً، عرف الثائر والقامع على حد سواء أهمية المكان في حسم المعركة، أية معركة. وبرغم صعوبة تعريف ماهية المكان إلا أن المكان بمعناه المطلق كفضاء جغرافي قابل للتغيير، ومعناه كموقع نسبي بالنسبة لمواقع أخرى تجري فيها أحداث أخرى، والمكان كنتاج لعلاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أصبحت أكثر وضوحاً في بلدان الجوار.

هنا في فلسطين، يبدو أن الحكمة من أفواه المجانين وغير المجانين لم تصل بعد إلى الشعب بشكل عام والشباب بشكل خاص. فبرغم ارتباط الأرض ارتباطاً وثيقاً وعملياً بالحياة الفلسطينية، حتى أنها اكتسبت أبعاداً أخرى غير المذكورة آنفاً –الأرض قبل العَرض مثلاً– إلا أن الأرض، والمكان، والفضاء، والحيّز الذي يدور حوله الصراع/ الصراعات، لم ولا يلعب دوراً أساسياً في التغيير الذي يطمح إليه رواد وشباب التغيير.

وحتى لا يضيع جهد الشباب هباء، فإن هناك ضرورة لإعادة فهم للمكان الذي لا بد للثائر من السيطرة عليه (تحريره) كسيطرته على بَدَنه (تحريره)، وبطرق مختلفة، حتى يتمكن من عمل التغيير، وَبغضّ النظر عن اتجاه هذا التغيير. فلا يستطيع الشباب مثلاً اعتبار مواقع افتراضية وفضاءات اجتماعية مثل الـ Facebook و Twitter وYouTube بديلاً عن المواقع «الحقيقية» التي يجري فيها التغيير. وهذا بالضرورة لا ينفي أهمية المواقع البديلة كأدوات لتحريك وتوجيه الرأي العام باتجاه الشارع.

كذلك لا يستطيع الشباب افتراض أن المكان هو فضاء مطلق قابل للعجن والخبز والتغيير، دون النظر إلى العلاقات التي أنتجته والزمن الذي انبثق فيه. وهذا بالضرورة يعني استغلال متواصل لجميع الفرص واللعب على/ في المكان/ الفضاء، حتى تحين الفرصة لزمن يسمح بالتغيير وقلب الضعف الذي أنتجه الزمن إلى طاقة مَكانية تقف أمام القامع – بغض النظر عن ماهيته.

وهذا المكان متعدد، فهو مشهدنا الطبيعي، ومدننا، وقرانا، وبلداتنا القديمة، وسهولنا وجبالنا التي تكسوها أو لا تكسوها المستوطنات، وهي المياه التي وعدنا بها تحت الأرض وفوق الأرض، وهي مواقع التسكع، والتلصص، والتغيير، والتعبير، والتهور، والتروي، والثورة، والنعومة، والخشونة، ومواقع الحب والحياة، وهي أيضاً مواطن العقل والجنون.

مشروع مركز رواق إعادة إحياء خمسين بلدة قديمة في فلسطين؛ هو محاولة في اتجاه إعادة اللُّحمة لفلسطين المشرذمة –بكل معانيها– من خلال خلق الظروف الملائمة للتغيير، وخلق حيّز متجدد لمجتمع يعيد صياغة علاقاته ببعض وبأرضه. البلدات القديمة هي مبعث الأمل الذي يُذكّر بزمن جميل، يبشّر بغد أفضل لشباب يحلم بأمور ليست معقدة، ولكنها ليست بسيطة في الوقت نفسه. البلدات القديمة كذلك تدلل على إمكانيات أجيال سابقة لعمل الممكن في ظل ظروف قد تكون كانت أصعب من ظروفنا . وهذه الدلالات نحن الأولى باستقاء العبر والتعلم منها.

الفرد لا يمشي أو يستقر أو يهرول في المكان/ البيت/ الدار/ الزنكة لتأكيد وجوده فحسب، بل هي لغة يخاطب فيها الآخر ويصل معه إلى نقاط اتفاق لا مكتوبة ولا منطوقة، في لغة تفهمها الأجسام الحية وغير الحية، التي نعبّر فيها وتعبر فينا، ونترك فيها أثراً غير مرئي، وتترك فينا انطباعات قد تساعدنا على التعبير والتغيير.

■■

# سوريّا

◄ شعر: تمام التلاوي

عندي من الكلمات ما يكفي لوصفك ياسمينا
ياسمينا
وأقول «سوريّا» كوصف للمجرّة،
ليس كاسم للبلاد .. ولا كنصل غارَ فينا
وأقول «سوريّا» كأني لستُ أعنيها تماما
بل أشبّهُ باسمها قطرَ النّدى فوق الرموش
ولا أسمّيها الحنينا
وأعوذ بالحرية البيضاء من قنّاصة أرواحهم
سوداءُ مثلَ ثيابهم
وأحرّر السجّانَ مني والسجينا
أنا مارقٌ عن لعنة الكتب القديمة والطوائف
لا أصدق أيّ وَحي غيرَ وحي الياسمين
ولا أصدق أي صوت غيرَ تغريد البلابل خارجَ الأقفاص
تكتظّ الشوارع بي كما تكتظّ بالورد الجنائنُ
في ربيع ظلّ مختنقاً بحنجرتي سنينا ..

❖❖❖

مطرٌ خفيفٌ بانتظارك
واقفان معا
ووجهي الآن مبتلٌّ تماماً مثل شَعرك
والرياح تهبُّ من أقصى قميصك
يا صبيّةُ
لم أقل يوما لغيرك: إن هذا الشعرَ من عسل
وإنك نحلةٌ
يا حلوةَ الحلوات
هاهم عاشقوك الآن في كل الحدائق يهطلون
ليقطفوا ورد الشآم بكل ما في شوكه من قسوة
وبكل ما نزفَتْ أصابعُهم من الأقمار في الطرقات
هاهم يشعلون الآن ساحات المدينة بالهديل
ويُرجعون الماءَ مبتسما إلى برَدى الحزين
عيونهم شهبٌ من الأحلام تحرق ليل قاتلهم
وأيديهم تَلوح كأنّها راياتُ نور خافقاتٌ في الظلام.
أريد منك الآن –والشهداء ينهمرون من غيم القصيدة–
أن تمرّي كالسنونو في مخيّلتي
وأن تتأملي أجسادَهم نبتَتْ شقائقَ حيثما سقطوا
أريدك أن تجيبي الأمهات الحائراتْ:
من يستطيع الآن أن يرفو لهم قمصانَهم مثقوبةً برصاص إخوتهم؟!
وأيّةُ إبرة تلك التي ستخيط جرح الروح
في الوطن الذي يمتدّ ما بين الزناد وبين رأس الطفل؟!
أيّــةُ دمعـة تلـك الـتي تكفي لـتروي زهـرة النسيان؟!
أية قُبلة تكفي لتُحيي مرةً أخرى الأميرةَ في حكاياتِ الصغار؟!
ومَـنْ سيحشو بالبنفسج بعدَهم سبَطانةَ الرشّاش؟!..
كنتُ رأيتُهم يتآمرون معاً على الطغيان والقهر الطويل
ويخرجون إلى الهواء مدجّجينَ بصوتهم
لا يطلبون من الحياة سوى الأغاني
بعدما صدئتْ حناجرُهم من الصمت المريض
وقُطّعتْ أوتارُ قيثاراتهم بمناجل الحرمان.
وجهي الآن مبتلٌّ وصدرُك شاسعٌ
في أول الأرض التقينا
قلتُ: ما اسمك؟
قلت: «سوريّا».. بمدّ الياء..
«سوريّا» بلا تاء مقيّدة
–وعمرك؟

❖❖❖

قلت: «سـوريّـا».. بـلا روح مكبلة, ولا أيْـد مصفّدة
–وبيتُك أين؟
قلت: أنا بلا بيت.. أنا ابنةُ ساحل الإغريق
وابني طائرُ الفينيق
أعـمـامـي مـلـوكُ الـسـرو.. خـالاتـي أمـيراتُ الصنوبر.. والأكاسيا جدتي..
.يا بنتُ هذا الوقت منتصف الغواية
ليس لي بيتٌ سواك
لأن هولاكو الجديد سطا على بيتي
فشابَ الحبر في المنفى, وأغنيتي تهدّج صوتها .
سـأقـول «سـوريّـا» لأنـي لا أرى اسمـا لائقا
بالياسمين سوى مرورك في أزقتها
ولا وصفا جديرا بالنساء سوى حرائرها
ولا شعبا يليق بها سوى شعب طليق كالنسور
وشامخ مثل الكواكب
لا أرى سفنا تليق ببحرها إلا احتفال الموج
بالأنثى التي شقتْ عبابَ القلب
يا بنتُ اسمعيني قبل أن تتكبّدي حريّتي
أنا لا أموتُ إذا الرصاصةُ فجّرتْ رأسي
ولكني أموت إذا رأيتُ أخي يصوّب باتجاهي حقدَهُ
وأموت حين أراك جائعةً, وترتجفين خوفا في الظلامْ.
مطر شديدٌ, والرياح تهبّ

❖❖❖

والعشاق ينهمرون من أقصى الغمامْ.
عيناك تلتمعان.. وجهي الآن مبتلٌّ
ووجهك ساطعٌ
وهديلُك العالي يُزمجرُ في الزحامْ:
شعبُ القرنفل لا يُضامْ
شعبُ القرنفل لا يُضامْ..

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/06/01 ) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

# الصباح.. متسللاً بين الحواجز!

◄ سناء عون



**تغير في الآونة الأخيرة صباح السوريين، تغير العبوس الذي أتقن حفر معالمه صباحاً على وجوههم، بعد معركة الأمس الطاحنة مع الجوع الكافر، متهيئاً لجولة جديدة، لا يأملون معها تواجد متطوعين قادرين على رسم خطط محاصرة هذا الفقر، ولا معطين لهم حق إعدامه رمياً بالرصاص، ليتحول إلى عبوس مقيم.**

بالأمس كانوا يحاولون طرد هذا العبوس بأقل الكلف، صوت فيروز، قهوة الصباح، سهرة طويلة، تسكع في الشوارع، ليلة دافئة مع الحبيبة، مكافأة في العمل، وقليلاً من الأصدقاء.. لكن من طرد من الشباك جاء مختالاً من الباب!!

لم يستطع الصوت الفيروزي المرور عبر حواجز اليوم دون أن يصمت. فبدل صباح الخير، يسمع من ينتظر دوره ليعبر الحاجز كلمة واحدة: «الهوية».. تتلوها كلمة أخرى «افتاح الصندوق».

لا يستطيع أحد الهروب من مأزق كونه إرهابياً محتملاً، أو منتمياً لجماعة سلفية محظورة، أو أحد المندسين، فالبندقية مصوبة تماماً إلى الصدور.

ولكي يتجنب السوريون هذه الصباحات، تعرفوا على كل الطرق الفرعية، التي ربما تنجيهم من أزمة قادمة من جراء إبراز الهوية، وهرباً مقصوداً من عناء فاق طاقتهم على التحمل، وربما اعتقال لمجرد انتمائهم إلى مناطق لن تعود إلى عبوسها الأول.

الأطفال الذين ينتظرون هوية سورية عندما يكبرون توجب عليهم معرفة طرق البساتين، والتخفي عن تلك الحواجز أكثر من غيرهم، فكل بنادقهم المائية وذات الأصوات العالية التي لا تلبث أن تتحطم سريعاً بلعبة «أبطال حرامية»، لم تكن لتزرع في قلوبهم هذا الخوف بالمقارنة مع تلك البنادق المصوبة إلى حافلاتهم المدرسية. والتلاميذ الذين لم يسعفهم الحظ بوجود طرق لا تخترقها الحواجز، تساءلوا عن الهوية؟؟ والحرامي؟؟ وأكدوا أنهم لم يسرقوا شيئاً بالدليل القاطع وهم يفرغون محتويات حقائبهم المدرسية في أرض الحافلة، مرتجفين من كتب قد تحمل ممنوعاً.

حقيبة السيدة التي لم تفتش ولا مرة على الحاجز تخلت عن معظم محتوياتها النسائية حتى لا يطول الانتظار.

بينما تعاملت أخريات بإستراتيجيات متباينة، منهن من كثفن زينتهن ليعبرن دون إبراز الهوية، وأخريات نسين كل ماركات التجميل، حتى لا تطول الأسئلة. أخريات أنساهن الرعب والقلق على أطفالهن ارتداء زوج الأحذية نفسه.

وللعاشقين نصيبهم من حواجز بدأت بإحباط إرسال رسالة للحبيبة من منطقة محاصرة إلى أخرى، من محيط دمشق إلى قلبها.

الحاجز ذاته لم يسمح للعاشق الذي قطعه مكرهاً أن يصل إلى الحبيبة كله. فقد أفقده ما كانت العاشقة بانتظاره.. الآثار التي بقيت عليه جعلته يرمي العالم بأسئلة تعيده إلى الغاب.

أجل تغير صباح السوريين إلى صباح حزين.. ترويه القصص التي باتت تسري في كل مكان، لأن المساءات الخالية من زوارها الليليين والشوارع التي تصفر قبل الغروب نشأ لها ألسنة أيضاً..

كيف يمكن أن يمنعك أحد من الدخول إلى بيتك، حيّك، ومدينتك؟ ليس مستغرباً أن يتحول الإنسان في هذا البلد ذي الإمارات الإسلامية ومناطق المندسين إلى قنبلة جاهزة للانفجار.

حتى الكمبيوتر لم يسلم من تلك الحواجز، فالسؤال الذي قد يحمل هلاكه: «معك فيس بوك؟؟».

لا عبور بلا هوية، ولا هوية مع حاجز..

رجال الأمن يدققون الاسم والنسبة والخانة والنفوس، محولين الهوية السورية إلى مدن ومناطق وبلدات وقرى، طوائف وأثنيات وقوميات وأقليات، معارضين وموالين.. تلك الهوية التي كان معظم السوريين ناسين وجودها خارج جيوبهم، لأيام طوال، يتذكرونها اليوم كما يتذكر رجال الدين صلواتهم.

ويستمر الإعلام الرسمي بإعلاء شأن الحواجز ووظيفتها الأمنية العالية، وحماية المواطنين، وفي الآن ذاته يؤكدون على الوحدة الوطنية وهم يعرفون أن مجرد انتماء أحدنا لمنطقة «المندسين» يجعله خارج الوطن.

الولادة القيصرية لتلك الحواجز بدأت بلجان شعبية مهمتها حماية الأحياء من مجهول، من غريب، من مندس، من أحدهم.. وكان من المفترض أن ترافق هذه الولادة ولادة أخرى تحمل في أحشائها نواة ديمقراطية حقيقية لو أدت تلك اللجان الشعبية دورها الوطني.

لكن الإعلام أيضاً تدخل ليسمعنا صوت أبو حبيب الذي ألقى القبض على أحد المندسين الغرباء لأنه غريب عن الحي فقط..

تلك اللجان أجهضت ذاتها بمواقفها الرعناء وانتمائها الأعمى لطوائفها، في حين كانت مرشحة لتكون بذرة أولى في بناء ديمقراطي حقيقي..

الحواجز اليوم تؤكد معناها القاموسي.. حيث باتت فاصلاً بين أرجاء البيت الواحد، أعني بيتنا الكبير؛ سورية..

■■

# بطل هذا الزمن..

◄ نور أبو فراج

في زمن الأزمات والخوف والفوضى تتعاظم الآمال وتشخص العيون بحثاً عن ذلك القادم من بعيد، ذاك المنقذ، القادر على فعل المستحيل في الثواني الأخيرة المتبقية قبل فوات الأوان....

للبطل صفات وخصال تختلف باختلاف الظروف والأزمان، فهو حيناً رجل قوي البنية، عريض المنكبين، سمح الوجه، يأتي معتلياً صهوة جواده، حاملاً سيفه لينقذ غيره من الأشرار المعتدين، أو ذاك المناضل ذو العينين الثاقبتين، والشعر الطويل الذي آثر خوض ثورات في بلدان لا يحمل جنسيتها، ليعيش في الجبال والغابات عوضاً عن منزل دافئ أو كرسي وزارة.

والبطل حيناً آخر هو ذاك المحنك الذي يملك إجابات الأسئلة جميعها، الذي يعرف تمام المعرفة ماذا يحدث؟ وماذا يجب أن يفعل؟.

اعتبر الأبطال في تراث الشعوب بوصلة من نوع خاص، كونهم يجسدون المثل الأعلى الذي يسعى الأفراد لمحاكاته دون الوصول إليه، ومن هذا المنظور كان للأبطال دورٌ إيجابي في دفع الأفراد نحو الأمام وتحفيزهم ليكونوا أفضل، إلا أنه في الوقت ذاته أعطى طابعاً خيالياً وكمالياً عن أولئك، فالبشر سعوا طوال عقود لخلق تلك الرموز، وإكمال أو إخفاء نواقصها، ونسب خصال لم تكن يوماً فيها، وإضافة المزيد من البريق واللمعان لتلك الصورة البشرية الأرضية للبطل.

وهنا يظهر الجانب المعتم لصورة البطل الرمز، حين يؤسر الأفراد بها، ويظلون ساكنين حائرين منتظرين قدوم المخلص الذي سوف ينتشلهم مما هم فيه ويعبر بهم إلى بر الأمان.

واليوم، يبدو الواقع أكثر تعقيداً وفوضى واضطراباً مما يمكن لأي بطل مهما كان خارقاً أن يفهمه أو يحل معضلاته وحده، إلا أن البعض ما زال يبحث يميناً ويساراً عن ذاك الكائن الاستثنائي المقنع والموثوق القادر على أخذ زمام المبادرة وتجميع فئات الشعب حوله على اختلافها وتنوعها.

إلا أن انتظارهم طال ولم يظهر حتى الآن شبح القادم من بعيد، كما وأنهم – أي السوريين- فقدوا منذ زمن طويل حتى فرصة الحلم بوجود بطل خارجي يحمل رسالة الحب والسلام والديمقراطية، ويأتي لهم بحل سحري..

ليس المقصود بذلك القول إن زمن الأبطال ولى، أو أننا نتجه بخطاً ثابتة نحو الهاوية دون أن يستطيع أحد إنقاذنا، وإنما القصد البدء ببناء وتمثل صورة أكثر اتساعاً وعمقاً لبطل من هذا العصر...

بطل اليوم هو رجلٌ الشارع العادي، ذو تقاسيم الوجه المألوفة، والجسد الذي لا يملك أية قوة استثنائية خارقة، والبطولة اليوم تختبئ في ثنايا التفاصيل اليومية الصغيرة التي تبدأ من العمل الجاد لنيل حياة كريمة، ورفض القبول بالواقع كأنه قدر محتوم، والتعبير عن الرأي صراحة سواء كان ذلك عبر حديث عابر مع صديق أو هتاف في الشارع.

تلك البطولات الصغيرة المهملة هي التي سوف تصنع الفرق في النهاية، وهي التي سوف تقلب مجرى الأحداث، فعنترة العبسي لم يكن عن ألف رجل وإنما كان وراءه ألف رجلٍ كما يقال، وأولئك حقاً كانوا الأبطال الحقيقيين.

■■



# «مشارف» يعود مكللاً بالنصر

مؤخراً جرى منع البرنامج الثقافي التلفزيوني «مشارف» على القناة الأولى المغربية، وقد تم منعه بسبب متابعته لدينامية حركة «٢٠ فبراير»، وتسجيله في هذا السياق لحلقات مع سوسيولوجيين مغاربة يناقشون التحولات الاجتماعية في المغرب، على ضوء ما يحدث من حراك سياسي واجتماعي فيه، كجزء مما يحدث عربياً..

البرنامج الذي يديره وينشطه الكاتب والشاعر ياسين عدنان، كان قد عمل خلال السنوات الماضية على ترسيخ اللحظة الثقافية داخل التلفزيون المغربي، ومواكبته النقدية لهذه الهبّات العربية في الإعلام الرسمي من أجل حراكٍ ثقافي أكثر حيوية ومستقبل أدبي أكثر إشراقاً.

وقد أثار قرار المنع عاصفة من ردود الفعل في المغرب والوطن العربي، حيث توالت البيانات الاحتجاجية على هذا الإجراء التعسفي، والإجهاز المكشوف على حرية الرأي والتعبير، والتضامن مع الأديب والإعلامي عدنان لجهوده الكبيرة في فتح نافذة ثقافية مهمة للإشعاع الفكري، إضافة إلى الانفتاح على المشهد الثقافي العربي بمختلف مناخاته.

الضجة التي ظهرت فيها بيانات ومقالات وتصريحات.. استطاعات أن تسجّل نصراً إعلامياً فريداً عبر إعادة البرنامج إلى موعده الثابت بلا شروط، وبالشكل الذي مضى فيه، ولاسيما في مواكبة الحراك المغربي.

■■



# ورطات عادل إمام تتوالى

من جديد يتعرض الفنان عادل إمام لهجوم عنيف وذلك بعدما تم نشر حوار سري دار بينه وبين الرئيس الليبي القذافي في حضور الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك.

الحوار الذي نشرته «جريدة عين» دار بين مبارك وعادل والقذافي، خلال زيارة الأخير لمصر، التي طلب فيها أن يشاهد مسرحية «الزعيم»، وهو ما حققه مبارك على الفور حيث أمر بإحضار عادل وفريق عمل المسرحية إلى قصر الرئاسة فوراً لعرض المسرحية.

وبعد العرض الخاص الذي حظي به الرئيسان، أبدى القذافي استياءه من المسرحية مبرراً أنها تُظهر الرؤساء العرب بشكل غير لائق، إلا أن عادل إمام استدرك الموقف وقال بلباقة شديدة للرئيسين: «أحداث المسرحية تدور في بلد أقرب إلى أميركا اللاتينية... فنحن لدينا أبطال وليس ديكتاتوريين».

هذا الرد كان كفيلاً بتهدئة القذافي وبث السعادة في قلب مبارك، إلا أن مبارك شدد على عادل أن يبقى الأمر سراً، وطلب منه أن ينبه على جميع المشاركين بالمسرحية بعدم إفشاء هذه السر، وهو ما نفذه بالفعل عادل حتى قامت جريدة «عين» بنشره.

■■

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org
زار موقعنا بين عددين 221.020 زائراً